

محاضرات مادة: المدخل لدراسة الفقه ك2

- (1) كتاب الطهارة (1)  
(2) وقال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ  
وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (2)  
(3) فرض (3) الطهارة (4) :  
(4)  
(5) غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس؛ لأن محكم الكتاب تناول هذه الأعضاء بالأمر، فاقتضى  
الفرضية، والمرافق(5) والكعبان(6)تدخلان في الوجوب عندنا خلافاً لغير(7)؛ لأن الحد لا يدخل في

(1) الطهارة في اللغة : بفتح الطاء هي النقاء من النجس والدنس .وفي الشرع : هي رَفْعُ ما يمنع الصَّلَاةَ من الحَدَثِ والنَّجَسِ . ينظر : المصباح المنير 379/2 ، والتعريفات للجرجاني 81 ، والدر المختار 83/1 ، ومعجم لغة الفقهاء 293 .  
(2) المائدة : 6 .

(3) الفَرْضُ في اللغة : القطع والتقدير . وفي الشرع : هو حكم لزم بدليل قطعي وحكمه أن يستحق العقاب تاركه بلا عذر ، ويكفر جاحده. ينظر : لسان العرب 202/2 مادة (فرض) ، والتعريفات للجرجاني 94 ، وأنيس الفقهاء 48 .

(4) في الأصل : إلا في فرض الطهارة والصواب ما أثبت؛ لان إلا في زائدة0

(5) المِرْفَقُ : بكسر الميم وفتح الفاء من رفق ، هو مَوْصِلُ الذراع في العَضُدِ ، وهما

مرفقان. ينظر : لسان العرب 4 / 203 مادة (رفق)، ومعجم لغة الفقهاء : 422 0

(6) الكَعْبُ : هو العظمُ الناشئُ عند مُلتَقَى الساقِ بالقَدَمِ. ينظر : لسان العرب 677 / 7 مادة (كعب) .

المحدود، ولنا أن المرافق والكعبين (8) حد الإسقاط(9)، فلا تدخل تحت الإسقاط بعد تناول اسم اليد والرجل إياهما(10)، والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية(11)، لحديث المغيرة بن شعبة (12): (( أن النبي ﷺ مسح على ناصيته ))(13) وهو قدر ربع الرأس، مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد (14).  
(6) وسنن (15) الطهارة :

(7) زفر بن الهذيل بن قيس البصري، كان أبو حنيفة يبجله ويعظمه، ويقول: هو أقيس أصحابي، ولد سنة (110هـ) ، توفي سنة (158هـ). ينظر : سير أعلام النبلاء 28/8 ، والفوائد البهية 65 .

قال أبو يوسف: الغاية حد فلا تدخل تحت المحدود ، لقوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ، وأما أبو حنيفة ومحمد فقد قالوا : إن من الغاية ما يدخل فيكون حرف ( إلى ) المرافق فيه معنى ( مع ) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ، ينظر: المبسوط للسرخسي 6/1-7.

(8) في الأصل : ( والكعبان ) والصواب ما أثبت لموافقته لقواعد اللغة العربية 0  
(9) الإسقاط : مصدر أسقط يسقط ، والسَّقَطُ من الأشياء ما تسقطه فلا تعتد به 0  
ينظر : لسان العرب 317/7 مادة ( سقط )

(10) ينظر : المبسوط للسرخسي 6/1-7 ، وتحفة الفقهاء 18/1 0  
(11) الناصية : بكسر الصاد هو مقدم الرأس . ينظر : معجم لغة الفقهاء 472 .

(12) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب أبو عيسى ، وقيل : أبو عبد الله ، من كبار الصحابة ، شهد بيعة الرضوان ، كان داهية يقال له : مغيرة الرأي ، توفي سنة (50هـ) بالكوفة . ينظر : سير أعلام النبلاء 21/3 ، أسد الغابة 4/406 0  
(13) أخرجه مسلم في صحيحه 230/1 باب : (المسح على الناصية والعمامة) حديث : (274) ، وابن حبان في صحيحه 172/4 باب : ( المسح على الخفين وغيرهما ) حديث : (1342) .

(14) ينظر : المبسوط للسرخسي 6/1-7 .  
(15) وسنن : جمع سنة وهي في اللغة : الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية 0 وفي

الشرع : هو ما واطب عليه ﷺ مع الترك أحيانا 0 ينظر : لسان العرب 13/225  
مادة ( سنة ) ، والتعريفات للجرجاني 71 0

- (7) غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضي من نومه، لحديث أبي هريرة (16) عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: (( إذا استيقظ أحدكم من منامه (1-ب) فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده )) (17)
- (8) وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء سنة، لقوله ﷺ: (( لا وضوء لمن لم يسّم )) (18)، يعني نفي الفضيلة.
- (9) والسّواك (19) سنة، لقوله ﷺ: (( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء )) (20). والمضمضة (21) والاستنشاق (22) سنة في الوضوء (23)؛ لأن النبي ﷺ فعلها (24) وليس بفرضين في الوضوء؛ لأن اسم الوجه لا يتناولهما .

(16) هو عبد الرحمن بن صخر ، من قبيلة دوس أكثر الصحابة رواية للحديث هاجر إلى المدينة ولزم صحبة رسول الله ﷺ روى عنه أكثر من خمسة آلاف حديث توفي سنة (59 هـ) 0 ينظر : تذكرة الحفاظ 1/ 32، والاستيعاب 4/ 1768 0

(17) أخرجه مسلم في صحيحه 1/ 233 باب : (كراهة غسل المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ) حديث : (278) ، وسنن الترمذي 1/ 36 باب : (ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ) ، وقال : حديث حسن صحيح .

(18) أخرجه الترمذي 1/ 37 باب : (ما جاء في السنة عند الوضوء) وقال محمد بن إسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن ، والدا رمي في سننه 1/ 187 باب : (التسمية في الوضوء) 0

(19) السّواك : بكسر السين مصدر ساك ؛ السّواك : اسم للعود الذي يُتَسَوَّكُ به ويتخذ عادةً من شجر الأراك 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 252 0

(20) متفق عليه : أخرجه البخاري في صحيحه 1/ 303 باب : (السواك يوم الجمعة) حديث : (847) عن أبي هريرة ، ومسلم في صحيحه 1/ 220 باب : (السواك) حديث : (252) عن أبي هريرة بلفظ : (كل صلاة) 0

(21) المضمضة : بفتح الميم وسكون الضاد الأولى ، هو تحريك الماء في الفم والمبالغة في المضمضة 0 ينظر : أنيس الفقهاء 53 ، ومعجم لغة الفقهاء 435 0

(22) الاستنشاق : هو إدخال الماء وغيره في الأنف وجذبه بالنفـس 0 ينظر : لسان العرب 8/ 563 مادة (نشق) ، وأنيس الفقهاء 53 0

(10) ومسح الأذنين سنة، لقوله ﷺ : (( الأذنان من الرأس )) (25) ، أراد به بيان الحكم لا الحقيقة .

(11) وتخليل اللحية (26) سنة، وفي رواية مستحب وليس بسنة (27)، وتخليل الأصابع سنة مبالغة في إيصال الماء إليها، لقوله ﷺ : (( خَلُّوا أصابعكم قبل أن تخللها نار جهنم )) (28) ، وتكرار الغسل إلى الثلاثة سنة، لقوله ﷺ : (( هذا وضوءي ووضوء الأنبياء من قبلي فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم )) (29) .

(23) **الْوُضُوءُ** في اللغة: من الوضأة وهو الحسن ، وفي الشرع : هو الغسلُ والمسحُ على أعضاء مخصوصة 0 ينظر : لسان العرب 9 / 326 ، والتعريفات للجرجاني 138 0

(24) أخرجه البخاري في صحيحه 84 / 1 باب : (الوضوء من التور) حديث : (196) 0(

(25) جزء من حديث طويل أخرجه ابن ماجه في سننه 1 / 152 باب: (الأذنان من الرأس) حديث : (443) عن عبد الله بن زيد ، ومصباح الزجاجه 1 / 65 وقال : هذا إسناد حسن إن كان سويد بن سعيد حفظه ، وأبو داود في سننه 1 / 33 باب : (صفة وضوء النبي ﷺ ) عن أبي أمامة ، والترمذي في سننه 1 / 53 باب: (ما جاء أن الأذنين من الرأس) ، عن أبي أمامة وقال: هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم 0

(26) **تخليل اللحية** : هو إدخال الأصابع المبتلة بالماء بين شعرها 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 125.

(27) عند أبي حنيفة ومحمد ( رحمهما الله ) من الآداب ، وعند أبي يوسف سنة 0 ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 80 ، وتحفة الفقهاء 1 / 14 0

(28) أورده ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية 1 / 24 حديث : ( 12 ) ، وقال : إسناده وإه جداً 0

(29) أخرجه ابن ماجه 1 / 146 حديث : (422) ، والبيهقي في السنن الكبرى 1 / 82 حديث : ( 89 ) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 1 / 27 قال : غريب بهذا اللفظ وقد رواه من الصحابة عبد الله بن عمر ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة وليس فيه ( فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم ) 0

- (12) ويستحب (30) للمتوضئ أن ينوي (31) الطهارة (32)، وعند الشافعي رحمه الله: النية فرض (33)، وعندنا مستحب (34)، لقوله ﷺ: (( الأعمال بالنيات )) (35)، ولنا قوله ﷺ: (( لا صلاة إلا بالطهارة )) (36) قد تحصل (37) الطهارة بدون (2-أ) النية ، ويستوعب رأسه بالمسح؛ لأن عند بعضهم استيعاب الرأس بالمسح فرض، وهو قول مالك رحمه الله (38)، ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالميامين؛ لأن النبي ﷺ توضأ هكذا (39) ، وعند الشافعي رحمه الله : الترتيب فرض (40) .
- (13) فصل في بيان نوا قض (41) الوضوء

(30) **المُسْتَحَبَّ**: اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجبات 0 ينظر : التعريفات للجرجاني

0 118

(31) **النِّيَّة** : بكسر النون وفتح الياء المشددة مصدر نوى ، والجمع نيات ، وهو القصد ، وهو عزم القلب على الشيء. ينظر: لسان العرب 15 / 348 مادة (نوي) ، ومعجم لغة الفقهاء 490 .

(32) ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 10 0

(33) ينظر : الأم 29/1 ، ومغني المحتاج إلى ألفاظ المنهاج 1 / 47 0

(34) ينظر : متن القدوري 2 0

(35) أخرجه البخاري في صحيحه 3/1 باب : (كيف كان بدء الوحي) حديث : ( 1 ) ، ومسلم في صحيحه 3 / 1515 باب قوله ﷺ : ( انما الأعمال بالنيات ) حديث : ( 1907 ) .

(36) أخرجه مسلم في صحيحه 204/1 باب : (وجوب الطهارة للصلاة ) حديث : (224) بلفظ : ( لا تقبل صلاة بغير طهور ... ) .

(37) في الأصل : (حصل) وما أثبت هو الصواب .

(38) ينظر : كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي 1 / 243 0

(39) أخرجه البخاري في صحيحه 1 / 70 باب : (الوضوء ثلاثاً ) ، ومسلم في صحيحه 204 / 1 حديث : ( 226 ) 0

(40) ينظر : المهذب 1 / 19 ، وفتح الوهاب 1 / 26 0

(41) **النَّقْضُ** : هو إفساد ما أبرمت من عقد وغيره ، ونقض الحكم : إبطاله 0 ينظر :

لسان العرب 8 / 676 مادة (نقض) ، ومعجم لغة الفقهاء 486 0

(14) كل ما خرج من السبيلين<sup>(42)</sup> فهو حدث بالاتفاق، لقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾<sup>(43)</sup> ، والدم والقيح<sup>(44)</sup> إذا خرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير ، والقيء<sup>(45)</sup> إذا كان ملء الفم، وعند الشافعي الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء<sup>(46)</sup> ، لما روي أن النبي ﷺ قاء فغسل فمه وقال: (( هذا هو الوضوء من القيء ))<sup>(47)</sup> ، ولنا حديث ابن أبي مليكة<sup>(48)</sup> عن عائشة رضي الله عنها ترفعه (( مَنْ قَاءَ أَوْ رَغَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصِرْفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ ))<sup>(49)</sup> ، والنوم إذا كان مضطجعا ، أو متكئا ، أو مستندا إلى شيء ، لو أزيل عنه لسقط، لقوله ﷺ: (( إنما الوضوء على من نام مضطجعا ))<sup>(50)</sup> ، والغلبة على العقل بالإغماء<sup>(51)</sup> والجنون<sup>(52)</sup>؛

(42) السَّبِيلَانِ : واحدهما سبيل : وهو الطريق يُذكر ويؤنث والمراد هنا مخرج البول والغائط . ينظر: المطلاع 1/ 23 ، ومعجم لغة الفقهاء 0 240  
(43) المائدة : 6 0

(44) القَيْحُ : هو السائل اللزج الأصفر الذي يخرج من الجرح ونحوه لفساد فيه 0 ينظر أنيس الفقهاء 1/ 55 ، ومعجم لغة الفقهاء 0 373

(45) القَيْءُ : هو ما قذفته المعدة مما فيها عن طريق الفم 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 0 372

(46) ينظر : روضة الطالبين 1/ 67 0

(47) ينظر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية 1/ 30 حديث(20) ، قال ابن حجر: لم أجده 0

(48) هو عبد الله بن عبيد بن أبي مليكة التيمي المكي ، روى عن عائشة وعثمان وغيرهما 0

ينظر : التمهيد لابن عبد البر 1/ 186 ، وتهذيب التهذيب 12/ 32.

(49) أورده الزيلعي في نصب الراية 2/ 60 قال: حديث إسماعيل بن عياش عن عباد بن كثير عن عطاء بن عجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وعباد بن كثير، وعطاء بن عجلان ضعيفان.

(50) أخرجه أبو داود في سننه 1/ 52 باب : (الوضوء من النوم) حديث : (202) وقال فيه : حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبي خالد الدالاني عن قتادة ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 1/ 44 قال : غريب بهذا اللفظ ورواه أبو داود ، والترمذي من حديث أبي

لأنهما فوق النوم والقهقهة (53) في كل صلاة ذات ركوع وسجود ، وعند الشافعي : لا ينقض (54) كما قبل الشروع في الصلاة، ولنا ( 2-ب) حديث الأعرابي الذي كان في عينيه سوء فتردى في بئر عليها خصفه(55) فضحك بعض من خلف رسول الله ﷺ فقال ﷺ : (( ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً )) (56) والأخذ بحديث الواحد أولى من الأخذ بالقياس .  
فصل في الغُسل (57)

(16) وفرض الغسل المضمضة، والاستنشاق، وغسل سائر البدن، لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (58) وقال : أمكن الأظفار بالمضمضة والاستنشاق ، وسنة الغسل(59) : أن يبدأ المغتسل فيغسل يديه وفرجه، ويزيل النجاسة إن كانت على بدنه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة إلا

خالد...عن ابن عباس أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى غط أو نفخ ثم قام يصلي ، فقلت : يا رسول الله إنك قد نمت، قال : ( إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ) 0

(51) الإغماء : هو فتور غير أصلي لا بمخدر يزيل عمل القوى 0 ينظر : التعريفات للجرجاني 24

(52) الجنون :مصدر جُنَّ يُجَنُّ؛ زوال العقل ، شرعاً : زوال العقل بأفة فيتصرف على غير نهج العقلاء ، أو هو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال 0 ينظر : التعريفات للجرجاني 48 ، معجم لغة الفقهاء 167 0

(53) القَهْقَهَة : بفتح القافين وسكون الهاء الأولى وفتح الثانية ، مصدر قَهَقَه؛ وهو الضحك بصوت يسمعه من يجلس بجواره 0 ينظر لسان العرب 13 / 531 مادة ( قهقهه ) ، والتعريفات للجرجاني 102 ، ومعجم لغة الفقهاء 371 0

(54) ينظر : إعانة الطالبين 1 / 218 ، والمجموع 2 / 76 0  
(55) الخَصْفَةُ : جمعها خَصَفٌ وخِصَافٌ ؛ وهي جُلَّةُ التمر التي تعمل من الخوص 0 ينظر : لسان العرب 9 / 72 مادة ( خصف ) 0

(56) أخرجه الدار قطني في سننه 1 / 169 حديث : ( 33 ) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 1/47قال:فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلّة، أما المسندة فرويت من حديث أبي موسى الاشعري وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وعمران بن الحصين ، وأبي المليح.

(57) الغُسل : جمعه أغسال ، وهو تعميم البدن بالماء حتى يصل إلى جميع أجزائه 0 ينظر : لسان العرب 6 / 625 مادة ( غسل ) ، والتعاريف للمناوي 1 / 537 – 538 0

(58) المائة : 6

(59) في الأصل ( وسنة في الغسل ) وما أثبت من متن القدوري 3 0

رجليه ، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً كذا روي عن النبي ﷺ (60) ، ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه ؛ لأنهما كانتا (61) في مستنقع الماء المستعمل ، وليس على المرأة أن تنقض [ضفانرها] (62) في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر، لقوله ﷺ لتلك المرأة : (( إذا بلغ الماء شؤون رأسك (63) أجزأك )) (64) .

#### (17) فصل المعاني الموجبة للغسل

(18) إنزال المنى (65) على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة لقوله ﷺ: (( إنما (66) الماء من الماء )) (67) ، أي يغسل من المنى (68) فهو من ذلك إيجاب الاغتسال (3-أ) من إنزال المنى ، والتقاء الختاتين (69) من غير إنزال، لحديث عائشة رضي الله عنها ترفعه : (( إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل أنزل أولم ينزل )) (70)

(60) أخرجه البخاري في صحيحه 99/1 باب : (الوضوء قبل الغسل) حديث : (245) 0(

(61) في الأصل (كانا )

(62) في الأصل (أظافرها) ، والصواب ما أثبتته .

(63) شؤون الرأس : أصول الشعر 0 ينظر : النهاية في غريب الحديث 2 / 421 0

(64) أخرجه مسلم في صحيحه بالمعنى نفسه 1 / 261 باب : ( استحباب استعمال

المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم) حديث : (332) 0

(65) المني : من أمني الرجل إذا أنزل المنى ؛ وهو ماء غليظ أبيض يخرج من الذكر عند

اشتداد الشهوة . ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 4 / 163 ، ومعجم لغة الفقهاء 465-

466- .

(66) ( إنما ) ساقطة من الأصل وما أثبت من صحيح مسلم 1 / 269 0

(67) أخرجه مسلم في صحيحه 1 / 269 باب: (إنما الماء من الماء) حديث: (343) 0

(68) فهو الارتقاء زائدة في الأصل .

(69) الختانان : بكسر الخاء مصدر ختن ختن ختناً ؛ وهو الموضع الذي تقطع منه جلدة

الذكر والأنثى 0 ينظر : الزاهر 1 / 50 ، ومعجم لغة الفقهاء 193 0

(70) أخرجه مسلم في صحيحه 1/271 باب : (نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل

بالتقاء الختاتين)، ولم يوجد فيه أنزل أو لم ينزل حديث : (349) 0

، والحيض<sup>(71)</sup> لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ﴾<sup>(72)</sup>، بتشديد الطاء<sup>(73)</sup>، وكذلك النفاس<sup>(74)</sup> ؛ لأنه أقوى من الحيض ، والغسل للجمعة ، والعيدين ، وعرفة ، والإحرام سنة رسول الله ﷺ ، وعن مالك رحمه الله وجوب الغسل يوم الجمعة<sup>(75)</sup>، لقوله ﷺ : (( من شهد منكم الجمعة فليغتسل ))<sup>(76)</sup> ، ولنا قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾<sup>(77)</sup> الآية وليس في المذي<sup>(78)</sup> والودي<sup>(79)</sup> غسل وفيهما الوضوء، لحديث مقداد بن الأسود<sup>(80)</sup> أن النبي ﷺ قال: (( أوجب الوضوء في المذي والودي ))<sup>(80)</sup>،[والمذي: ما يخرج عند المداعبة، والودي:<sup>(81)</sup> ما يخرج عقيب البول.

<sup>(71)</sup> الحَيْضُ: في اللغة: خروج الدم، وفي الشرع: هو دم ينفسه رحم امرأة بالغة لا داء بها ولم تبلغ اليأس. ينظر: لسان العرب 7 / 142 مادة (حيض)، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/422.

<sup>(72)</sup> البقرة: 222 0

<sup>(73)</sup> بتشديد الطاء (يَطْهَرْنَ) يقضي حرمة الوطء إلى غاية الاغتسال ، وهي قراءة حمزة والكسائي . ينظر : كتاب معاني القراءات 76 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 203 .

<sup>(74)</sup> النَّفَاسُ : وهو الدم الذي يخرج عقيب الولد 0 ينظر : التعريفات للجرجاني 133 0

<sup>(75)</sup> ينظر : مواهب الجليل 1 / 423 0

<sup>(76)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه 1 / 299 باب: (فضل الغسل يوم الجمعة) بلفظ ( إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) حديث: (837) ، ومسلم في صحيحه 2/579 كتاب: (الجمعة) حديث: (844).

<sup>(77)</sup> المائدة : 6 0

<sup>(78)</sup> المَذْيُ : هو ماء أبيض يخرج عند المداعبة والتقبيل، ولا دفق له ، وفيه الوضوء 0 ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون 4 / 162 ، ومعجم لغة الفقهاء 419 0

<sup>(79)</sup> الوُدْيُ : هو ماء أبيض رقيق يخرج عقيب البول وقد يسبقه 0 ينظر : أنيس الفقهاء 51/1 ، ومعجم لغة الفقهاء 5010 .

<sup>(80)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه 1 / 105 باب: (غسل المذي والوضوء منه) حديث: (266) 0

(81) ما بين المعقوفتين زدته من المبسوط 1/67 ولسان العرب 8/238، وهو ضروري لاستقامة النص .

(19)

فصل (20)

(21) الطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء ، والأودية ، والعيون ، والآبار ، وماء البحار ، لقوله

تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (82) ، والغسل المعتاد بالماء

المطلق (83) ، قال عليه السلام: (( الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو رائحته )) (84).

(22) ولا تجوز بما اعتصر من الشجر والثمر؛ لأنه ليس بماء مطلق ، والطهارة من الأحداث ثبتت بخلاف القياس (3/ب) ، وطهارة الأعضاء حقيقة وشرعاً ، وتطهير الطاهر محال فافتصر على مورد النص ، ولا تجوز بماء غلب عليه غيره فأخرجه من طبع الماء ، كالأشربة ، والخل ، وماء الباقلاء ، والمرق ؛ لأنه لا يسمى ماء مطلقاً 0

(23) وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء ظاهر فغير أحد أو صافه كماء المد (85) ، والماء الذي يختلط به الإشنان (86) ، والزعفران (87) ؛ لأن الخلط إذا كان قليلاً طاهراً لا يمكن صون الماء عنه ، وكل ماء وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلاً كان ، أو كثيراً ، لقوله عليه السلام: (( لا يبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ )) (88) ، فالأمر بحفظ الماء دل على تأثر (89) الماء به ،

(82) الفرقان : 48 0

(83) الماء المطلق : هو الماء الذي بقي على أصل خلقته ولم تخالطه نجاسة ، ولم يغلب

عليه شيء ظاهر . ينظر : التعريفات للجرجاني 110 0

(84) أخرجه الترمذي في سننه 1 / 96 باب: (ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء من غير زيادة إلا ما غير طعمه أو لونه أو رائحته ) حديث: 66 ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والبيهقي في سننه 1 / 257 باب: (الماء الكثير لا ينجس بنجاسة) حديث: (1145) 0

(85) ماء المدّ : وهو ماء السيل الذي اختلط بالتراب والأوراق والأشجار وجمعه مُدود 0

ينظر : لسان العرب 8 / 229 مادة ( مدد ) ، واللباب في شرح الكتاب 1 / 26 0

(86) الإشنان : هو لفظ معرب ، الحُرْضُ ، نبات تستخرج منه الصودا المستعملة في صناعة الزجاج وكان يستعمل قديماً في غسل الثياب كأداة من أدوات التنظيف. ينظر: معجم لغة الفقهاء 70.

(87) الزَّعْفَرَانُ : وهو الصَّبْغُ المعروف ، وهو من الطيب. ينظر: لسان العرب 4 / 367 مادة (زعفر).

(88) أخرجه البخاري في صحيحه 1/94 باب: (البول في الماء الدائم) حديث: (236) بلفظ ( لا يبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ ) ، ومسلم في صحيحه 1 / 235 باب: (النهي عن البول في الماء الراكد) حديث (282) بلفظ ( لا يبُولَنَّ ... ثم يغتسل منه ).

والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه إذا لم ير لها أثر؛ لأنها لا تستقر مع جريان الماء، والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الآخر إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه 0

(24) وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق، والذباب، والزنابير، والعقارب، وقال الشافعي رحمه الله: يفسده (90) لتحلل أجزاء الميتة في الماء، لنا قوله الذباب (4-أ): (( إذا وقع الذباب في طعام أحدكم فأمقلوه (91) ثم انقلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء وأنه ليقدم الداء على الدواء )) (92)، ولو أفسد الطعام لكان فيه إضاعة له، ومنع الشرع من الإضاعة وأدلة الشرع لا تتناقض، وموت ما يعيش في الماء لا يفسد الماء، كالسمك، والضفدع، والسرطان؛ لأن هذه الأشياء لا دم لها؛ لأن الحرارة خاصة الدم، ولو كان لها دم لانطفت بدوام السكون في الماء 0

(25) والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث (93) بالإجماع، وإنما الخلاف في النجاسة، والمستعمل بكل ماء أزيل به حدث، أو استعمل في البدن على وجه القرية (94).

(26) وكل إهاب (95) دُبِغٌ فَقَدْ طَهَّرَ وجازت الصلاة فيه، والوضوء منه لقوله الذباب: (( أيما إهاب دُبِغٌ فَقَدْ طَهَّرَ إِلَّا جِلْدَ الْخَنْزِيرِ وَالْأَدْمِيِّ )) (96)، لقوله تعالى: ﴿ وَالْحَمُّ الْخَنْزِيرُ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾ (97) فإنه

(89) في الأصل ( تأثير ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(90) ينظر: الأم للشافعي 5 / 1 ، والمجموع 162/1 وفيه وجه ضعيف بأنه لا ينجس ، ولم يلتفت الأصحاب إليه ولم يستثنوه 0

(91) أمقلوه: أي أغمسوه في الطعام أو الشراب ليخرج الشفاء كما أخرج الداء 0 ينظر:

لسان العرب 627 / 11 مادة ( مقل ) ، والغريب لابن سلام 215 / 2 0

(92) أخرجه البخاري في صحيحه بالمعنى نفسه 3 / 1206 باب: (إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء) 0

(93) ينظر: المبسوط للسرخسي 46 / 1 0

(94) ينظر: المحلى لابن حزم 183/1 ، والتعريفات للجرجاني 110 0

(95) إهاب: هو اسم للجلد قبل الدباغة 0 ينظر: الزاهر 38 ، والمطلع 10 0

(96) أخرجه مسلم في صحيحه 1 / 277 باب: (طهارة جلود الميتة بالدباغ) حديث:

(366) بلفظ ( إذا دبغ الإهاب فقد طهر ) ، الشافعي في مسنده 1 / 10 كذلك عن ابن

عباس من غير زيادة ( إلا جلد الخنزير ) ، والترمذي في سننه 4 / 221 باب: ( ما جاء

في جلود الميتة إذا دبغت ) حديث: (1728) ، عن ابن عباس قال: حديث حسن

صحيح من غير زيادة 0

(97) الانعام: 145

نجس ، والكناية<sup>(98)</sup> تنصرف إلى المكنى الأقرب وهو الخنزير لا اللحم، وكذلك جلد الأدمي محرم للتكريم، وشعر الميتة، وعظمها طاهر، وقال الشافعي رحمه الله : نجس ؛ لأنه من أجزاء الميتة<sup>(99)</sup>، ولنا قوله تعالى : ﴿ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً﴾<sup>(100)</sup> مطلقاً وليست بميتة ؛ لأن الميتة ما زالت (4/ب) الحياة عن الوجود المتضادين الموت والحياة ، والمحل لا يخلو من أحد الضدين ، ولا حياة في الشعر لعدم الحس<sup>(101)</sup> والحركة، وإنما فيه النمو<sup>(102)</sup> كما في النبات، والنامي لا يسمى حياً فلا يكون ميتة<sup>(103)</sup>.

(27)

فصل (28)

(29) إذا وقعت في البئر نجاسة، نُزِحَتْ لشيوع النجاسة في أجزاء الماء ، والتحرز عن النجاسة واجب ، وما لا يتوصل<sup>(104)</sup> إلى الوجوب إلا به يجب كوجوبه ، ونزح ما فيها طهارة لها ، فإن ماتت فيها فأرة ، أو عصفورة ، أو صعوة<sup>(105)</sup> ، أو سودانية<sup>(106)</sup> ، أو سأمٌ أبرص، نزح منها ما بين عشرين دلو<sup>(107)</sup> إلى ثلاثين، بحسب كبر الدلو وصغرها ، وإن ماتت فيها حمامة ، أو دجاجة ، أو سنور<sup>(108)</sup> نزح منها ما بين أربعين دلواً إلى ستين لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (109) 0

(98) الكِنَايَة : كلام يُراد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي لعدم وجود قرينة تُعيّن أحدهما. ينظر : لسان العرب 7 / 749 مادة ( كنى ) ، والتعريفات للجرجاني 105 ، ومعجم لغة الفقهاء 385 .

(99) ينظر : المجموع 1 / 295 0

(100) النحل : 80 الوَبْرُ : جمعه أوبارٌ ، وهو صوف الإبل والأرنب ونحوهما 0 ينظر

لسان العرب 5 / 271 مادة ( وبر ) ، والمطلع 206 0

(101) في الأصل (الجس ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(102) في الأصل (المنهوت ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(103) ينظر المبسوط للسرخسي 1 / 203 0

(104) في الأصل (يتوسل ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(105) الصعوة : هي عصفورة صغيرة حمراء الرأس 0 ينظر : اللباب في شرح الكتاب 1 /

0 31

(106) السُّودَانِيَّةُ : هي طيور طويلة الذنب تأكل العنب والجراد . ينظر : لسان العرب 4 /

743 مادة (سود).

(107) الدَّلْوُ : وهو ما يسقى به وجمعه دلاء 0 ينظر لسان العرب 14 / 264 مادة ( دلا )

0

(108) السِّنُّورُ : هو حيوان معروف يألف البيوت ، له أسماء منها : الهر ، والقط وغير

ذلك 0 ينظر : حياة الحيوان للدميري 1 / 516 0

(30) وإن كان آدمياً نزع ماء البئر كله ، لحديث الزنجي الذي مات في بئر زمزم<sup>(110)</sup> فأمر عبد الله بن عباس<sup>(111)</sup> بنزع ماء البئر كله، وكذلك الشاة والكلب<sup>(112)</sup>، وإن انتفخ الحيوان فيها ، أو تفسخ، نزع جميع ما فيها صغر الحيوان أو كبير ؛ لأن أجزاء الميتة شاعت عامة في الماء ، وعدد الدلاء يعتبر به الدلو الوسط المستعمل في الآبار ؛ لأن الوسط إلى العدل أقرب ، فإن نزع منها بدلو عظيم (5/أ) قدر ما يسع فيه من الدلاء الوسط احتسب به لحصول المقصود ، وروى الحسن بن زياد<sup>(113)</sup> عن أبي حنيفة رحمه الله: انه لا يجوز<sup>(114)</sup> ؛ لأن بتواتر الدلاء يصير الماء في معنى الماء الجاري، وإن كان البئر معيناً لا ينزح ، ووجب نزع ما فيها أخرجوا مقدار ما كان فيها [من الماء]<sup>(115)</sup> وعن محمد رحمه الله : أنه ينزح منها مائتا دلو إلى ثلاثمائة دلو<sup>(116)</sup> ، وإن وجدوا في البئر فأرة أو غيرها، ولا يدري متى وقعت ولم تنتفخ ] ولم تنتفخ<sup>(117)</sup>، أعادوا<sup>(118)</sup> صلاة يوم وليلة، إذا كانوا توضؤوا منها وغسلوا كل شيء أصابه منها ، وإن كانت انتفخت ، أو تفسخت أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رحمه

<sup>(109)</sup> أورده الزيلعي في نصب الراية 129/1 وقال : (( قال شيخنا علاء الدين - يعني ابن التركماني - رواهما الطحاوي من طرق ، وهذان الأثران لم أجدهما في شرح الآثار للطحاوي )) .

<sup>(110)</sup> أخرجه الدار قطني في سننه 1 / 33 باب: (البئر إذا وقع فيه حيوان) حديث: ( 1 ) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 1 / 129 روى عن ابن عباس وابن الزبير ( رضي الله عنهما ) أفقياً بنزع البئر كلها حين مات الزنجي ، وقال البيهقي في المعرفة ابن سيرين عن ابن عباس مرسل ؛ لأنه لم يلقه ولم يسمع منه وإنما هو بلاغ بلغه 0 <sup>(111)</sup> عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حبر الأمة وفقه العصر وإمام التفسير مات رسول الله ﷺ وله ثلاث عشرة سنة، ودعا له النبي ﷺ أن يفقهه في الدين ويعلمه التأويل، توفي بالطائف سنة (68 هـ). ينظر: الاستيعاب 3 / 933، وتذكرة الحفاظ 40/1، وسير أعلام النبلاء 3310/3

<sup>(112)</sup> ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 58 0

<sup>(113)</sup> الحسن بن زياد اللؤلؤي أبو علي الأنصاري صاحب أبي حنيفة ، أخذ عنه محمد بن شجاع الثلجي ، وشعيب بن أيوب ، ولي القضاء ، وكان يكسو مماليكه كما يكسو نفسه، مات سنة ( 204 هـ ). ينظر : سير أعلام النبلاء 9 / 543 ، والجواهر المضية 1 / 194 0

<sup>(114)</sup> ينظر : المبسوط للشيباني 1 / 81 ، والمبسوط للسرخسي 1 / 92 0

<sup>(115)</sup> ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت يقتضيه النص 0

<sup>(116)</sup> ينظر : متن القدوري 4 ، والمبسوط للسرخسي 1 / 92 0

<sup>(117)</sup> ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 4 0

<sup>(118)</sup> في الأصل ( أعيدوا ) وما أثبت من متن القدوري 4 0

الله ، وقالاً رحمهما الله : ليس عليهم إعادة حتى يتحققوا متى وقعت (119) ؛ لأن الشك وقع في فساد ما مضى ، والوقوع من الحوادث فيضاف إلى الأقرب إلى زمان وجوده ولأبي حنيفة رحمه الله أن الوقوع يسبب الموت ، أو التفسخ فيضاف إلى السبب الظاهر أنه قدر بيوم وليلة احتياطاً فيما لم تفسخ (120) .

### (31) فصل

(32) وسُور (121) الأدمي وما يؤكل لحمه طاهر ؛ لأن امتزاج (122) لعابه ولعابه طاهر ، وسور الكلب ، والخنزير ، وسباع البهائم نجس ؛ لأن لعابها نجس ، وسور الهرة مكروه (123) وعن أبي يوسف رحمه الله أنه غير مكروه، لقوله ﷺ: ((الهرة ليست (5/ب) بنجسة فانما هي من الطوافين والطوافات عليكم )) (124)، ولنا قوله ﷺ : (( الهر سبع )) (125) في حق الحكم ، وسور الدجاجة المخلاة (126) مكروه ؛ لأن منقارها قدر ظاهر ، وكذا سور سباع الطير لا تتجافى الجيفة ، وسور سواكن البيوت مكروه، لقوله ﷺ : (( خَمَرُوا أَنْبِتَكُمْ )) (127)، وسور الحمار والبغل (128) مشكوك فيها (129)

(119) ينظر : متن القدوري 4 ، والمبسوط للسرخسي 59 / 1 ، والقياس ما قالوا ؛ لأنه على يقين من طهارة البئر فيما مضى ، وفي شك من نجاسته ، واليقين لا يزول بالشك 0 وكان أبو يوسف ( رحمه الله ) يقول أولاً بقول أبي حنيفة ( رحمه الله ) حتى رأى طائراً في منقاره فأرة ميتة وألقاها في بئر فرجع إلى هذا القول 0

(120) ينظر : المبسوط للسرخسي 59 / 1 0

(121) السُّورُ : في اللغة بقية الشيء ، وفي الشرع : هو ما فضل من طعام الإنسان أو الحيوان وشرابه. ينظر : لسان العرب 4 / 454 ، ومعجم لغة الفقهاء 238 0 (122) في الأصل ( لأن المزاج ) وما أثبت موافق للسياق 0

(123) ينظر : الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير 74 ، قال : هو مكروه وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، والمبسوط للسرخسي 51 / 1 ، قال : وإن توضعاً بغيره أحب إلي . (124) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 55/1 باب: (الرخصة في الوضوء بسور الهرة) حديث: (104) والحاكم في المستدرک 1 / 263 حديث: (567) وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه 0

(125) أخرجه الدار قطني في سننه 1 / 63 باب: (في الاستتباء) حديث: (6) ، وابن حجر في الدراية 1 / 62 وقال : في سننه عيسى بن المسيب وفيه ضعف 0

(126) الدجاجة المخلاة : وهي الدجاجة التي تأكل النجاسة 0 ينظر : العين 5 / 408 0 (127) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه 3 / 1594 باب: (الأمر بتغطية الإناء وإبكاء السقاء وإغلاق الأبواب وذكر اسم الله عليها وإطفاء السراج والنار ثم النوم والمواشي بعد المغرب) حديث: (2012) 0

(128) في الأصل ( الغبل ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(129) ( فيها ) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 4 0

لتعارض الأدلة ، فإن لم يجد غيرهما توضاً بها وتيمم ، وأيهما قدم جاز ، وعند زفر يجب تقديم الوضوء على التيمم، ليكون عادماً للماء عند التيمم (130) ولنا أن المطهر إما الماء أو التراب فلا يضره التقديم .

### (33) باب التيمم (131)

(34) من لم يجد الماء وهو مسافر ، أو خارج المصر يتيمم، لقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ (132) ، وهذا إن كان بينه وبين المصر نحو ميل (133) أو أكثر، وكذلك إن كان يجد الماء وهو مريض فخاف إن استعمل الماء اشتد مرضه ، أو خاف إن اغتسل بالماء أن يقتله البرد ، أو يمرضه يتيمم ؛ لأن الذي يضر به مدفوعاً ، لأنه ضيق حرج ، وما جعل علينا في الدين من حرج .

(35) والتيمم ضربتان : يمسح باحدهما وجهه ويمسح بالأخرى يديه إلى المرفقين ، لحديث عمار (134) رضي الله عنه قال (135) له النبي ﷺ : (( أما يكفيك الوجه والذراعان )) (136)، والتيمم في الجنابة والحدث سواء لقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ أَوْ لَامَسْتُ الْمَسَاءَ ﴾ (137)، والمراد به

(130) فلا يعتبر تيممه ما دام معه ماء ، وهو مأمور بالوضوء به 0 ينظر : المبسوط

للسرخسي 50/1 وتحفة الفقهاء 54/1 0

(131) التَّيْمُمُ : في اللغة مصدر ، تَيَمَّمَ ؛ مطلق القصد 0 وفي الشرع : هو قصد الصعيد

الظاهر واستعماله بصفة مخصوصة لإزالة الحدث 0 ينظر : لسان العرب 12/ 22 مادة

( أمم ) ، والتعريفات للجرجاني 44 0

(132) المائدة : 6 0

(133) الميل : مقدار مدّ البصر جمعه أميال. والميل الشرعي الهاشمي ألف باع، والباع

قدر مدّ اليدين، والميل يساوي 1848 متراً 0 ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون 4/

148 ، ومعجم لغة الفقهاء 470 0

(134) عمار بن ياسر بن عفان بن مالك وأمه سمية أسلم قديماً وكان من المستضعفين،

شهد بدرأ والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ قتل بصفين مع علي بن أبي طالب سنة

(37هـ) . ينظر : الطبقات الكبرى 3/ 246 ، والاستيعاب 3/ 1135 ، وصفوة الصفوة

. 442/1

(135) في الأصل ( عليه قال ) وما أثبت موافق للسياق 0

(136) بالمعنى نفسه أخرجه البخاري في صحيحه 129/1 باب: (التيمم هل ينفخ فيه)

حديث: (331) ، وكذا مسلم في صحيحه 1/ 279 باب: (التيمم) حديث: (368) 0

(137) المائدة : 6

الوقاع<sup>(138)</sup> حمل عليه ليكون في التيمم بياناً شافياً للطهارتين (6-أ) جميعاً كما في الطهارة بالماء

0

(36) ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان<sup>(139)</sup> من جنس الأرض، كالتراب، والرمل، والحجر، والمدر<sup>(140)</sup>، والجص، والنورة، والكحل، والزرنيخ<sup>(141)</sup> وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز إلا بالتراب والرمل<sup>(142)</sup>، وعند الشافعي لا يجوز إلا بالتراب<sup>(143)</sup>، لأن النص شرط الطيب، وإنه المنبت قال الله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ﴾<sup>(144)</sup>، ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله الصعيد: ما يصعد فعيل بمعنى مفعول<sup>(145)</sup>، والطيب: هو الطاهر<sup>(146)</sup>؛ لأنه اللائق بالطهارة، والنية فرض في التيمم<sup>(147)</sup>؛ لأنه ليس بطهارة حقيقية فلا يجعل طهارة إلا بالنية بخلاف الوضوء، وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء؛ لأنه خلف الوضوء، وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استعماله، لقوله ﷺ (( التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء ))<sup>(148)</sup>، جعله طهوراً إلى غاية وجود الماء، ولا يجوز التيمم إلا بصعيد طاهر، لقوله تعالى: ﴿صَعِيداً طَيِّباً﴾<sup>(149)</sup>.

(138) **الوقاعُ** : هو موقعةُ الرجلِ امرأته إذا باضعها 0 ينظر : لسان العرب 8 / 405 مادة

( وقع ) 0

(139) في الأصل ( مكان ) وما أثبت من متن القدوري 4 0

(140) **المدْرُ** : هو قطع الطين اليابس 0 ينظر لسان العرب 5 / 162 مادة ( مدر ) 0

(141) **الزَّرْنِيخُ** : لفظ معرب ؛ وهو حجر كثير الألوان ، يخلط بالكلس فيحلقُ الشَّعر 0 له

مركبات سامة 0 ينظر : لسان العرب 4 / 362 ، ومعجم لغة الفقهاء 232 0

(142) ينظر : متن القدوري 4 ، والمبسوط للسرخسي 1 / 108 0

(143) ينظر : الأم 1 / 50 ، والمهذب 1 / 32 0

(144) الأعراف : 58 0

(145) ينظر : لسان العرب 5 / 334 مادة ( صعد ) ، والمبسوط للسرخسي 1 / 109 ،

وفتاوى السغدي 1 / 39 0

(146) ينظر لسان العرب 1 / 564 مادة ( طيب ) 0

(147) ينظر : متن القدوري 5 ، والهداية 1 / 26 0

(148) بالمعنى نفسه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 1 / 8 باب : (منع التطهير بالنبيذ)

حديث :

(23) ، وابن حجر في الدراية 1 / 67 حديث : (58) وقال : صححه ابن القطان

الفاسي .

(149) النساء : 43 0

(37) ويستحب لمن لم يجد الماء وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، ليؤديها بأكمل الطهارتين، فإن وجد الماء [توضاً به] (150)، وإلا تيمم، ويصل بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل، لقوله ﷺ: (( ولو إلى عشر حجج )) .

(38) ويجوز التيمم للصحيح في المصر إذا حضرت جنازة والولى غيره إن اشتغل بالوضوء يخاف فوت الصلاة؛ لأنه غير واجد للماء في حق الصلاة على هذه الجنازة، وكذا الذي يخاف إن اشتغل بالوضوء أن تفوته صلاة العيد، وفي الجمعة لا يجوز التيمم؛ لأنها نقصان فوت الوقت لا يتيمم، ولكن يتوضأ ويقضي الفائتة؛ لأنه يفوت الأداء إلى خلف وهو القضاء، والمسافر إذا نسي الماء في رحله، فتيمم وصلى ثم ذكر الماء [في الوقت] (151)، لم يعد الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله، ويعيدها عند أبي يوسف رحمه الله (152)؛ لأنه قادر على الماء حقيقة، ولهما أن أخص أوصاف القدرة العمل بالمحل ولم يوجد، وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه ماء، فإن غلب على ظنه أن هناك ماء، لم يجز له أن يتيمم؛ لأنه واجد للماء، وإذا لم يغلب على ظنه (6-ب) فهو ممن لم يجد الماء حقيقة، وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه؛ لأن الظاهر في الماء عدم منعه، فإن منعه يتيمم (153)؛ لأنه لم يجد الماء .

(39)

(40) باب المسح على الخفين

(41) [المسح على الخفين] (154) جاز بالسنة (155) التي قربت من التواتر، ويجوز من كل حدث موجب للوضوء إذا لبسهما على طهارة كاملة ثم أحدث، ولا يجوز من الجنابة أي الإبراز، وشرطنا لكمال وقت اللبس من (156) وقت الحدث، لحديث صفوان بن عسال (157) قال النبي ﷺ: ((

(150) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 0 5

(151) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 0 5

(152) ينظر: المبسوط للشيباني 1/ 123، والمبسوط للسرخسي 1/ 121 0

(153) ينظر: متن القدوري 5، والهداية 1/ 27 - 28 0

(154) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 0 5

(155) السنة في اللغة: الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية .

وفي الشرع: ما واطب النبي ﷺ عليها مع الترك أحياناً 0

وعند الفقهاء: ما كان من العبادات نافلة منقولة عن النبي ﷺ أي ما ليس بواجب منها 0

وعند الأصوليين: ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير 0

ينظر: التعريفات للجرجاني 71، الأحكام للأمدي 1/ 232، إرشاد الفحول 1/ 68،

الوجيز في أصول الفقه 61 0

(156) في الأصل ( بل ) وما أثبت يقتضيه السياق 0

(157) صفوان بن عسال المرادي صحابي جليل غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة

وسكن الكوفة. ينظر: الاستيعاب 2/ 724، والإصابة 3/ 436 0

للمقيم إذا أدخلت القدمين في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما (( (158) ، وشرطنا للبيس على طهارة كاملة، لحديث المغيرة بن شعبة أنه روى هذا الشرط (159)0

(42) ويمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها كذا الحديث (160) ، وابتدأها عقيب الحدث ؛ لأن قبل الحدث لو نزع الخفين ثم لبسهما أو لم يلبسهما إلى وقت الحدث ثم لبسهما وقت الحدث يجوز ، والمسح على الخفين على ظاهرها خطوطاً بالأصابع كذلك السنة، وبيئتئ من رؤوس (161) الأصابع إلى الساق اعتباراً بالغسل ، وفرض ذلك مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد ؛ لأنه أكثر آلة المسح، وللاكثر حكم الكل ، ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يبين منه مقدار ثلاثة أصابع من أصابع الرجل؛ لأنه يجب غسله لظهوره ، ولا يجمع بين الأصل والخلف ، وإن كان أقل من ذلك جاز؛ لأن التحرز عن قليل الخرق متعذر في الأسفار0

(43) وينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء (162)؛ لأنه بعض الوضوء كغسل القدمين ، وينقضه أيضاً نزع الخف ؛ لأن الخف يمنع سריّة الحدث إلى الرجلين وقد نال المانع. ومضى المدة أيضاً للحديث ، فإذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجله وصلى لوجود سريّة الحدث إلى الرجلين عند تمام المدة ، وليس عليه إعادة بقية الوضوء لعدم الناقض فيها ، ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فمسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام ولياليها ؛ لأنه مسافر، ويمسح المسافر ثلاثة أيام للحديث0 وإن ابتدأ المسح وهو مسافر ثم أقام، فإن كان مسح يوماً وليلة أو أكثر لزمه نزع خفية وإلا تم مسح يوم وليلة (163) ؛ لأن المقيم لا يزيد على يوم وليلة في المسح، ومن لبس الجُرْمُوق (164) فوق الخف مسح عليه؛ لأنه كطاق (7-أ) من طاقات الخف، ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة

رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منغلين (165)، وقالوا : يجوز المسح على الجوربين إذا كانا تخنينين

(158) بالمعنى نفسه أخرجه الترمذي في صحيحه 1/ 160 - 161 باب: (المسح على الخفين للمسافر والمقيم) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن خزيمة في صحيحه 1/ 13 باب: (نكر وجوب الوضوء من الغائط والبول والنوم) حديث: (17) 0 (159) هو الحديث الآتي تخريجه مباشرة .

(160) متفقٌ عليه من حديث المغيرة بن شعبة ، أخرجه البخاري في صحيحه 1/ 85 باب: (المسح على الخفين) حديث: (200) ، ومسلم في صحيحه 1/ 230 باب: (المسح على الخفين) حديث: (273) .

(161) ( رؤوس ) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 5 0

(162) ينظر : متن القدوري 5 ، والهداية 1/ 27 0

(163) ينظر : متن القدوري 5 ، والهداية 1/ 27 0

(164) الجُرْمُوق: وهو خُفّ صغير ، يُلبس فوق الخفّ 0 ينظر :لسان العرب 2/ 109 ،

ومعجم لغة الفقهاء 162 - 163 0

(165) المنعل : هو الذي جعل عليه النعل 0 ينظر : طلبة الطلبة 9 0

لا يشفان (166) للحديث، ولأبي حنيفة أنه لا يطبق السفر فلا يكون بمعنى الخفين ، فلا يترك ظاهر الكتاب للحديث الغريب(167)، ولا يجوز المسح على العمامة، والقَلْنَسُوة(168)، والبرقع(169) ، والقفازين(170) ؛ لأنه يخالف ظاهر الكتاب؛ لأن ظاهر الكتاب يوجب غسل هذه الأعضاء فلا يترك إلا بدليل قوي ولم يوجد، بخلاف المسح على الخفين0

(44) ويجوز المسح على الجبائر، وإن شدها على غير وضوء ، لما روي عن علي عليه السلام أنه قال : (( كسرت زنادي يوم أحد فأمر النبي ﷺ أن أمسح عليهما )) ، فإن سقطت من غير برء لم يبطل المسح ؛ لأن غسل ما تحته لا يجب، وإن سقطت عن برء بطل(171)، لوجوب غسل ما تحته بطريق التبيين .

(45)

(46) باب الحيض (172)

(47) أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها ، وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها (173)، وعن جماعة من الصحابة أنهم قالوا: الحيض ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة (174)، دلّ هذا الاقتصار على منع الزيادة والنقصان ، وما نقص عن ثلاثة أيام ولياليها أو زاد على عشرة أيام

(166) في الأصل (ينشفان) وما أثبت يقتضيه النص . والشَّفُّ والشِّفُّ : الثوب الرقيق ، وقيل : الستر الرقيق يرى ما وراءه 0 ينظر : لسان العرب 146/5 مادة (شفف) ، والمبسوط للسرخسي 102/1، وفتاوى السغدي 19/1 0 وروي عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قولهما في آخر عمره، وما قاله أبو حنيفة أحوط ، وما قالاه أرفق بالناس 0 ينظر : تحفة الفقهاء 86/1.

(167) في الأصل (الغرب) 0

(168) القَلْنَسُوة : بفتح القاف واللام وضم السين: هي نوع من ملابس الرأس ، تكون على هيئات متعددة ، منه ما يلبسه بعض كهنة النصارى وجمعه قَلَانِس 0 ينظر : لسان العرب 6 / 181 مادة ( قلس ) ، ومعجم لغة الفقهاء 369 0

(169) البُرْقُع : هو القناع الذي تغطي به المرأة وجهها 0 ينظر : لسان العرب 8 / 9 مادة ( برقع ) ، ومعجم لغة الفقهاء 106 0

(170) القُفَّازُ : هو لباس الكف ، وهو شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ، تلبسه المرأة في يدها من البرد. ينظر : لسان العرب 5 / 396 مادة ( قفز ) ، وطلبة الطلبة 9 0

(171) ينظر : متن القدوري 6 ، والهداية 1 / 30 0

(172) الحَيْضُ في اللغة : السيلان ، وفي الشرع : عبارة عن الدم الذي ينفضه رحم بالغة سليمة عن الداء والصغر 0 ينظر : لسان العرب 2/684 مادة : (حيض) ، التعريفات للجرجاني 56 0

(173) ( لياليها ) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 6 0

(174) ينظر : نصب الراية للزيلعي 1 / 192 أعله بالحسن بن دينار ، وقال : جميع من تكلم بالرجال أجمع على ضعفه 0

ولباليها فهو استحاضة (175) ؛ لأنه دم من العرق ليس بنفاس ولا حيض ، وما تراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة (176) حيض، حتى ترى البياض خالصا، كانت عائشة رضي الله عنها تقول للنساء اللاتي يبعثن بالكرسف (177) إليها حتى ترين القصة البيضاء 0

(48) وعن أبي يوسف : الكدرة : حيض إذا تأخرت عن الدم ؛ لأن الكدرة تخرج بعد الصافي ، ولنا أن الصافي قد يتأخر عن الكدرة كما في العرق (178)، والحائض لا تصوم ولا تصلي، تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: (( كنا على عهد رسول الله ﷺ نقضي الصوم ولا نقضي الصلاة )) (179) ، ولا تدخل المسجد، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ (180)، والحائض أبعد من الطهارة عن الجنب ، ولا تطف (181) في البيت ؛ لأن المطاف في المسجد صلاة ، ولا يأتيها زوجها(7-ب)، لقوله تعالى : ﴿ فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (182) 0

(49) ولا يجوز لحائض ولا جنب قراءة القرآن(183) ، قال علي كرم الله وجهه : ((كان النبي ﷺ لا يحجره شيء عن قراءة القرآن إلا الجنابة)) (184) ، والحيض أقوى مانعا، ولا يجوز للمحدث مس

(175) الاستحاضة : في اللغة مصدر استحيضت المرأة أي استمر بها الدم 0

وشرعاً : هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر في الحيض ومن أربعين في النفاس 0 ينظر : لسان العرب 7 / 142 مادة ( حيض ) ، وكشاف اصطلاحات الفنون 1 / 422 0

(176) الكُدرة : هو ما تراه المرأة من بياض عند الطهر 0 ينظر : لسان العرب 14 / 299 مادة ( كدر ) .

(177) الكُرْسُف : هو القطن ، أو قماش تستخدمه المرأة في أثناء الحيض والنفاس 0 ينظر : لسان العرب 7 / 637 مادة ( كرس ) ، والاختيار 1 / 26 0

(178) ينظر : الجامع الصغير 241، والمبسوط للسرخسي 3 / 150، وفتاوى السغدي 1 / 133 0

(179) بالمعنى نفسه أخرجه مسلم في صحيحه 1 / 265 باب: (وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة) حديث: (335) 0

(180) النساء : 43 0

(181) في الأصل : ( تطوف ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(182) البقرة : 222 0

(183) ينظر : متن القدوري 6 ، والهداية 1 / 31 0

المصحف، لقوله تعالى: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (185)، ألا أن يأخذه بغلافه؛ لأنه لم يمسه ، وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطء الحائض حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت الصلاة كامل، فإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل الاغتسال، لقوله تعالى: ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ (186) ، وإن كان قرأ بالتشديد (187) يقتضي حرمة الوطء إلى غاية الاغتسال، وبالتخفيف (188) إلى غاية الطهر، فنعمل بهما في الحالين ، فيحرم حتى تغتسل، والحمل على هذا الوجه أولى؛ لأن الحمل على عكسه يوجب ترك العمل بأحدهما 0

(50) والظهر المتخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدّم الجاري؛ لأنه طهر فاسد، فيكون له حكم ضده كالصوم الفاسد، وهو اختيار أبي يوسف رحمه الله وهو آخر قول أبي حنيفة (189)، وهو اليسر على المفتي والمستفتيات فيكون أليق بأوضاع الشرع، كما قال عليه السلام (( بعثت بالحنفية السمحة السهلة وما بعثت بالرهانية الصعبة )) (190) .

(51) وأقل الطهر خمسة عشر يوماً (191) ، وكذلك روي عن إبراهيم (192) ، وعطاء (193) ، ولا يعرف ذلك إلا نقلاً، ولا غاية لأكثره 0

---

(184) أخرجه ابن حبان في صحيحه 3 / 79 باب: (نكر الإباحة لغير المتطهر أن يقرأ كتاب الله ما لم يكن جنباً) حديث: (799) ، والحاكم في المستدرک 4 / 120 كتاب: (الأطعمة) حديث: (7083) ، وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه 0

(185) الواقعة : 79 0

(186) البقرة : 222 0

(187) يعني : (يَطْهَرْنَ) بتشديد الطاء وهي قراءة حمزة والكسائي . ينظر : كتاب معاني القراءات 76 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 203 ، والميسر في القراءات الأربع عشرة 35.

(188) يعني : (يَطْهَرْنَ) بالتخفيف وهي قراءة الجمهور . تنظر : المصادر السابقة .

(189) ينظر : المبسوط للشيباني 1 / 475 ، والمبسوط للسرخسي 2 / 140 0

(190) جزء من حديث طويل أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 8 / 222 حديث: (7883) ، وكشف الخفاء 1 / 52 حديث: (121) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 199/1 قال : ضعيف جداً 0

(191) ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 148 0 وقال عطاء : تسعة عشر يوماً ؛ لأن الشهر يشتمل على الحيض والظهر ، وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوماً ، فإذا كان أكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر 0

(52) ودم الاستحاضة: هو ما تراه المرأة لأقل من ثلاثة أيام ، أو أكثر من عشرة أيام (194)، فحكمه حكم الرعاف، لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء، لقوله ﷺ للمستحاضة : ((توضئي وصلّي وإن قطر الدم على الحصير فإتما هو دم عرق عائد انفجر)) (195) ، فإذا زاد الدم على العشرة وللمرأة عادة معروفة رُدَّتْ إلى أيام عاداتها ، وما زاد على ذلك فهو استحاضة (196) ؛ لأن الدم الزائد على العادة لما اتصل بدم الاستحاضة وهو الزائد على العشرة احتل أنه دم الاستحاضة وقد تقوي ذلك مخالفة العادة ، وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة أيام من (8-أ) كل شهر والباقي استحاضة (197)، وعند الشافعي رحمه الله : حيضها يوم وليلة (198) ؛ لأنه أقل الحيض وفيه يقين، ولنا أنه دم متصل بالحيض فالظاهر أنه دم رحم، إلا إذا قام الدليل على خلافه ، وهو ما زاد على العشرة،

(53) بخلاف صاحبة العادة ترد إلى أيام عاداتها؛ لأنه قام الدليل على أنه ليس بدم الحيض بمخالفة العادة. والمستحاضة ومَنْ به سلس البول، والرعاف الدائم، والجرح الذي لا يرقأ، يتوضؤون لوقت كل صلاة، فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض والنوافل، فإذا خرج الوقت بطل وضوؤهم وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة أخرى (199)، وعند الشافعي رحمه الله : المستحاضة تتوضأ لكل فرض (200) لقوله ﷺ : ((المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)) (201)، إلا أن

(192) إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي النخعي ، أبو عمران فقيه العراق مات سنة ( 95

هـ) 0 ينظر : تذكرة الحفاظ 1 / 73 ، وميزان الاعتدال 1 / 75 0

(193) أبو محمد عطاء بن رباح مولى حبيبة توفي سنة ( 114 هـ ) 0 ينظر : تهذيب

التهذيب 7/ 200 ، وتهذيب الكمال 20 / 70 0

(194) ينظر لسان العرب 7/ 142 مادة ( حيض ) ، واللباب في شرح الكتاب 1/ 49-50

0

(195) أخرجه مسلم في صحيحه 1/ 262 باب: (المسحاضة وغسلها وصلاتها) حديث:

0 (332)

(196) ينظر : متن القدوري 6 ، والهداية 1/ 32 0

(197) ينظر : المبسوط للسرخسي 1/ 168 0

(198) ينظر : الأم 1/ 61 ، وإعانة الطالبين 1/ 74 0

(199) ينظر : المبسوط للشيباني 1/ 334 ، والمبسوط للسرخسي 1/ 84 0

(200) ينظر : المجموع 2/ 449 ، والمهذب 1/ 46 0

(201) أورده ابن حجر في الدراية 1/ 31 عن عائشة في قصة المستحاضة قال هشام : قال

أبي ( ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت ) ، ورواه الترمذي 1/ 217 (125)

النافلة تبع للفرض فلا تُفردُ بحكم على حده ، لنا قوله ﷺ: (( المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ))(202) ، وما روي يحتمل ما روينا؛ لأن الصلاة تُذكر ويراد بها وقتها ، تقول: أتيتك صلاة الظهر أي وقتها، فيحمل على ما قلنا توفيقاً بين الحديثين، وإنما يبطل بخروج(203) الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، ولا يبطل بالدخول عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف وزفر رحمهما الله : يبطل بالدخول لعدم الضرورة قبل الوقت ، ويبطل بالخروج (204)؛ لأن الطهارة قارنها ما يرفعها فيدفعها ضرورة إلا أنها قدرة طهارة ضرورة لتمكن المكلف من التقاضي عن عهدة التكليف، وأمارته خروج الوقت .

(54)

(55) فصل

(56) النَّفَاسُ : هو الدم الخارج عقيب الولادة (205) ، وما تراه الحامل من الدم قبل خروج الولد استحاضة؛ لأن الحبل يمنع من خروج دم الرحم لانسداد فم الرحم بالحبل ؛ لأن الثقب من اسفل الرحم، بخلاف الكلية فدل أنه دم عرق، وأقل النفاس لا حد له، وأكثره أربعون يوماً (206)، وعند الشافعي ستون يوماً (207) ؛ لأنه أكثر من أكثر الحيض بأربعة أضعاف، لاجتماع الدم في الرحم أربعة أشهر، ثم بعد ذلك يصير غذاء للولد، كما قال ﷺ : (( يمكث أحدكم في بطن (8-ب) أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم أربعين يوماً علقة ، ثم أربعين يوماً مضغة فيأمر الله تعالى ملكاً ينفخ فيه الروح ))(208)، وما زاد(209) على الأربعين فهو استحاضة ، فان كان لها في النفاس عادة ردت إلى أيام عادتها ، والزيادة استحاضة ، إذا زاد الدم على الأربعين [ولم تكن لها عادة](210) فابتداء (211) نفاسها (212) أربعون يوماً كما ذكرنا في الحيض، وإن ولدت ولدين في بطن واحدة، فنفاسها من

باب ما جاء في المستحاضة ، بلفظ ( فاغسلي عنك الدم وتوضئي لكل صلاة )  
وصححه 0

(202) أخرجه ابن حبان في صحيحه 189/4 باب: (الحيض والاستحاضة) حديث:

(1355) ، وشرح معاني الآثار 103/1 باب: (المستحاضة كيف تطهر) 0

(203) في الأصل (الخروج) وما أثبت يقتضيه النص 0

(204) ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 83 - 84 ، والهداية 1 / 32 - 33 0

(205) ينظر : التعريفات للجرجاني 133 0

(206) ينظر : متن القدوري 6 - 7 ، والهداية 1 / 33 0

(207) ينظر : المجموع 2 / 479 0

(208) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري 1174/3 باب: (القدر) حديث: (3036) ،

ومسلم في صحيحه 4 / 2036 باب: (كيفية خلق الأدمي في بطن أمه ، وكتاب رزقه ،

وعمله ، وشقاوته وسعادته) حديث: (2643) 0

(209) في الأصل (فراد) وما أثبت يقتضيه النص 0

(210) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 7 0

(211) في الأصل (تبدأت) وما أثبت من متن القدوري 7 0

(212) في الأصل (فنفاسها) وما أثبت من متن القدوري 7 0

الولد الأول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، لوجود دليل انفتاح فم الرحم، وهو خروج الولد، وفي قول محمد من الولد الثاني كالعدة (213) .

(57)

(58) باب الأنجاس (214)

(59) تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه، لقوله تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (215)، والوارد (216) في الثياب وارد (217) في البدن والمكان، بالطريق الأولى؛ لأن

الاتصال بهما قوي 0

(60) ويجوز تطهير النجاسة بالماء، ويكفي مائع طاهر يمكن إزالتها به، كالخل وماء الورد، وقال محمد

وزفر والشافعي (218) : رحمهم الله لا يجوز ، والدليل على الجواز إنه مزيل طبعاً كالماء، ولو أصابت الخف نجاسته لها جرم (219) فجفت فذلكه بالأرض جاز، لقوله ﷺ : (( من أراد دخول المسجد فليقلب نعليه فإن كان عليهما قدر فليمسحهما بالأرض فإن الأرض لهما طهور )) (220) .

(61) والمنى نجس خلافاً للشافعي (221) ، لنا قوله ﷺ : (( إنما يغسل الثوب من خمسة: من بول،

وغانط ، ودم ، وقيء ، ومني )) (222) ، ويغسل رطبه، ولو جف على الثوب أجزاء فيه الفرك، لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : (( كنت أفرك المنى من ثوب

(213) ينظر: المبسوط للشيباني 340/1 ، والمبسوط للسرخسي 20/2 ، وفتاوى السغدي

135/1

(214) الأنجاس : مفرد نجس ؛ عين النجاسة 0 ينظر : العين 6 / 55 ، وأنيس الفقهاء

0 48

(215) المدثر : 4 0

(216) في الأصل (لوارد ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(217) في الأصل (وواد ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(218) ينظر : فتاوى السغدي 33/1 ، وفيه قول أبي يوسف أزالته النجاسة من الثوب بهذه

الأشياء جائزة ، فأما من البدن فلا تجوز إلا بالماء المطلق قياساً على الوضوء ، وفي

قول زفر والشافعي لا يجوز أزالته النجاسة منها إلا بالمطلق 0 ينظر : المجموع :

0 143/1

(219) الحِزْمُ : بالكسر : الجَسَدُ ؛ يراد به النجاسة التي لها جسم 0 ينظر: لسان العرب

106/2 مادة (جرم) 0

(220) جزء من حديث أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين 391/1 حديث:

(955) ، وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه 0

(221) ينظر : المجموع : 512/2 0

(222) أخرجه الدار قطني في سننه 127/1 باب: (نجاسة البول والأمر بالتنزه منه) حديث

( 1 ) وقال : فيه ثابت بن حماد وهو ضعيف جداً ، وإبراهيم وثابت ضعيفان ، وابن

حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية 92/1 باب: (الأنجاس) حديث: (82)

وقال : ضعفه الدارقطني ، وابن عدي 0

رسول الله ﷺ وهو يصلي فيه ((223))، والنجاسة إذا أصابت المرأة، والسيف اكتفى بمسحهما(224) ؛ لأن النجاسة لا تدخل أثناءهما لضيق المسامات، وإنما هي على سطحه الأعلى وقد زالت بالمسح

0

(62) وإذا أصابت الأرض نجاسته فجفت بالشمس فذهب أثرها جازت الصلاة على مكانها، لقوله ﷺ : (( نكأ الأرض ببسها )) (225) ، ومن أصابته من النجاسة المغلظة، كالدّم ، والغائط، والبول، والخمر(9- أ) مقدار الدرهم فما دون جازت الصلاة معه، وإن زاد لم تجز(226) ؛ لأن قدر الدرهم عفو، كذا قدر محل الاستنجاء ؛ ولأن القليل لا يمكن التحرز عنه ، والدرهم الكبير هو الشهيل قدره مثل الكف ، وفي بعضها مثل الدراهم السواد الزيرفانية ، وفي بعضها مثل الدرهم الكبير المثقال، قال الفقيه أبو جعفر(227) رحمه الله : النجاسة التي لها جرم يعتبر فيها وزن الدرهم ، والتي لا جرم لها يعتبر فيها المساحة(228) 0

(63) وإن أصابته نجاسة مخففة، كيول ما يؤكل لحمه جازت الصلاة معه، ما لم يبلغ (229) ربع الثوب ؛ لأن الكثير الفاحش يمنع ، والربع ملحق بالكل في بعض الأحكام ، وقيل: ربع الموضوع(230) الذي أصابه إن كان كماً (231) فربع الكم، وإن كان ذليلاً فربع الذيل 0

(64) والنجاسة المرئية فطهارتها زوال عينها، إلا أن يبقى من أثرها ما يشق إزالتها ؛ لأن عينها تعرف باللون، والتي غير مرئية فطهارتها أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر، وقدره النبي ﷺ بالثلاث في حديث أبي هريرة ؓ (( إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً )) (232) .

(65)

فصل (66)

(223) أخرجه مسلم في صحيحه 239/1 باب: (حكم المنى) حديث: (289) 0

(224) ينظر : متن القدوري 7 0

(225) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 59/1 حديث: (624) عن أبي جعفر ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 181/4 وقال : أحتج به الحنفية ولا أصل له في المرفوع ، نعم ذكره ابن أبي شيبة موقوفاً عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر ، ورواه عبد الرزاق عن أبي قلابة بلفظ ( جفوف الأرض طهورها ) .

(226) ينظر : متن القدوري 7 ، والهداية 1 / 35 0

(227) محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر البلخي الهندواني ، إمام كبير جليل القدر من أهل بلخ ، يقال له أبو حنيفة الصغير لفقته توفي سنة (362هـ) 0 ينظر : تاج التراجم 61 ، والفوائد البهية 145 0

(228) ينظر : تحفة الفقهاء 1 / 64 0

(229) في الأصل : ( حتى يبلغ ) ، وما أثبت من متن القدوري 7 0

(230) في الأصل : (الموضوع) ، وما أثبت يقتضيه النص 0

(231) الكُفُّ : بالضم والتشديد جمعه أكمام ، مدخل اليد ومخرجها من الثوب 0 ينظر :

لسان العرب 731/7 مادة ( كم ) ، ومعجم لغة الفقهاء 384 0

(232) سبق تخريجه ص 33.

(67) الاستنجاء<sup>(233)</sup> سنة فعلها رسول الله ﷺ يجزيء فيه الحجر ، والمدر<sup>(234)</sup> ، وما قام مقامه يمسحه حتى ينقيه؛ لأن المقصود هو التثقية ، وليس فيه عدد مسنون عندنا<sup>(235)</sup> ، وعند الشافعي: المسنون ثلاثة أحجار ، أو حجر له ثلاثة أحرف ، يقوم كل حرف مقام حجر<sup>(236)</sup> لقوله ﷺ : (( من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار ))<sup>(237)</sup> ، ولنا قوله ﷺ : (( من استجمر فليوتر ، ومن فعل فحسن ، ومن لا فلا حرج له ))<sup>(238)</sup> ، وغسله بالماء أفضل ، نزل قوله تعالى : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَّهَرُوا ﴾<sup>(239)</sup> ، في أنهار قباء<sup>(240)</sup> كانوا يستنجون بالماء ، فإن تجاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه إلا الماء ؛ لأن للبدن حرارة جاذبة لأجزاء<sup>(241)</sup> النجاسة ، فلا يطهر بالمسح ، وكذلك القياس في موضع الاستنجاء إلا أنه اكتفى بالاستنجاء للضرورة ، ولا يستنج بعظم ، ولا بروث ، لورود النهي ، ولا بطعام ؛ لأنه إسراف ، ولا بيمينه<sup>(242)</sup> (9-ب) ، لقوله ﷺ : (( اليمين للوجه واليسار للمقعد ))<sup>(243)</sup> ، والقسمة توجب قطع الشركة .

<sup>(233)</sup> الاستنجاء : هو إزالة النجس عن مخرجه من القبل أو الدبر 0 ينظر : لسان العرب 306/15 مادة ( نجا ) ، وأنيس الفقهاء 1 / 62 ، ومعجم لغة الفقهاء 65 0  
<sup>(234)</sup> المدر : بفتح الميم والداد وهو الطين الشديد الصلب 0 ينظر : تحرير ألفاظ التنبيه 233/1 ، والتعاريف للمناوي 1/645 0  
<sup>(235)</sup> ينظر: متن القدوري 7 ، والهداية 1/37 0  
<sup>(236)</sup> ينظر : المجموع 2/115 0  
<sup>(237)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه 1 / 70 باب: (الاستنجاء) حديث: (155) 0  
<sup>(238)</sup> أخرجه أبو داود 1 / 9 باب: (الاستتار في الوضوء) حديث: (35) ، وابن ماجه 121/1 باب الارتياح للغائط والبول (337) من حديث أبي هريرة .  
<sup>(239)</sup> التوبة: 108 0

<sup>(240)</sup> قباء : أصل قباء بئر ثم عرفه به قباء ، وهي قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة ، وبني فيها مسجد قباء الذي أسس على التقوى 0 ينظر : معجم البلدان للحموي 4 / 301-302 0  
<sup>(241)</sup> في الأصل ( أجز ) وما أثبت يقتضيه النص 0  
<sup>(242)</sup> ينظر : متن القدوري 7 ، والهداية 1 / 38 0  
<sup>(243)</sup> لم أجده بهذا اللفظ وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن الاستنجاء باليمين منها ما أورده الزيلعي في نصب الراية 1 / 220 باب في الاستنجاء الحديث الحادي عشر أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن أبي قتادة قال رسول الله ﷺ : ( إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه ، وإذا أتى الخلاء فلا يتمسح بيمينه ، وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً ) أخرجه مطولاً 0

(68)

(69) كتاب الصلاة (244)

(70)

(71) أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني : وهو البياض [ المعترض في ] (245) الأفق، لقوله ﷺ : (( لا يضرنكم أذان بلال وإنما الفجر المستطير في الأفق )) (246)، وآخر وقتها قبل طلوع الشمس، لقوله تعالى ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ﴾ (247) يعني الصلاة وأول وقت الظهر حين تزول الشمس، لحديث إمامة جبريل عليه السلام وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ إنه قال : (( أمّني جبرائيل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر في اليوم الأول حين أزلت الشمس ، والعصر حين صار ظل كل شيء مثله، والمغرب حين أفطر الصيام، والعشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ، والعصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، والمغرب حين أفطر الصيام، والعشاء حين ذهب ثلث الليل ثم التفت إلي ، وقال : يا محمد الوقت بين هذين الوقتين، وهذا وقتك ووقت الأنبياء من قبلك )) (248) ، وآخر وقت الظهر عند أبي حنيفة

(244) الصَّلَاةُ: في اللغة : الدعاء والاستغفار 0 وفي الشرع : هي عبارة عن أركان

مخصوصة

وأذكار معلومة بشرائط محصورة في أوقات مقدرة مفتحة بالتكبير ومختمة بالتسليم

0

ينظر : لسان العرب 5/ 386 مادة ( صلا ) ، والتعريفات للجرجاني 76 ، والبحر

الرأى

1/ 256 0

(245) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من مخطوط المستصفي (29-ب )

0

(246) بالمعنى نفسه أخرجه البخاري في صحيحه 6/ 2647 باب: (ما جاء في إجازة خبر

الواحد في الأذان والصلاة والصوم والفرائض) حديث: (6820) ، ومسلم في

صحيحه 2/ 769 باب: (بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر) حديث:

(1094) 0

(247) طه : 130 0

(248) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 1/ 168 باب: (ذكر الدليل على فرض الصلاة كان

على الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم) حديث : (325) ، والطبراني في المعجم الكبير 6/

37 ح ديث :

رحمه الله إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال، وقالوا: إذا صار ظل كل شيء مثله (249)،  
لأبي حنيفة رحمه الله عند تعارض الأدلة وقع الشك (250) في خروج وقت الظهر ودخول وقت  
العصر فلا يثبت بالشك (251) 0

(72) وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين، وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس، وأول وقت  
المغرب إذا غربت الشمس، وآخر وقتها إذا غاب الشفق، وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق،  
وأخر وقتها ما لم يطلع الفجر لقوله، عليه الصلاة والسلام (ليس التفريط في النوم، وإنما  
التفريط أن يؤخر صلاته حتى يدخل وقت صلاة أخرى) [ وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر ] (252)،  
لحديث إمامة جبرائيل عليه السلام 0

(73) والشفق: هو البياض في الأفق بعد الحمرة عند أبي حنيفة، وقالوا رحمهما الله: هو الحمرة (253)،  
لهما أن الشفق في أغلب الاستعمال يراد به الحمرة، ولأبي حنيفة أنه اسم مشترك بين البياض  
والحمرة (254)، فوقع الشك في دخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب، فلا يثبت بالشك (255)،  
وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخره طلوع الفجر، لقوله عليه السلام (10-أ): (( إن الله تعالى زادكم  
صلاة على صلواتكم ألا وهي الوتر حافظوا عليها )) (256)، وجعل وقتها ما بين العشاء إلى الفجر،

---

(5443) يقول؛ قال في المجمع 303/1 رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ابن  
لهيعة وفيه ضعف.

(249) في الأصل ( مثليه ) وما أثبت من متن القدوري 8 وينظر : المبسوط للشيباني  
الأصل (لـ)

144 / 1 ، وفتاوى السغدي 1 / 53 0

(250) في الأصل (الشكر) وما أثبت يقتضيه النص 0

(251) في الأصل (الشكر) وما أثبت يقتضيه النص 0

(252) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من مخطوط المستصفي (29-ب) 0

(253) ينظر : الحجة 1 / 8-9 ، والمبسوط للسرخسي 1 / 144 - 145 0

(254) ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 145 0

(255) في الأصل (الشكر) وما أثبت يقتضيه النص 0

(256) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 2 / 92 باب: (من قال الوتر واجب) حديث:

(6858) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 2 / 111 وقال : قال البزار في مسنده :

وقد روى في هذا المعنى أحاديث كلها معلولة ، فمنها ما رواه النضر بن عبد

الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس فذكره قال : والنضر لين ، وقد حدث عن

عكرمة بأحاديث لم يتابع عليها ، فامسك أهل العلم عن الاحتجاج بحديثه ، ورواه

ويستحب الإسفار بالفجر ( ظهور النور وزوال الظلمة ) ، لقوله ﷺ : (( أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر )) (257) ، ويستحب الإبراد بالظهر في الصيف، لقوله ﷺ : (( أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم )) (258) ، ( تأخير صلاة الظهر الى قبيل صلاة العصر ) ويقدم في الشتاء؛ لأن الصلاة في أول الوقت مسارعة

إلى المغفرة من ربنا ، وتأخير العصر أفضل، ليكون مؤدياً بفراغ البال ما لم تتغير الشمس، لورود النهي عن الصلاة عند الغروب، ويستحب تعجيل المغرب، قال ﷺ : (( لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم )) (259)، ويستحب تأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل، لقوله ﷺ : (( لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل )) (260)، ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل [ أن يُؤخَّرَ الوترَ إلى ] (261) آخر الليل (262) ، لحديث عمر بن الخطاب قال: (أوتر في آخر الليل) قال ﷺ : (( إنك لأنت القوي الأمين )) (263) ، فإن لم يشق على نفسه بالانتباه (انتظار الصلاة) أوتر قبل النوم تحرراً عن الفوات.

(74)

---

محمد بن إسحاق عن زيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن مره،  
وعبد الله بن مره لا يعلم حدث بغيره ( مجهول ) 0

(257) أخرجه الترمذي في صحيحه 1 / 290 باب: (ما جاء في الإسفار بالفجر) حديث:  
(154) وقال : حديث حسن صحيح 0

(258) أخرجه البخاري في صحيحه 1/199 باب: (الإبراد بالظهر من شدة الحر) حديث:  
(513) 0

(259) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 1/175 باب: (التغليظ في تأخير صلاة المغرب)  
حديث:

(340) ، والحاكم في المستدرک على الصحيحين 1/303 باب: (في مواقيت الصلاة) حديث: (685) بلفظ ( لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى يشتبك النجوم ) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه 0

(260) بالمعنى نفسه أخرجه البخاري في صحيحه 1/208 باب: (النوم قبل العشاء)  
حديث: (545).

(261) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 8 0

(262) ينظر : متن القدوري 8 ، والهداية 1 / 38 0

(263) لم أقف على تخريجه فيما توافر عندي من المصادر .

(75) باب الأذان (264)

(76) الأذان سنة للصلوات الخمس والجمعة دون ما سواها للتوارث ، وصفة الأذان :  
" الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن  
محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة، حي على الصلاة ، حي على  
الفلاح، حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله " .  
ولا ترجيع (265) فيه للتوارث والرؤيا المشهورة ، ويزيد في آذان الفجر بعد الفلاح: الصلاة خير  
من النوم مرتين للتعريف ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وفيه نظر لبعضهم،  
والإقامة مثل الأذان إلا أنه يزيد فيها (266) بعد الفلاح (10-ب): قد قامت الصلاة مرتين، كذلك  
الرويا ، ويترسل (267) في الأذان ، ويحدر (268) الإقامة، لقوله ﷺ :  
( ( إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحدر )) (269) ، ويستقبل بهما القبلة فإذا بلغ إلى الصلاة والفلاح  
حول وجهه يميناً وشمالاً (270)، كذا التوارث 0

(264) الأذان : في اللغة : الإعلام 0 وفي الشرع : الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة  
مأثورة 0 ينظر : لسان العرب 111/1 مادة ( أذن ) ، والتعريفات للجرجاني 17 ،  
واللباب في شرح الكتاب 62/1 0

(265) الترجيع في الأذان : هو أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرفعه بهما 0 ينظر :  
الهداية 41/1 ، ومعجم لغة الفقهاء 128 0

(266) في الأصل (ترشل فيهما ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(267) التَّرْسُلُ : هو التآني والتمهل وعدم العجلة في الأذان 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء  
128 0

(268) الحَدْرُ : الإسراع في القراءة ( الأذان ) 0 ينظر : لسان العرب 2 / 357 مادة ( حدر ) 0

(269) جزء من حديث أخرجه الترمذي في صحيحه 1 / 373 باب: ( ما جاء في الترسل  
في الأذان ) حديث: (195) بلفظ ( إذا أذنت فترسل في أذانك وإذا أقمت فأحدر ...  
( وقال أبو عيسى : حديث جابر لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، إسناده مجهول وعبد  
المنعم ضعيف ، والطبراني في المعجم الأوسط 270/2 حديث: (1952) عن  
جابر 0

(270) ينظر : متن القدوري 8 ، والهداية 1 / 41 0



قال له النبي ﷺ : (( غط ركبتيك فإنها عورة ))<sup>(277)</sup>، وبدن المرأة الحرة كلها عورة، لقوله ﷺ: (( المرأة عورة مستورة إلا وجهها وكفيها ))<sup>(278)</sup> لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾<sup>(279)</sup>، قيل: الكحل ، والخاتم يعني موضعهما ، وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة بالطريق الأولى، وبطنها وظهرها عورة ؛ لأن النظر والمس بهما سبب الفتنة، وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة، لما روي عن عمر رضي الله عنه رأى جارية متقنعة فغلها بالدرة فقال: (( ألق عنك الخمار يا دفار أنتشبهين بالحرّة ))<sup>(280)</sup>

(82) ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها (11-أ) للضرورة ولم يعد الصلاة ، وهذا بالاتفاق، إذا كان الطاهر من الثوب ريباً أو أكثر<sup>(281)</sup>، وإن كان الأقل من الربع طاهراً إن شاء صلى معه، وإن شاء صلى عرياناً ، وعند محمد رحمه الله يصلي معه<sup>(282)</sup>، ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً<sup>(283)</sup> يوميء ؛ لأن الركوع والسجود يزيدان كشافاً ، فإن صلى قائماً أجزاءه، لوجود الانكشاف في الفصلين ( القعود ، والقيام)، والأول أفضل ، وينوي الصلاة التي يدخل فيها لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل؛ لأن العمل ينافي الصلاة .

(83) والقصد إلى الصلاة شرط لنلا يقع عن العادة ، ويستقبل القبلة إلا أن يكون خانفاً، فيصلي إلى أي جهة قدر ، فإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد وصلى<sup>(284)</sup>، فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه، وقال الشافعي : إن استدبر الكعبة أعاد<sup>(285)</sup>؛ لأنه ترك الفرض وهو الاستقبال، ودليله قال الله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾<sup>(286)</sup> ،

<sup>(277)</sup> أخرجه الترمذي في سننه 1 / 111 باب : ( ما جاء في حفظ العورة ) حديث :

(2797) ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وابن حبان في صحيحه 609/4

باب: (شروط الصلاة) حديث: (1710) 0

<sup>(278)</sup> أخرجه ابن حبان في صحيحه 12 / 413 باب: (نكر الأمر للمرأة بلزوم قعر بيتها

لأن ذلك خير لها) حديث: (5599) من غير زيادة ( مستورة ) ، ومسنند البزار 5 /

428 حديث: (2062) لا نعلم رواه عن قتادة إلا همام 0

<sup>(279)</sup> النور : 31 0

<sup>(280)</sup> أورده الزيلعي في نصب الراية 1 / 124 حديث: (131) قال : لم أره بهذا اللفظ

والمعروف عن عمر ( أنه ضرب أمة رآها مقنعة وقال : اكشفي رأسك ولا تتشبهي

بالحرائر ) أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح 0

<sup>(281)</sup> ينظر : متن القدوري 9 ، والهداية 1 / 44 0

<sup>(282)</sup> ينظر المبسوط للشيباني (الأصل) 1 / 194 ، والمبسوط للسرخسي 1 / 187 0

<sup>(283)</sup> في الأصل ( قد عدا ) وما أثبت يقتضيه النص 0

<sup>(284)</sup> في الأصل ( بحزته ) وما أثبت من مخطوط المستصفي 32 - ب 0

<sup>(285)</sup> ينظر الأم : 1 / 93 - 94 0

<sup>(286)</sup> البقرة : 144 0

ولنا قوله تعالى : ﴿ فَأَبْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ (287) ، وإن علم ذلك وهو في الصلاة استدار إلى القبلة (288) ، وفعل كما فعل أهل قباء لما أخبروا بانتقال القبلة إلى الكعبة ، استداروا إلى الكعبة .

(84)

(85)

(86) باب صفة الصلاة الى هنا

(87) فرائض الصلاة سنة: التحريمة، لقوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾ (289) ، والقيام، لقوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (290) ، والقراءة، لقوله تعالى : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ (291) ، والركوع ، والسجود، لقوله تعالى : ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ (292) ، فهو من هذا الأمر تعلق جواز الصلاة بها ، والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد، لقوله ﷺ : (( إذا رفعت رأسك من السجدة وقعدت للتشهد فقد تمت صلاتك )) (293) ، فإذا دخل الرجل في صلاته كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي بابهامه شحمة أذنيه (294) ، وقال الشافعي رحمه الله: إلى منكبيه (295) ، لما روي أن النبي ﷺ ((رفع يديه إلى منكبيه)) (296) ، وما قلناه عمل بالأحاديث ؛ لأنه يكن أصل الكف إلى منكبين ، وأصول الأصابع إلى الأذنين، و رؤوسها إلى الرأس 0

(287) البقرة : 115 0

(288) ينظر : متن القدوري 9.

(289) المدثر : 3 0

(290) البقرة : 238 0

(291) المزمّل : 20 0

(292) الحج : 77 0

(293) بالمعنى نفسه أخرجه أبو داود 226/1 باب: (صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود) حديث: (856) ، والترمذي في جامعه 102/2 باب: (ما جاء في وصف الصلاة) حديث: (302) قال أبو عيسى: حديث رفاع بن رافع حديث حسن وقد روي عن رفاع هذا الحديث.

(294) ينظر متن القدوري 9 0

(295) ينظر الأم : 103/1 0

(296) أخرجه البخاري في صحيحه 258/1 باب: (رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) حديث: (703) ، ومسلم في صحيحه 262/1 باب: (استحباب رفع اليدين حذوا المنكبين مع تكبيرة الإحرام) حديث: (390) 0

(88) فإن قال بدلاً من التكبير : الله تعالى أجل ، أو أعظم ، أو الرحمن أكبر أجزاءه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله (297) ؛ لأن التكبير تعظيم الله تعالى وقد حصل ، وعند أبي يوسف رحمه الله (11-ب) لا يجوز إلا بلفظة التكبير (298) ، وهو قوله الله أكبر ، الله الأكبر ، الله الكبير ، الله كبير ، وعند مالك رحمه الله لا يجوز إلا قوله الله أكبر (299) ، ويعتمد بيمينه على يساره ويضعهما تحت السرة ، لقوله ﷺ : (( ثلاثة من سنن المرسلين تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليمين على الشمال تحت السرة في الصلاة )) (300) ، ثم يقول : (( سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك )) (301) ، كذلك روي عن النبي ﷺ أنه افتتح به الصلاة ، ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (302) ، ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ويقراها عند الشافعي رحمه الله يجهر بها في الصلاة التي تجهر فيها القراءة ؛ لأنها من فاتحة الكتاب (303) ، ولنا حديث عبد الله بن المغفل (304) قال : (( صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وكانوا لا يجهرون بالتسمية

(297) قال السرخسي في المبسوط 35/1 : (( ويجوز افتتاح الصلاة بالتسبيح والتهليل والتحميد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله )) .

(298) قال أبو يوسف : إذا كان يحسن العربية لا يصح إلا بالتكبير ، وإن كان لا يحسنه أجزئه ، ينظر : المبسوط للسرخسي 35/1 0

(299) ينظر : مواهب الجليل 514/1-515 ، وحاشية العدوي 325/1 ، وقال : فلا يجزيء الله العظيم أو نحوه وتبطل به الصلاة 0

(300) أخرجه الطبراني في الأوسط 297/1 حديث : (4249) ، وخلاصة البدر المنير 114/1 باب : (كيفية الصلاة) حديث : (365) 0

(301) أورده الحاكم في المستدرک 360/1 وهو حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

(302) النحل : 98 0

(303) ينظر : المجموع 280/3 ، والمهذب 72/1 0

(304) عبد الله بن المغفل المزني الصحابي الجليل ، وهو ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة يوم الحديبية ، وسكن البصرة وتوفي فيها سنة ( 59 هـ ) 0 ينظر : مشاهير

علماء الأمصار

38/1 ، وتهذيب التهذيب 334/12 0

(( 305)، يقرؤون فاتحة الكتاب وسورة أو ثلاثة آيات من أي سورة شاء؛ لأنه واظب رسول الله ﷺ في الأولين على قراءة الفاتحة وسورة ، وإذا قال الإمام: ولا الضالين، قال: أمين، ويقولها المؤتم، لقوله ﷺ: (( إذا قال الإمام ولا الضالين قولوا آمين فإن الإمام يقولها والملائكة يقولون فمن وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر )) (306)، ويخفي الإمام التأمين، لحديث ابن مسعود (307) ﷺ: ((أربعاً يخفي الإمام: التسمية ، والتشهد، وأمين، وربنا لك الحمد)) (308)، ثم يكبر ويركع، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه (( يكبر عند كل خفض ورفع ويعتمد بيديه على ركبتيه )) (309)، لقول ابن عمر ﷺ: (( خذوا بالركب )) (310) ، وللتوارث ، ويفرج بين أصابعه، ليكون أقدر على أخذ الركبة ، ويبسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه، لما روي عن رسول عن رسول الله ﷺ ((أنه كان إذا ركع سوى ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر)) (311) ، ويقول في الركوع سبحان ربي العظيم ثلاثة، وذلك أدناه لحديث عقبة بن عامر

(305) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده 85/4 حديث عبد الله بن المغفل ، وابن ماجه في

سنة

267/1 باب: (افتتاح القراءة) ( بالمعنى ) حديث: (815) 0

(306) أخرجه البخاري في صحيحه 271/1 باب: (رجعة المأموم بالتأمين) حديث: (749)

، ومسلم في صحيحه بالمعنى نفسه 307 /1 باب: (التسبيح والتحميد والتأمين)

حديث: (410) 0

(307) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود صاحب رسول الله ﷺ أسلم في بداية الدعوة ،

وهاجر إلى الحبشة وشهد بدر والمشاهد كلها ، ولي القضاء في الكوفة ، وبيت

المال لعمر ، ورجع إلى المدينة ومات فيها سنة ( 32 هـ ) ودفن بالبقيع 0 ينظر

: صفوة الصفوة 1 / 395 0

(308) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 360 /1 حديث: (4137) 0

(309) أخرجه مسلم في صحيحه 293/1 باب: (إثبات التكبير في كل خفض ورفع ويعتمد

يديه على ركبتيه) حديث: (392) 0

(310) أخرجه عبد الرزاق في المصنف 151/2(2863)، وابن أبي شيبة في مصنفه

221/1(2538).

(311) أخرجه ابن ماجه في سننه 283/1 باب: (الركوع في الصلاة) حديث: (872)

(بالمعنى نفسه) ومصباح الزجاجاة 108/1 باب: (لا صلاة لمن لم يقيم صلبه)

وقال : هذا إسناد ضعيف فيه طلحة بن زيد، قال البخاري وغيره : منكر الحديث 0

الجهني (312) ، ثم يرفع رأسه ويقول: سمع الله لمن حمده، ويقول المؤتم: ربنا لك الحمد ، ولا يقولها الإمام عند أبي حنيفة (313) ، لقوله ﷺ : (( إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : (12- أ) ربنا لك الحمد )) (314) ، قسم الإنكار بينهما فاقتضى قطع الشركة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يقول الإمام: ربنا لك الحمد (315)، لئلا يصير تاركاً لما صار أمراً به ، فإذا استوى قائماً كبر وسجد واعتمد بيديه على الأرض، للحديث ، ووضع وجهه بين كفيه، لما روي أن النبي ﷺ كان يسجد بين كفيه ، ويسجد على أنفه وجبهته، وإن اقتصر على أحدهما جاز (316)، وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر (317)، لقوله ﷺ : (( أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء : الوجه ، والكفين ، والركبتين ، والقدمين )) (318)، ولأبي حنيفة رحمه الله أن السجود يبني على التواطؤ فقط (319)، وإنما وجب وضع أحدهما بالإجماع ، فإن سجد على كؤور عمامته (320) ، أو

(312) هو أبو حماد عقبة بن عامر بن عيسى الجهني ، كان عالماً بالفرائض والفقاه قديم الصحبة روى عن النبي ﷺ ، وعن عمر ، وأبي أمامة ، وابن عباس وغيرهم ، ولي أمر مصر من قبل معاوية. ينظر : تذهيب الكمال 2/236 ، وطبقات الحفاظ 0 10

والحديث أخرجه ابن ماجة في صحيحه بالمعنى 1/287 باب: (التسبيح في الركوع والسجود) حديث: (887) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 1/376 عن عقبة ، قال : لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم ... اجعلوها في ركوعكم، جزء من حديث طويل 0

(313) ينظر : المبسوط للسرخسي 1/20 ، وتحفة الفقهاء 1/134 0  
(314) أخرجه البخاري في صحيحه جزء من حديث طويل 1/244 باب: (إنما جعل الإمام ليؤتم به) حديث: (657) بلفظ ( فقولوا ) ، ومسلم 1/308 باب: (إتمام المأموم بالإمام) ح—————ام) ح—————ديث: (411) .

(315) ينظر : المبسوط للسرخسي 1/20 ، وفتاوى السغدي 1/63 0  
(316) ينظر : المبسوط للسرخسي 1/34 ، وفتاوى السغدي 1/65 0  
(317) ينظر : متن القدوري 9 ، وتحفة الفقهاء 1/135 0  
(318) أخرجه البخاري في صحيحه 1/280 باب: (السجود على سبعة أعظم) حديث: (776) 0

(319) ينظر : المبسوط للسرخسي 1/35 ، والهداية 1/50 0



: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴾ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿ (328) ، ولا يدعو بما يشبه كلام الناس، ثم يسلم عن يمينه ويقول : "السلام عليكم ورحمة الله (329) وبركاته" ، وعن يساره مثل ذلك، لما روي عن النبي ﷺ (( أنه كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن ، وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر )) (330) ، ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء إن كان إماماً ، ويخفي القراءة فيما بعد الأوليين للتوارث، فإن كان منفرداً فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه ؛ لأنه إمام في حق نفسه، وإن شاء خافت ؛ لأنه ليس معه من يسمعه، ويخفي الإمام القراءة في الظهر والعصر للتوارث0

(89) والوتر ثلاث ركعات، لا يفصل بينهما بالسلام، لما روي أن النبي ﷺ (( أوتر بثلاث ركعات )) وتقتت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة، كذلك السنة، ويقرأ في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة، كذا روي عن النبي ﷺ ، فإذا أراد أن يقتت، كبر ورفع يديه ثم قنت، لحديث مقسم عن ابن عباس ؓ يرفعه (( لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن منها عند القنوت في الوتر )) ، ولا يقتت في صلاة غيرها قال ابن مسعود ؓ : (( ما قنت رسول الله ﷺ في الفجر إلا شهراً ثم ترك )) (331) ، وليس في شيء من الصلاة (332) قراءة سورة بعينها، ويكره أن لا يقرأ غيرها ؛ لأنه فيه هجر القرآن من وجه ، وأدنى (333) ما يجزيء القراءة في الصلاة ما يتناوله اسم القرآن (334) عند أبي حنيفة رحمه الله ، لإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَأَقْرؤْا مَا تيسر من القرآن ﴾ (335) ، وقال : لا يجزي أقل من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة (336)؛ لأن القرآن هو المعجز والكلمة (13-أ) الواحدة

لا تكون معجزة ، ولا يقرأ المؤتمر خلف الإمام ، وقال الشافعي: يقرأ (337) لقوله ﷺ :

(328) سورة الشرح : 7-8 0

(329) لفظ الجلالة (الله) ساقطة من الأصل 0

(330) أخرجه مسلم في صحيحه 409/1 باب: (السلام للتحليل من الصلاة ثم فراغها وكيفيته) حديث: (582) عن عامر عن أبيه قال : كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده 0

(331) أورده الزيلعي في نصب الراية 134/2 ، قال : حديث ابن مسعود معلول بأبي حمزة واسمه ميمون 0

(332) في الأصل ( الصلوت ) وما أثبت من المستصفي 37-أ 0

(333) في الأصل ( وادرنى ) وما أثبت من المستصفي 37-أ 0

(334) في الأصل ( القراءة ) وما أثبت من متن القدوري 10 0

(335) المزمّل : 20 0

(336) ينظر : فتاوى السغدي 50/1 ، وتحفة الفقهاء 129 /1 0

(337) ينظر : الأم 207 /1 0

(( لا صلاة إلا بقراءة )) (338)، ولنا قوله ﷺ : (( من كان له إمام [فقرأة الإمام] (339) له قراءة )) (340) ، ومن أراد الدخول في صلاة الغير يحتاج إلى نيتين : نية الصلاة ، ونية المتابعة (341) ؛ لأنه لا يكون داخلًا في صلاة الغير بلا إرادة .

#### (90) فصل

(91) والجماعة سنة مؤكدة، لقوله ﷺ : (( لقد هممت أن أمر فتيتي ليجمعوا إليّ حزماً من حطب وأمر مؤذناً يؤذن ويقم فأحرق على من لم يحضر الجماعة بيوئهم )) (342) 0

(92) وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة، فإن تساوا فأقرؤهم (343)، فإن تساوا [ فأورعهم، فإن تساوا ] (344) فأسنهم، لقوله ﷺ : (( يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن تساوا فأعلمهم بالسنة، فإن تساوا فأقدمهم هجرة، فإن تساوا فأكبرهم سنًا )) (345)، أو كلاماً هذا معناه وقوله ﷺ أقرؤهم أي أعلمهم ؛ لأن علمهم كان هو القرآن ومعانيه فقط، وقوله عليه الصلاة والسلام أقدمهم هجرة فُنُسِخَتْ الهجرة إلى المدينة، لقوله ﷺ : (( لا هجرة بعد الفتح )) (346) ،

(338) أخرجه مسلم في صحيحه 297/1 باب: (وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة)

حديث:

(396) .

(339) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط وما أثبت من سنن الدار قطني 1/ 323 0

(340) أخرجه الدار قطني في سننه 1/323 باب: (ذكر قوله ﷺ من كان له أمام فقراءة

الإمام له قراءة) حديث: (2) ، والبيهقي في سننه 2/160 باب: (من قال : لا قراءة

خلف الإمام على الإطلاق) حديث: (2724) ، فيه جابر الجعفي ، وليث بن أبي

سليم لا يحتج بهما ، وكل من تابعهما على ذلك أضعف منهما أو من أحدهما ،

والمحفوظ عن جابر في هذا الباب 0

(341) ينظر متن القدوري 10 0

(342) بالمعنى نفسه أخرجه مسلم في صحيحه 1/452 باب: (فضل صلاة الجماعة وبيان

التشديد في التخفيف عنها حديث: (651) 0

(343) ( فأقرؤهم )ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 10 0

(344) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 10 0

(345) أخرجه مسلم في صحيحه 1/465 باب: (من أحق بالإمامة) حديث: (673) 0

(346) أخرجه البخاري في سننه 3/1040 باب: (من حدث بمشاهدة في الحرب) حديث:

(2670)، ومسلم في صحيحه 3/1488 باب: (المبايعة بعد فتح مكة على

الإسلام ، والجهاد ، والخير ، وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح) حديث : (1864) 0

فصار الوعي مقامه لقوله ﷺ : (( المهاجر من هجر السينات )) (347) ، ويكره تقديم العبد ، والأعرابي ، والفاسق ، والأعمى ، وولد الزنا (348) ؛ لأن الناس يأنفون من الاقتداء بهم، فيؤدي إلى تقليل الجماعة، فإن تقدموا جاز، لقوله ﷺ: (( صلوا خلف كل برٍّ وفاجر )) (349)، وينبغي للإمام أن (350) لا يطول بهم الصلاة، لقوله ﷺ لمعاذ بن جبل (351) ﷺ : (( صلِّ بالقوم صلاة أضعفهم فإن فيهم الصغير والكبير وذا الحاجة )) (352) ، وعن النبي ﷺ (( أنه كان أخفهم صلاة في تمام )) (353) (13-ب)، ويكره للنساء أن يصلين وحدهن جماعة؛ لأن السنة لم تكن فيهن كذلك، فإن فعلن قامت الإمام وسطهن (354)

(347) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 205/2 حديث: (6912) ، والطبراني في المعجم

الكبير

175/19 حديث: (400) 0

(348) ينظر : متن القدوري 10 ، والهداية 1/56 0

(349) أخرجه الدار قطني في سننه 2/57 باب: (صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة

عليه) حـ ديث:

(10) عن مكحول عن أبي هريرة ، مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات

، والبيهقي في السنن الكبرى 4/19 باب: (باب الصلاة على من قتل نفساً مستحلاً

لقتلها) حديث: (6623) وفيه مكحول لم يسمع من أبي هريرة 0

(350) ( أن ) ساقطة من الأصل وما أثبت من المستصفي 38- أ 0

(351) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الخزرجي الأنصاري الصحابي

الجليل شهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار ، وشهد بدر والمشاهد كلها مع

رسول الله ﷺ توفي بالطاعون في الشام سنة ( 18هـ ) 0 ينظر : الاستيعاب 3/

1402 ، وتهـ ذيب الأسـ ماء

0 403/2

(352) أخرجه البخاري في صحيحه 1/249 باب : (من شك إمامه إذا طول ) حديث :

0 (673)

(353) أخرجه مسلم في صحيحه 1/342 باب : ( أمر الأمة بتخفيف الصلاة في تمام)

حديث : (68) عن أنس 0

(354) ينظر : متن القدوري 10 0

المحاذاة (355) عن زيادة الكشف كما في العراة ، ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه ((كما أقام رسول الله ﷺ ابن عباس حيث صلى معه)) (356) ، وإن كانا اثنين تقدم عليهما كما صلى رسول الله ﷺ (( بيتيمم وأنس (357) فقاما خلفه وأم سليم (358) وراءهما )) (359) ، ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة لقوله ﷺ : (( أخروهن من حيث أخرهن الله تعالى )) (360) ، ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لقوله ﷺ : (( ليكني أولو الأرحام منكم )) (361) ، ويؤخر النساء لما روينا، فإن قامت امرأة إلى جنب رجل وهما يشتركان في صلاة واحدة فسدت صلاته ، والقياس أن لا تفسد كما لا تفسد صلاتها (362)، وهو قول الشافعي (363) ، لنا قوله

(355) **المُحَاذَاةُ** : هو أن يكون بازائه ويجلس بحدائه 0 ينظر لسان العرب 2 / 372 مادة

( حذا ) ، ومعجم لغة الفقهاء 405 0

(356) أخرجه البخاري في صحيحه 1 / 247 باب : (يقوم عن يمين الإمام بحدائه)

حديث: (665)، ومسلم في صحيحه 1/525 باب : (الدعاء في صلاة الليل

وقيامه عن ابن عباس) حديث : 0(763)

(357) أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري المدني خادم رسول الله ﷺ شهد بدرًا

ومات سنة (90هـ) أو بعدها وقد جاوز المائة وهو آخر مَنْ مات من الصحابة □

بالبصرة . ينظر : تهذيب الكمال 1 / 105 ، وشذرات الذهب 1 / 100 0

(358) أم سليم : هي الرميضاء بنت ملحان بن خالد بن حزم الأنصارية الخزرجية ،

تزوجها مالك بن النضر فولدت له أنساً وهو خادم النبي ﷺ شهدت أحداً ويوم حنين

، وتزوجت أبا طلحة وكان مهرها أن يُسَلِّمَ فَأَسْلَمَ. ينظر : مشاهير علماء الأمصار

37/1 ، صفوة الصفوة 2/65.

(359) أخرجه البخاري في صحيحه 1/296 باب : (صلاة النساء خلف الرجال) حديث: (

833).

(360) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 3/149 حديث : (5115) عن ابن مسعود موقوفاً

، وأورده ابن حجر في الدراية 1 / 171 حديث : (209) وقال : لم أجده مرفوعاً 0

(361) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه 1 / 323 باب : (تسوية الصفوف

واقامتها ، وفضل الأول فالأول 0 00 ) حديث: (432) 0

(362) إذا نوى الإمام إمامتها فسدت صلاته ؛ لأنه هو المخاطب به دونها فيكون هو

التارك لفرض المقام فتفسد صلاته دون صلاتها كالمأموم إذا تقدم على الإمام ،

﴿ (أخروهن من حيث أخرهن الله) ﴾ (364) ، ويحتمل أن يكون هذا من الأمور التي يتعلق بالإتيان بمأموراتها جوازاً للصلاة كالركوع ، والسجود ، والأمر للرجال لا للنساء 0  
(93) ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ، ولا الظاهرة خلف المستحاضة (365) ؛ لأنه لا طهارة للمستحاضة ومن به سلس البول؛ لأنه قارنها ما ينافيها، ولا القارئ  
خلف الأمي، ولا المكتسي خلف العريان؛ لأن هؤلاء لا صلاة لهم لعدم توفر شروطها وأركانها وإنما جعل الصلاة في حقهم (366) للضرورة ، ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين والماسح على الخفين الغاسلين ، وقال محمد : لا يؤم المتيمم المتوضئين (367) للحديث (( لا يؤم المتيمم المتوضئين )) (368)، لنا حديث عمرو بن العاص (369) إنه فعل ذلك واستحسنه رسول الله ﷺ.

---

والقياس أن لا تقسد اعتباراً بصلاتها حيث لا تقسد ، وإن لم ينو إمامتها لم تضره ولا تجوز صلاتها . ينظر : الهداية 57/1 .

(363) ينظر : الأم 170/1 .

(364) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 3 / 149 حديث : (5115) موقوفاً على ابن مسعود

، وقال ابن حجر في الدراية 1 / 171 حديث : (209) لم أجده مرفوعاً 0

(365) ينظر : متن القدوري 11 0

(366) في الأصل (حفاهم) وما أثبت يقتضيه النص 0

(367) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 1 / 105 ، والمبسوط للسرخسي 1 / 111 0

(368) أخرجه الدار قطني في سننه 1 / 185 باب : (في كراهة إمامة المتيمم للمتوضئين)

حديث : (1) إسناده ضعيف ، والبيهقي في السنن الكبرى 1 / 234 باب : (كراهة

من كره ذلك) حديث : (1047) إسناده ضعيف

(369) عمرو بن العاص بن وائل بن هشام القرشي الصحابي الجليل أمير مصر أسلم قبل

الفتح ، ومات سنة ( 43هـ ) 0 ينظر : الاستيعاب 3 / 1184 ، والإصابة 4 /

0 650

والحديث أخرجه بالمعنى نفسه البخاري في صحيحه 1 / 132 باب : (إذا خاف الجنب

على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم) حديث : (337) 0

- (94) ويصلي القائم خلف القاعد، وقال محمد : لا يجوز (370)، لأنه يكون اقتداء (14-أ) كامل الحال بناقص، لنا أن النبي ﷺ صَلَّى قاعداً وخلفه قيام ، ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف الموميء ؛ لأن الموميء لا يأتي بأركان الصلاة .
- (95) ولا يصلي المفترض خلف المتنفل؛ لأنه (371) أدنى حالاً من المفترض ، ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر؛ لأن الموافقة لا تتصور مع الاختلاف، ويصلي المتنفل خلف المفترض (372)، لقوله ﷺ : (( لرجلين إذا صليتما في دياركما ثم أتيتما المسجد فصليتما معنا فاتهما لكما سنة )) (373)

#### (96) فصل

- (97) ويكره للمصلي أن يعبت بشيء من جسده ، أو ثيابه ؛ لأن العبت خارج الصلاة حرام ففي الصلاة أولى ، ولا يقرب الحصى إلا مرة ليمكنه من السجود، لقوله ﷺ لأبي ذر (374) لما سأل رسول الله ﷺ عن تسوية الحصى: (( يا أبا ذر مرة أو ذر )) (375)، ولا يفرق (376) أصابعه ؛ لأنه من العبت ولا يتخصر؛ لأنه ترك سنة أخذ اليد ولا يسدل (377) ثوبه، ولا

(370) إمامة المقيم جائزة في قول الإمام مالك والشافعي وزفر ، ولا تجوز في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف ، ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 214 ، وفتاوى السغدي 1 / 96.

(371) (لأنه ) ساقطة من الأصل وما أثبت يقتضيه النص 0

(372) ينظر : متن القدوري 11 0

(373) رواه الترمذي 1/424 باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة (219) من حديث جابر بن يزيد بن الأسود العامري عن أبيه بلفظ: لا تفعل إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة. وقال: حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح .

(374) أبو ذر الغفاري : هو جندب بن جنادة أحد السابقين الأولين ، أسلم في أول البعثة ، قال عنه النبي ﷺ : (( ما أطلعت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر )) وفي \_\_\_\_\_

(32هـ). ينظر : الاستيعاب 1 / 252 ، وتذكرة الحفاظ 1 / 18 0

(375) جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده 5 / 163 حديث : (21484) عن أبي ذر ، وابن أبي حاتم في العلل 1/98 حديث: (263) عن أبي ذر وهو حديث طويل (امسح واحدة أو ذر) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 2/86 قال : غريب بهذا اللفظ أخرجه أحمد في مسنده بلفظ (فقال واحدة أو دع) .

(376) في الأصل (يفرق) وما أثبت من متن القدوري 11 0

يعقص شعره (378) ، ولا يكف ثوبه، لقوله ﷺ : (( أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف ثوباً ولا شعراً )) (379) ، ولا يلتفت؛ لأن الصلاة مناجاة الرب، ولا يقعي (380) ؛ لأن النبي ﷺ (( نهى عن إقعاع كإقعاع الكلب )) (381)، ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده ؛ لأنه كلام من كل وجه إن كان بلسانه، وباليد ترك سنة الأخذ، ولا يتربع إلا من عذر؛ لأنه يخالف سنة القعود، ولا يأكل ولا يشرب؛ لأنه عمل كثير، فإن سبقه الحدث انصرف، فإن كان إماماً استخلف وتوضأ وبني، والاستئناف أفضل ليكون مؤدياً بغير خلل، والبناء جائز عندنا (382) مخالفاً للقياس، لحديث ابن أبي مليكة (383) عن عائشة رضي الله عنها : (( من قاء (384) أو رعف (385) في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبين على صلاته (14-ب) مالم يتكلم )) (386) 0

(377) في الأصل (يستدل) وما أثبت من متن القدوري 11 0 والسدُّلُ : بفتح أوله وسكون ثانيه هو وضعه على الرأس وإرساله من غير لبس معتاد 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 243 0

(378) **عقص الشعر** : هو ظفر الشعر وليه على الرأس 0 ينظر : لسان العرب 56/7 مادة (عقص) ، والمبسوط للسرخسي 1 / 31 0

(379) أخرجه مسلم في صحيحه 345/1 باب : (أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة) حديث بلفظ (سبعة اعظم )

(380) في الأصل: (يقع ) وما أثبت يقتضيه النص . **بالإقعاع** نوعان: إقعاع الكلب : وهو ينصب يديه، وإقعاع الأدمي: ينصب الركبتين إلى الصدر . ينظر : المبسوط 26/1 ، طلبه الطلبة 5 0

(381) أورده النووي في شرحه على مسلم 19/5 وقد رواه من عدة طرق وأسانيدها كلها ضعيفة 0

(382) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 169/1 ، والمبسوط للسرخسي 178/1 0

(383) ابن أبي مليكة هو: عبد الله بن عبيد بن أبي مليكة التيمي المكي روى عن عائشة وعثمان وغيرهما . ينظر: التمهيد لابن عبد البر 186/1، وتهذيب التهذيب 32/12

(384) **القئ** : هو استخراج ما في الجوف عامداً 0 ينظر : لسان العرب 135/1 مادة : (قيا) ، والمطلع 147/1 0

(385) **الرعاف** : هو خروج الدم من الأنف بقوة 0 ينظر : غريب ألفاظ التنبيه 241/1 0

(386) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 142/1 باب : ( في الوضوء من الخارج من البدن ) حديث : (652)، وابن حجر في الدراية 30/1 وقال في إسناده إسماعيل بن عياش ورواية الشاميين عنه ضعيفة وقال الحافظ والدارقطني عن ابن جرير

عن أبيه مرسل 0

(98) وإن نام، أو احتلم، أو جن، أو أغمي عليه، استأنف الصلاة والوضوء؛ لأنها لا يكثر وجودها، فلا يكون في معنى ما ورد به النص، وكذا القهقهة والكلام ناسياً أو عامداً تفسد صلاته، أما القهقهة فلأنه حدث عمد، وأما الكلام ناسياً لقوله ﷺ: (( إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس ))(387)، فإن سبقه الحدث بعد التشهد توطأ وسلم، فإن تعدد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة تمت صلاته(388).

(99) فإن رأى المتيمم الماء في صلاته بطلت صلاته، لقوله ﷺ: (( التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حجج مالم يجد الماء ))(389)، أنهاه إلى غاية وجود الماء، فإن رآه بعد ما قعد قدر التشهد بطلت الصلاة في قول أبي حنيفة، وعندهما: لا تفسد(390)، لانتهاء الصلاة بالقعود قدر التشهد للحديث، ولأبي حنيفة رحمه الله إن الخروج من الصلاة يصنع(391) واجب؛ لأن إتمامه واجب وإتمامه بإنهائه(392)، وإنهاؤه بتحقيق ما يضاده، وكذلك على هذا الاختلاف الماسح إذا انقضت مدة مسحه، أو انخلع خفاه بعمل قليل، أو كان أمياً فتعلم سورة، أو عرياناً فوجد ثوباً، أو مومنأ فقدر على الركوع والسجود، أو تذكر عليه صلاة قبل هذا أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً فصاحب العذر، أو خرج وقت الصلاة، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر، أو دخل وقت العصر في الجمعة(15-أ)، وكان ماسحاً على الجبيرة فسقط عن برء.

(100)

(101) باب قضاء الفاتت

(102) ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها وقدمها على صلاة الوقت، لقوله ﷺ: (( من نام عن صلاته أو نساها فليصلها إذا ذكرها أو استيقظ فإن ذلك وقتها ))(393).

(103) وقال الشافعي: الترتيب ليس بواجب لإطلاق الأمر بالصلاة(394)، إلا أن يخاف فوت صلاة الوقت؛ لأن آخر الوقت الوقتية بالإجماع فلا يصير للفاتتة، بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة؛ لأنه أمكن العمل بالدليلين وكثرة الفواتت بمعنى ضيق الوقت، وكذا النسيان لما روي أن النبي ﷺ قدم المغرب على العصر في القضاء، فصلّى العصر ولم يعد المغرب، وإن فاتته صلاة رتبها في القضاء كما

(387) بالمعنى نفسه أخرجه مسلم في صحيحه 381/1 باب: ( تحريم الكلام في الصلاة

ونسخ ما كان من أباحه ) حديث: ( 537 ) 0

(388) في الأصل ( صلاتك ) وما أثبت يقتضيه النص 0 ينظر: الحجة للشيباني 297/1

، والمبسوط للسرخسي 45/2 0

(389) أخرجه الترمذي في سننه 212/1 باب: ( ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء

( بلفظ الصعيدي الطيب ... عشر سنين قال : حديث حسن صحيح .

(390) ينظر : متن القدوري 11 ، تحفة الفقهاء 45/1 0

(391) في الأصل : ( بصنعه ) وما أثبت من المستصفي 30-أ 0

(392) في الأصل : ( وانما ذلك بإنهائه ) وما أثبت من المستصفي 30-أ 0

(393) أورده ابن الجارود في المنتقى 70/1 بلفظ : (( إذا ذكرها )) .

(394) ينظر : المهذب 54/1 والدليل قوله تعالى : ( أقيموا الصلاة ) من غير شرط 0

قضى ﷺ أربع صلوات يوم الخندق<sup>(395)</sup> إلا أن تزيد الفوائت على ست<sup>(396)</sup> صلوات فيسقط الترتيب لكثرة الفوائت .

(104)

(105) باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة

(106) لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهرية ولا عند غروب الشمس لقول عقبة بن عامر الجهني : (( ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ أن نُصَلِّيَ فيها، وأن نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند انتصاف النهار ))<sup>(397)</sup>، ولا يصلى على جنازة لما روينا، ولا يسجد للتلاوة؛ لأن المعنى أنها تطلع بين قرني الشيطان، إلا عصر يومه عند غروب الشمس، كذلك ورد التقييد في بعض الألفاظ 0

(107) ويكره أن يتنفل بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، وبعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، لقوله ﷺ : (( لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ))<sup>(398)</sup>، ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين الفوائت، ويسجد للتلاوة؛ لأنه لم يوجد النهي في قوله ﷺ : (( لا صلاة )) ، لنفي الفضيلة لا الأصل، ولا يصلي ركعتي الطواف؛ لأن الأولى أن لا يصلي لما روينا، ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر، كذلك السنة المأثورة، وكذلك بعد الغروب قبل صلاة المغرب؛ لأنه يؤدي إلى تأخير المغرب وأنه مكروه .

(108) باب النوافل<sup>(399)</sup>

(109) السنة في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر، وأربعاً قبل الظهر، وركعتين بعده، وأربعاً قبل العصر، وإن شاء ركعتين، وركعتين بعد المغرب، وأربعاً قبل العشاء، وأربعاً بعدها، وإن شاء ركعتين، لورود الأحاديث وعمل الأمة، ونافلة الليل(15-ب) تجوز الزيادة على ثماني ركعات بتسليمة واحدة، وتكره 0

(110) ونافلة النهار تكره الزيادة على الأربع، قال أبو حنيفة رحمه الله : الأفضل بالليل والنهار أن يصلي أربعاً<sup>(400)</sup>، وقال الشافعي رحمه الله : مثني<sup>(401)</sup>، وقالوا: في الليل ، كما قال الشافعي ، لقوله ﷺ :

<sup>(395)</sup> أخرجه النسائي في (المجتبى ) 17/2 باب : ( الأذان للفائت من الصلاة ) حديث

: ( 661 ) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 164/2 قال الترمذي : حديث ليس

بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه 0

<sup>(396)</sup> في الأصل : ( ستة ) وما أثبت من المستصفي 31 ب 0

<sup>(397)</sup> أخرجه مسلم في صحيحه 568/1 باب : ( الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها )

حديث :

0 (831)

<sup>(398)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه 212/1 باب : ( الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

حديث : ( 559 ) ، ومسلم في صحيحه 567/1 باب : ( الأوقات التي نهى عن

الصلاة فيها ) حديث : ( 827 ) 0

<sup>(399)</sup> النَّفْلُ فِي اللُّغَةِ : الزيادة ، وفي الشرع : هو اسم لما شرع زيادة على الفرض 0

ينظر : لسان العرب 659/8 مادة : ( نفل ) ، والتعاريف للمناوي 708/1 0

(( الصلاة بالليل مثنى مثنى وبين كل ركعتين يسلم )) (402)، والشافعي يروي الصلاة بالليل والنهار مثنى مثنى (403) ، ولأبي حنيفة رحمه الله حديث عائشة رضي الله عنها في صلاة الليل : (( كان رسول الله يصلي في الليل أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن )) (404)، وفي النهار قال أبو أيوب الأنصاري : (( يا رسول الله ﷺ إنك لتدمن على الأربع قبل الظهر، قال: تلك ساعة لطيفة تفتح فيها أبواب السماء فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح ، قلت هل فيهن قراءة ؟ قال: نعم ، قلت هل فيهن سلام ؟ قال : لا )) (405)، وما قال أبو حنيفة أشد على النفس، وكان أولى 0

(111) والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل (406)؛ لأن كل شفع أصل بخلاف الفرض؛ لأن الصلاة كانت في الأصل ركعتين زادت في الحضر وأقرت في السفر، فيجب القراءة في الأصل لنلا يؤدي إلى التسوية(407) بين الأصل والتبع 0

(112) ومن دخل في صلاة النفل ثم أفسدها قضاها (408)؛ لأنه يجب عليه صيانة ما مضى عن البطلان ، ولا ذكر إلا بالإتمام، وكذلك الصوم، وفيه خلاف الشافعي رحمه الله ، فإن صلى أربع ركعات وقرأ في الأوليين وقعد ثم أفسد الأخيرين قضى ركعتين؛ لأن الشفع الأول قد تم، ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام إن شاء ؛ لأن تركه يجوز فترك وصفه أولى، فإن افتتحها قائماً ثم قعد بغير عذر جاز، وقالوا: لا يجوز (409) ؛ لأن الشروع كالنذر؛ ولأبي حنيفة أنه أمكن صيانة ما مضى بأصل الباقي فلا حاجة 0

(400) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 157/1 ، والمبسوط للسرخسي 185/1 0

(401) ينظر : الأم 289/1 ، والمهذب 85/1 0

(402) أخرجه البخاري في صحيحه 179/1 باب : ( الحلق والجلوس في المسجد ) حديث

: ( 460 ) عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم في صحيحه 516/1 باب : (

صلاة الليل مثنى مثنى ) حديث : ( 749 ) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(403) ينظر: ما قبله .

(404) أخرجه البخاري في صحيحه 385/1 باب : ( قيام النبي بالليل في رمضان وغيره )

حديث : ( 1096 ) عن عائشة ، ومسلم في صحيحه 509/1 باب : ( صلاة الليل

وعدد ركعات النبي ﷺ ) حديث : ( 738 ) عن عائشة 0

(405) أخرجه أبو داود في سننه 32/2 باب : (الأربع قبل الظهر وبعدها ) ضعفه وقال

عبيده بن متعب الضبي ضعيف ، والطبراني في المعجم الأوسط 314/2 حديث :

( 2084 ) 0

(406) ينظر : الجامع الصغير مع النافع الكبير 99 0

(407) في الأصل : ( تسوية ) وما أثبت من المستصفي 42-ب 0

(408) ينظر : المبسوط للسرخسي 209/1 0

(409) ينظر : متن القدوري 12 0

(113) ومن كان خارج المصر يتنفل على دابته إلى أي جهة توجهت يوميء إيماء، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : (( نزل قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (410) في صلاة النافلة على الراحلة)) (411) .

(114)

(115) باب سجود السهو

(116) سجود السهو واجب (412) في الزيادة والنقصان بعد السلام، لحديث ابن مسعود رضي الله عنه : (( وليسجد سجدتي السهو بعد السلام ثم يتشهد ويسلم )) (413)؛ لأنه التحق بحرمة الصلاة، وقوله صلى الله عليه وسلم : (( وليسجد سجدتي السهو قبل السلام الثاني )) (414)، توفيقاً بين الحديثين، الأصل أنه ترك واجباً ناسياً، أو أخر الواجب فعليه سجود السهو ليقوم مقامه، فإذا زاد سجدة أو نحوه يجب؛ لأنه ترك الواجب، وهو الإتيان بالفعل الذي يليه بعد تمام (16-أ) السجدين، وكذا لو ترك فاتحة الكتاب في الأوليين، أو في أحدهما؛ لأنها واجبة، لقوله صلى الله عليه وسلم : (( لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب )) (415) .

(117) وكذلك القنوت والتشهد، وتكبيرات العيدين واجب، لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم وكذا لو جهر الإمام فيما يخافت، أو خافت فيما يجهر؛ لأن تلك الهيئة في الصلاة واجبة، لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم .

(410) البقرة: 115 0

(411) أخرجه مسلم 486/1 باب : ( جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر ) حديث: (700).

(412) ( واجب ) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من المستصفى 43/أ 0 والواجب لغة : اسم فاعل من وجب بمعنى لزم ، وفي الاصطلاح : هو ما طلب الشارع فعله على وجه الحتم والإلزام ، والواجب عند الأحناف : هو ما يكون لازم الأداء شرعاً ولزام الترك فيما يرجع إلى الحل والحرمة 0 ينظر : لسان العرب 793/1 مادة : ( وجب ) ، أصول السرخسي 11/1 ، التعريفات للجرجاني 136 .

(413) أخرجه البخاري في صحيحه 411/1 باب : ( إذا صلى خمساً ) حديث : ( 1168 ) ، ومسلم في صحيحه 402/1 باب : ( السهو في الصلاة والسجود له ) حديث : ( 572 ) .

(414) أخرجه البخاري في صحيحه 411/1 باب : ( ما جاء في السهو ) حديث : ( 1167 ) ، ومسلم في صحيحه 405/1 باب : ( السهو في الصلاة والسجود له ) حديث : ( 574 ) .

(415) أخرجه البخاري في صحيحه 63/1 باب : ( وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت ) بلفظ : (( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب )) حديث : ( 723 ) ، ومسلم في صحيحه 295/1 باب : ( وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ) وبنفس لفظ البخاري حديث : ( 394 ) 0

(118) وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود تبعاً له، فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتم، وإن سها المؤتم لم يلزم الإمام والمؤتم؛ لأنه يؤدي إلى المخالفة، ومن سها عن (416) القعدة الأولى وهو إلى القعود أقرب عاد فجلس وتشهد، وإن كان إلى القيام أقرب لم يعد، ويسجد للسهو؛ لأن القيام فرض فلا يترك لأجل الواجب وهو القعود الأول، فكذلك إذا قرب إلى القيام 0

(119) وإن سها عن القعدة الأخيرة فقام إلى الخامسة، رجع إلى القعدة ما لم يسجد، وألغى الخامسة ويسجد للسهو؛ لأن القعدة الأخيرة فرض، والقيام في الخامسة ليس بفرض ولا واجب، وإن قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه؛ لأنه انتقل إلى النافلة قبل إكمال الفرض؛ لأن القعدة الأخيرة فرض، وتحولت صلاته نفلًا على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وكان عليه أن يضم إليها ركعة سادسة، ولو لم يضم لا شيء عليه عندنا خلاف لظفر رحمه الله؛ لأنه شرع في الشفع الآخر على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه (417).

(120) وإن قعد في الرابعة، ثم قام ولم يسلم يظنها القعدة الأولى، عاد إلى القعدة ما لم يسجد في الخامسة ويسلم، فإن قيد الخامسة بسجدة ضم إليها ركعة أخرى ليتم شفعاً، وقد تمت صلاته والركعتان نافلة 0(418)

(121) ومن شك في صلاته ولم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، وذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة، فقد جاء في الحديث: (أنه استأنف الصلاة) (419) وهو محمول على ما إذا وقع له ذلك أولاً، فإن كان شك يعرض له كثيراً بنى على غالب ظنه إن كان له ظن، فإن لم يكن له ظن بنى على اليقين، لقوله ﷺ: (( إذا شك أحدكم في صلاته ولم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فليتحرر الصواب وليبين عليه ويسجد سجدة السهو بعد السلام )) (420).

(122) باب المريض

(123) إذا تعذر على المريض القيام صلى قاعداً، يركع ويسجد، فإن لم يستطع الركوع والسجود أو ما إيماء [برأسه] (421) ويجعل الركوع أرفع من السجود (422)، لقوله ﷺ: (( صل قائماً فإن لم

(416) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 13 0

(417) ينظر: الحجة للشيباني 240/1، المبسوط للسرخسي 227/1-228 0

(418) ينظر: المبسوط للشيباني (الأصل) 240/1، المبسوط للسرخسي 128/1 0

(419) أورده الزيلعي في نصب الراية 173/2 وقال: حديث غريب.

(420) أخرجه البخاري في صحيحه 411/1 باب: (إذا صلى خمساً) حديث: (1168)

( ) ، ومسلم في صحيحه 402/1 باب: (السهو في الصلاة والسجود له) حديث:

(572) وينظر: متن القدوري 13، الهداية 75/1 0

(421) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 13 0

(422) في الأصل (السجدة)

- تستطع فقاعداً فإن لم يستطع استلقى على ظهره ((423) وجعل رجله إلى القبلة وأوماً بالركوع والسجود، فإن استلقى على جنبه ووجهه إلى (16- ب) القبلة وأوماً جاز (424) .
- (124) وقال الشافعي : الأولى الصلاة على الجنب ، لقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ (425) وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين : (( صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب ))(426)، لنا قوله تعالى : ﴿ قُولُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾(427) ، وما كان الاستقبال فيما قلنا أكثر كان أولى 0
- (125) ولا يومئ بعينه ولا بحاجبيه ولا بقلبه ؛ لأن الأفعال أصل في الصلاة، فإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام؛ لأن القيام واجب ليكون وسيلة إلى التواضع بالركوع والسجود، فإن صلى الصحيح بعض الصلاة قائماً ثم حدث به مرض أتمها قاعداً ، يركع ويسجد، أو يومئ ، أو يصلي مستلقياً إن لم يستطع القعود؛ لأنه لو استقبل وقع الكل ناقصاً، وإن صلى بعض الصلاة بإيماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف؛ لأنه قدر على الأصل قبل تمام الكل بالخلف 0
- (126) ولو كان يصلي قاعداً يركع ويسجد فقدر على القيام في خلال صلاته بنى على صلاته؛ لأن صلاة القاعد بركوع وسجود استجمعت الأركان، ولهذا يجوز إمامة القاعد للقائم إلا في قول محمد، بخلاف المومئ (428)، ومن أغمى عليه خمس صلوات فما دونها قضاهما إذا صح، فإن فاتته بالإغماء أكثر من ذلك لم يقض، لما روي عن رجلين من الصحابة ﷺ أحدهما أغمى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض الصلاة، والآخر أغمى عليه أقل ففضى(429) .
- (127) باب سجود التلاوة

(423) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري في صحيحه 376/1 باب : (صلاة

القاعد بالإيماء) بلفظ : (( صل قائماً فإن لم تستطع فصلي على جنب )) حديث :

0 ( 1066

(424) ينظر : متن القدوري 13 ، الهداية 77/1 0

(425) آل عمران : 191 0

(426) أخرجه البخاري في صحيحه 376/1 باب : ( صلاة القاعد بالإيماء ) حديث :

0 ( 1066 ) وينظر : المجموع 270/2 0

(427) البقرة : 144 0

(428) ينظر : المبسوط للسرخسي 1 / 215 ، تحفة الفقهاء 1 / 193 0

(429) لم أقف عليه بهذا اللفظ وإنما بروايات منفردة فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه

71/2 باب : ( ما يعيد المغمى عليه من الصلاة ) حديث : ( 6587 ) عن نافع

عن ابن عمر انه أغمى عليه أياماً فعاد صلاة يومه الذي أفاق فيه ولم يعد شيئاً

مما مضى، والدار قطني في سننه 81/2 باب : ( الرجل يغمى عليه وقد جاء وقت

الصلاة هل يقضي أم لا ) حديث : (1) عن يزيد مولى عمار بن ياسر انه أغمى

عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق نصف الليل فصلى الظهر

والعصر والمغرب والعشاء 0 وينظر : المبسوط للسرخسي 1/231 0

(128) سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر في آخر الأعراف ، والرعد ، والنحل ، وبنى إسرائيل، ومريم

، وأول سورة الحج ، والفرقان ، والنمل ، و الم تنزيل ، و ص ، وحم السجدة ، والنجم ، وإذا السماء انشقت ، وقرأ باسم ربك 0 والسجود واجب في هذه المواضع على التالي والسماع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد (430)، لقول الصحابة ﷺ السجدة على من سمعها وعلى من تلاها (431) ، وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه تبعاً 0 وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم ؛ لأنه يؤدي إلى مخالفة الإمام ، وإن سمعوا وهم في الصلاة آية السجدة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة ؛ لأن سببها قراءة القرآن وهو خارج الصلاة ، ويسجدونها بعد الصلاة ، فإن سجدها في الصلاة لم تجزهم ولم تفسد صلاتهم وأعادوها بعد الصلاة (432)؛ لأن المؤدى ناقص والناقص لا ينوب عن الكامل وقال محمد في المقتدي : إذا قرأ آية السجدة (17- أ) إنهم يسجدونها إذا فرغوا لوجود سبب السجدة وهو السماع (433)، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجب؛ لأنه محجور عليه لحق الإمام فلا يتعلق به حكم ، كتصرف العبد المحجور عليه بخلاف قراءة الجنب والحائض أنه يجب على السامع منهما ، وعلى الجنب القارئ لا على الحائض ؛ لأنه منهي لحق الشرع لا لحق العبد فلا يمنع وجوبه كالبيع الفاسد 0

(129) ومن تلا آية السجدة فلم يسجدتها حتى دخل في الصلاة فتلاها وسجد أجزأته السجدة الواحدة عن التلاوتين؛ لأن المجلس واحد، وإن تلا في غير الصلاة فسجد ثم دخل في الصلاة فتلاها سجد لها ؛ لأن غير الصلواتية لا تنوب عن الصلواتية ، في المسألة الأولى الصلواتية تنوب عن غيرها (434)، ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد أجزأته سجدة واحدة، لأن النبي ﷺ كان يسمع ويعلم الناس ولا يسجد إلا مرة واحدة ، ومن أراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام .

#### (130) باب صلاة المسافر

(131) السفر الذي تتغير به الأحكام: أن يقصد الإنسان موضعاً بينه وبين مقصده مسيرة ثلاثة أيام ولياليها(435) بسير الإبل ومشى الأقدام ، ولا يعتبر ذلك بالسير في الماء ، لأن العدل اعتبار الوسيط في السير وهو الإبل ومشى الأقدام ؛ لأن سير البريد (436) سريع جداً، وسير العجلة بطيء جداً ،

(430) ينظر : متن القدوري 14 ، الهداية 1 / 78 0

(431) روي في ذلك أحاديث منها ما أخرجه البخاري في صحيحه 1/364 باب سجدة النجم (1020) ، عن عبد الله بن مسعود قال رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد بها ، فما بقي أحد من القوم إلا سجد فأخذ رجل من القوم كفاً من حصى أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال يكفيني هذا ، فلقد رأيتُه بعد قتل كافراً .

(432) ينظر : متن القدوري 14 ، الهداية 1 / 79 0

(433) ينظر: الجامع الصغير 103 ، المبسوط للشيباني (الأصل) 1 / 328 ، فتاوى السغدي 1 / 110.

(434) ينظر المبسوط للسرخسي 1/131 0

(435) ( ولياليها ) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 14 0

(436) البريدُ : لفظ معرّب؛ هم الرسل على الدواب أي البغال محذوفة الذنب؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها. ينظر: لسان العرب 3/86 مادة (برد)،

معجم لغة الفقهاء 107

وإنما اعتبرنا ثلاث لقوله ﷺ : (( يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها )) (437)، ذكر المسافر محلي بالألف واللام فاقتضى الجنس (438) .

(132) وفرض المسافر في كل صلاة رباعية ركعتان وقال الشافعي : أربع (439) ، والحجة عليه أن الفرض ما لو تركه يأنم ، والركعتان الأخيرتان لو تركهما لم يأنم بالاتفاق 0 فإن صلى أربعاً وقعد في الثانية مقدار التشهد أجزأت الركعتان عن فرض، والأخريان نافلة (440). وإن لم يقعد على الركعتين وقيد الثالثة بالسجدة بطلت صلاته (441)؛ لأن القعدة الأخيرة فرض، لقوله ﷺ : (( إن الله تعالى فرض على لسان نبيكم فرض المسافر ركعتين وفرض المقيم أربعاً )) (442) ، ومن خرج مسافراً صلى ركعتين إذا فارق بيوت مصر، لحديث علي عليه السلام أنه قال حين خرج من الكوفة : (( لو جاوزنا هذا الخص (443) لقصرنا )) (444)، ولا يزال على السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً ؛ لأن السفر ينتهي بالإقامة فيلزمه الإتمام 0 ولو نوي أقل من ذلك لم يتم، وعن إبراهيم وعطاء أنهما قالا : إن أقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً (17- ب) ولا يعرف ذلك

(437) أخرجه مسلم في صحيحه 1/ 232 باب التوقيت في المسح على الخفين حديث :

(276) بلفظ : ( ... ولياليهن ) 0

(438) ومنه قوله تعالى: (( إن الإنسان لفي خسر ))، أي: كل إنسان. ينظر: شرح ابن

عقيل 178/1

(439) ينظر : الأم : 1/ 179 وإذا أتم الصلاة فيها لم تفسد عليه صلاته جلس في الثانية

قدر التشهد أو لم يجلس ؛ لأن الواجب أربع والسنة اثنتان ؛ لأن القصر عند الأحناف واجب ، حتى إنه لو صلى أربعاً فإن لم يجلس بعد الركعتين فسدت صلاته لاشتغاله بالنفل قبل إكمال الفرض ، وإن قعد في الثانية جازت صلاته ،

والأخريان تطوع له 0 ينظر : المبسوط للسرخسي 1/ 240 0

(440) ينظر : متن القدوري 14 ، المبسوط للسرخسي 1/ 240 0

(441) ينظر : متن القدوري 14 0

(442) أخرجه مسلم في صحيحه 1/ 479 باب ( صلاة المسافرين وقصرها ) حديث :

0 ( 687

(443) الخُصُّ : والجمع أخصاص وخصاص ؛ هو بيت من الشجر والقصب 0 ينظر :

لسان العرب 3/ 112 مادة ( خصص ) ، النهاية في غريب الحديث 2/ 37 0

(444) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 2/ 529 باب ( المسافر متى يقصر إذا خرج مسافراً

( حديث : ( 4319 ) ، وابن أبي شيبة في مصنفه 2/ 204 باب ( متى كان

يقصر الصلاة ) حديث : ( 8169 ) .

عقلاً (445)، ولو لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً بل يقول غداً أخرج فيبقى على ذلك سنين صلى

ركعتين 0

(133) وإن دخل العسكر أرض الحرب فنووا الإقامة خمسة عشر يوماً لم يتموا الصلاة ؛ لأنهم ينتظرون الفتح والرجوع كل ساعة، وعن أبي يوسف إذا نزلوا في البيوت أتموا ؛ لأنهم نوا الإقامة (446)

، وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بقاء الوقت أتم ؛ لأنه صار تبعاً له .  
(134) وإن دخل معه في فائتة لم تجز صلواته؛ لأن التشهد الأول من المسافر فرض فلا يجوز إقتداؤه فيه بالمتنفل (447) ، وإذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم ثم أتم المقيمون صلواتهم كما فعل النبي ﷺ صلى ركعتين ثم قال: (( أتموا صلواتكم يا أهل مكة فإنما قوم سَفَرٌ )) (448)، ويستحب له إذا سلم أن يقول أتموا صلواتكم فإنما قوم سَفَرٌ اقتداءً بالنبي ﷺ 0

(135) وإذا دخل المسافر مصره أتم الصلاة، وإن لم ينو الإقامة للمقام فيه ؛ لأنه مقيم فيه ، ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الأول لم يتم الصلاة كمكة في حق النبي ﷺ

0

(136) وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة ؛ لأنه لم ينو بأحدهما مدة

الإقامة 0

(137) ومن فاتته صلاة في السفر قضى في الحضر ركعتين ، وإن فاتته في الحضر في حال الإقامة قضاها في السفر أربعاً (449) ؛ لأنه يقضي الفائتة فيعتبر حال الفوائت 0 والجمع بين الصلاتين يجوز فعلاً ولا يجوز وقتاً (450)، وتجوز الصلاة في السفينة قاعداً على كل حال .

(138)

(139) باب الجمعة

(445) لم أقف على هذه المسألة عن إبراهيم وعطاء ، ينظر : الجامع الصغير 109 ،

المبسوط للسرخسي 1 / 236 0

(446) ينظر المبسوط للشيباني (الأصل) 1 / 98 ، المبسوط للسرخسي 1 / 249 0

(447) ينظر متن القدوري 15 ، الهداية 1 / 81 0

(448) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 3 / 70 باب ( أمامه المسافر المقيم وتمام

المقيم

صلواتهم ) حديث : ( 1643 ) ، وابن حجر في الدراية 1 / 212 صححه الترمذي

، والطيالسي 0

(449) ينظر متن القدوري 15 0

(450) أي يصلي الظهر في آخر وقته ويصلي العصر في أول وقته ؛ لأن الجمع حقيقة

غير جائز عند الحنفية.

(140) لا تصح الجمعة إلا في مصر (451) جامع الحديث (( لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع )) (452)، ويجوز في مصلى المصر لاتصاله، ولا يجوز في القرى ، ولا تجوز إقامتها إلا بالسلطان، أو من أمره السلطان؛ لأن كل واحد يتقدم أو يقدم رجلاً فيؤدي إلى المنازعة المبطل للجمعة (453) 0

(141) ومن شرائطها: الوقت ؛ لأن الظهر واجب ؛ لأنه جاز ركعتان بالحديث في الوقت فيقتصر حتى لو خرج وقت الظهر لا تجوز (454) ، ومن شرائطها الخطبة قبل الصلاة ؛ لأن القصر في الحضر خلاف الدليل فيقتصر على مورد النص كيف وقد قالت عائشة رضي الله عنها : (( إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة )) (455) ، ويخطب الإمام خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً ؛ لأن السنة هكذا قال تعالى : ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ (456) ويكون على الطهارة؛ لأنه في المسجد، وإن اقتصر على ذكر [الله تعالى جاز عند أبي حنيفة] (457) وقالوا : ( 18- أ ) لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة (458) لمواظبة النبي ﷺ ، ولقول عائشة رضي الله عنها : ((إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة )) ، ولأبي حنيفة أن الخطبة فعلاً من الخطاب (459) : وهو ما يخاطب به ألا ترى (460) أن النبي ﷺ قال لذلك الأعرابي : (( بنس خطيب القوم أنت )) (461) ، ولم يوجد منه إلا قوله من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوى 0

(451) المِصر : هي المدينة ؛ وهو البلد الذي عظمت فيه العمارة ، وكان فيه سلطة قضائية وسلطة تنفيذية واسواق للمعاملة ينظر: لسان العرب 8 / 30 مادة (مصر)، معجم لغة الفقهاء 433 0

(452) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 3 / 179 باب ( العدد الذين إذا كانوا في قرية وجب عليهم الجمعة ) حديث : ( 5405 ) ، وابن حجر في الدراية 1 / 214 وقال : إسناده صحيح 0

(453) ينظر : متن القدوري 15 ، الهداية 1 / 83 0

(454) فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده ، فلو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يبنى على الجمعة ؛ لأنهما مختلفتان 0 ينظر : المبسوط للسرخسي 2 / 23 ، وفتاوى السغدي 1 / 32 0

(455) لم أقف عليه من حديث عائشة ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير 2 / 73 (665) : (( رواه ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر ، ومثله لابن أبي شيبه والبيهقي من قول سعيد بن جبير ، ومن قول مكحول نحوه )) . الجمعة : 11 0 (456)

(457) ما بين المعقوفتين من متن القدوري 15 0

(458) أبو يوسف ومحمد 0 ينظر : متن القدوري 15 ، فتاوى السغدي 1 / 93 0

(459) ينظر : المبسوط للسرخسي 2 / 30 ، فتاوى السغدي 1 / 93 0

(460) في الأصل ( وجد الا ترى ) والصواب ما أثبت 0

(461) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه 2 / 594 باب ( تخفيف الصلاة والخطبة ) حديث : ( 870 ) 0

- (142) فإن خطب قاعداً أو على غير طهارة جاز ويكره<sup>(462)</sup>. ومن شرائطها الجماعة ؛ لأن الاجتماع هو المقصود ولذلك سمي جمعة<sup>0</sup> وأقلهم ثلاثة سوى الإمام عند أبي حنيفة، لأنها أقل الجمع ، وعند أبي يوسف اثنان سوى الإمام<sup>(463)</sup>؛ لأن الكل جماعة ، ويجهر الإمام بقراءته في الركعتين للتوارث وليس فيهما<sup>(464)</sup> قراءة سورة بعينها لإطلاق النص **0**
- (143) ولا تجب الجمعة على مسافر ؛ لأنه أسقط عنه شرط الصلاة فيسقط هذا الوصف، ولا على عبد لاشتغاله بخدمة المولى، ولا على مريض لنلا يؤدي إلى الحرج ، ولا على امرأة لنلا يؤدي إلى الكشف، فإن حضروا وصلوا جاز عن فرض الوقت ؛ لأن السقوط عنهم للترفيه فلو لم يجئ عاد على موضعه بالنقص . ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤم في الجمعة لكمال الأهلية .
- (144) رجل صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ولا عذر له قيل أن يصلي الإمام الجمعة يكره له؛ لأنه<sup>(465)</sup> خالف الجماعة، ويجوز ؛ لأنه أتى بالفرض، وقال زفر : لا يجوز ؛ لأن فرضه الجمعة، ولنا أن الفرض أحدهما<sup>(466)</sup> لوجود الدليل على كل واحد منهما قال الله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(467)</sup>، وقال: أتم صلاة الظهر عند أبي حنيفة بالسعي<sup>(468)</sup> وقالوا : لا تبطل حتى يدخل مع الإمام<sup>(469)</sup> ؛ لأنه لم يقدر على الخلف، ولأبي حنيفة ان الإقدام على الجمعة إبطال الظهر فصح من حيث إنه إبطال ؛ ولأنه قدر على الجمعة معنى حيث أقدم والإمام في الجمعة بعد **0**
- (145) ويكره أن يصلي المعذورون يوم الجمعة صلاة الظهر بالجماعة، وهكذا أهل السجن لإجماع الأمة على ترك الجماعة يوم الجمعة مع إن المصر لا يخلو من معذورين لا يمكنهم إتيان الجامع **0**
- (146) ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدرك وبنى عليها، لقوله ﷺ : (( ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا ))<sup>(470)</sup>، فإن أدركه في التشهد أوفي سجود السهو بنى عليها الجمعة ، وقال محمد:

(462) ينظر : متن القدوري 15 0

(463) ينظر : متن القدوري 15 ، المبسوط للسرخسي 2 / 24 0

(464) في الأصل ( فيها ) وما أثبت يقتضيه النص **0**

(465) (لأنه) ساقطة من الأصل، وما أثبت يقتضيه النص **0**

(466) ينظر : المبسوط للسرخسي 2 / 32 ، تحفة الفقهاء 1 / 159 0

(467) الجمعة : 9 0

(468) لأن السعي من خصائص الجمعة ؛ لأنه أمر به دون سائر الصلوات فكان الاشتغال

بما هو من خصائصها كاشتغال بها فيصير به رافضاً للظهر **0** ينظر : المبسوط

للسرخسي 2 / 33 0

(469) أبو يوسف ومحمد (رحمهما الله) قالوا: ليس عليه إعادة الظهر ما لم يفتح الجمعة

مع الإمام ؛ لأنه أدى فرض الوقت بأداء الظهر ، فلا ينتقض إلا بما هو أقوى ؛

وهو الجمعة ، ولا يجعل السعي إليها كمباشرتها في إرتقاض الظهر **0** ينظر :

المبسوط للسرخسي 2 / 33 0

(470) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 3/3 باب : ( الأمر بالسكينة في المشي في الصلاة

والنهي عن السعي إليها) حديث : ( 1505 ) ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند

- إن أدرك معه أكثر الركعة (18-ب) الثانية بنى عليها الجمعة، وإن أدرك أقلها بنى عليها الظهر؛  
لأنه أدرك الجمعة حرمة لا أركاناً (471) 0
- (147) وإذا خرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته على قول أبي حنيفة، لقوله ﷺ: (( إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام )) (472) 0
- (148) وإذا أذن المؤذن يوم الجمعة الأذان الأول ترك الناس البيع وتوجهوا إلى الجمعة، لقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ (473)، فإذا صعد الإمام المنبر جلس وأذن المؤذن بين يدي المنبر، فإذا فرغ من خطبته أقاموا السنة المتوارثة (474).
- (149) باب صلاة (475) العيدين
- (150) يستحب (476) يوم الفطر أن يطعم الإنسان قبل الخروج إلى المصلى فرقاً بينه وبين يوم الصوم، ويغتسل ويتطيب كذا السنة، ويتوجه إلى المصلى ولا يكبر في الطريق عند أبي حنيفة، وعندهما: يكبر (477)، لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّكَبَرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ (478)، ولأبي حنيفة إنه شعائر الدين فينبغي أن يكون على السكينة والوقار (479) 0
- (151) ولا ينتفل قبل صلاة العيد لحديث علي ﷺ إنه رأى قوماً يصلون قبل صلاة العيد، فقال: (( صليت مع رسول الله ﷺ صلاة العيد فلم ينتفل قبله ))، فقيل له ألا تنهى؟ فقال: (( أخشى أن يكون من الذي قيل فيه ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ (480) )) (481).

- 
- المستخرج على صحيح مسلم 198/2 باب : ( كراهية السعي إلى الصلاة والأمر بالمشي والسكينة ) حديث: (1333) وهو جزء من حديث طويل.
- (471) ينظر : متن القدوري 15 ، المبسوط للسرخسي 34/2 ، الهداية 84/1 0
- (472) أخرجه الحاكم في المستدرک 419/1 بالمعنى نفسه حديثاً على شرط مسلم ولم يخرجاه . وينظر: المبسوط للسرخسي 29/2 0
- (473) الجمعة : 9 0
- (474) ينظر : متن القدوري 16 ، الهداية 85/1 0
- (475) ( صلاة ) ساقطة من الأصل وما أثبت يقتضيه النص
- (476) في الأصل: (والتكبير والتكبير التشريق مستحب)، زائدة في الأصل، وينظر: المستصفى 50/ب.
- (477) ينظر : تحفة الفقهاء للسمرقندي 170/1-171 ، وقال في البدائع : " يجهر في التكبير في عيد الأضحى اما في عيد الفطر فلا يجهر في التكبير في قول أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يجهر " البدائع 279/1 0
- (478) البقرة : 185 0
- (479) ينظر : تحفة الفقهاء 171/1 0
- (480) العلق : 9-10 0

- (152) فإذا دخلت الصلاة بارتفاع الشمس دخل وقتها إلى الزوال، فإذا زالت الشمس خرج وقتها ؛ لأن النبي ﷺ أدى صلاة العيد وقت صلاة الضحى، قال مشايخنا: إنها صلاة الضحى أدت بجماعة، يصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى تكبيرة الإحرام وثلاثاً بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ، ويكبر تكبيرة الركوع؛ لأنه بيده في الركعة الثانية بالقراءة، فإذا فرغ منها كبر ثلاثاً وكبر رابعة يركع بها، وهذا قول ابن مسعود ؓ وهو اختيار علماننا، وعامة البلاد إنما تعمل اليوم بقول عبد الله بن عباس ؓ (482)، وإنما رجح علماننا تكبير ابن مسعود ؓ لما روي أن النبي ﷺ لما صلى العيد أقبل عليهم بوجهه قال: (( أربع كتكبيرات الجنائز ولا سهو )) (483) 0
- (153) والتكبير ذكر مسنون فيفتتح به الركعة الأولى، كالثناء ويختم به في الركعة الأخيرة كالقنوت، وعن ابن عباس : (( سبعاً وخمساً وسبعاً وستاً )) (484) ، وعنه مثل قول ابن مسعود ؓ، وعن علي ؓ : (( يكبر في الفطر إحدى عشرة ستاً في الأولى وخمساً في الأخيرة )) (485) ، ويبدأ بالقراءة في الركعتين، وفي الأضحية خمساً، ثلاثة في الأولى واثنين في الأخيرة، ويبدأ بالقراءة فيهما، ويرفع يديه في تكبيرات العيدين بالإجماع 0 ويخطب الإمام بعد الصلاة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها كل سنة (486) ، ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها ؛ لأن الجماعة شرط (487) 0
- (154) فإن غم الهلال على الناس وشهدوا عند الإمام برؤية (488) الهلال بعد زوال صلاة العيد من الغد، لقوله ﷺ : (( فطركم يوم تفطرون واضحاكم يوم تضحون )) (489) ، فإن حدث عذر منع من الصلاة

(481) ينظر مجمع الزوائد للهيتمي 2/203 باب : ( الصلاة قبل العيد ) رواه البزار وقال :

لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد وفيه من لا أعرفه 0

(482) ينظر : المبسوط للسرخسي 2/38 ، فتاوى السغدي 1/99 0

(483) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 3/293 باب : ( التكبير في الصلاة يوم العيد )

حديث :

(5685) ، وابن حجر في الدراية 1/220 وقال : رواه عبد الرزاق عن ابن

مسعود ؓ بإسناد صحيح 0 وينظر : متن القدوري 16 ، الهداية 1/86 0

(484) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 1/494 باب: ( في التكبير في العيدين واختلافهم

فيه ) حديث: ( 5704 ) 0

(485) ينظر : شرح معاني الآثار 4/346 باب : ( صلاة العيد كيف التكبير فيها ) 0

(486) ينظر : متن القدوري 16 ، الهداية 1/86 0

(487) ينظر : متن القدوري 16 0

(488) في الأصل ( يؤديه ) وما أثبت من متن القدوري 16 0

(489) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 3/317 باب : ( القوم يخطئون الهلال ) حديث :

( 6079 ) وهو جزء من حديث طويل ، وأورده الزيلعي في نصب الراية 3/ 136 ،

في اليوم الثاني لم يصل بعده؛ لأن الضرورة في تأخيره عن اليوم الأول مع ان وقته اليوم الأول فقط لاتحاد يوم الفطر (490) 0

(155) ويستحب في يوم الأضحى (491) الغسل والتطيب، ويؤخر الأكل إلى ما بعد الصلاة تحقيق لإجابة (492)

الضيفاء من الذبائح ويتوجه إلى المصلي وهو يكبر، لقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾ (493)، وقول تعالى : ﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ (494) ، ويصلي ركعتين، يخطب بعدهما خطبتين، يعلم الناس فيها الأضحية وتكبير التشريق، ويصلها غداً أو بعد غد ان كان له (495) عذر؛ لأن أيام النحر ثلاثة، أولها أفضل كذلك روى عن الصحابة (496) ، ولا يصلها في الرابع 0

(156) وتكبير التشريق أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة، وآخره عقيب العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة وهو قول ابن مسعود ؓ (497)، وقال: إلى آخر صلاة العصر آخر أيام التشريق، وهو قول علي ؓ فجاء في قوله بالكثرة ، والاحتياط في العبادة الأخذ بالأكثر ، ولأبي حنيفة أن الإخفاء أولى، والجهر بخلاف الدليل، فالاحتياط بالأخذ بالأقل، والتكبير عقيب الصلوات المفروضات " الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد " ، كذلك السنة المروية ، وهذا التكبير على أهل الأمصار على الرجال في الصلوات المكتوبات في الجماعة عند أبي حنيفة؛ لأنه من شعائر الدين فيجب عليهم كالجمعة، وقال أبو يوسف ومحمد: كل من صلى المكتوبة فعليه التكبير ؛ لأنه ذكر شرع عقيب الصلاة، فكان كسجدي السهو والتلبية؛ فإن نسي الإمام التكبير كبروا؛ لأنه يؤدي في حرمة الصلاة ( ) (498) 0

(157) باب صلاة الكسوف (499)

قال المنذري في مختصره : قال ابن معين : محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي

هريرة ، وقال أبو زرعة : لم يلق أبا هريرة 0

ينظر : متن القدوري 16 ، الهداية 87/1 0 (490)

(491) في الأصل ( الضحى ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(492) في الأصل ( الإجابة ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(493) الحج : 28 0

(494) البقرة : 203 0

(495) ( له ) ساقطة من الأصل وما أثبت يقتضيه النص 0

(496) ينظر : سنن البيهقي الكبرى 297/9 0

(497) ينظر : المبسوط للسرخسي 38/2 ، فتاوى السغدي 100/1 0

(498) [ لا في حرمة الصلاة ] ما بين المعقوفتين زائدة في الأصل 0 ينظر : متن القدوري

16 ، المبسوط للسرخسي 38/2 ، فتاوى السغدي 100/1 0

(499) الكسوف : مصدر كسفت الشمس كسوفاً ؛ إذا ذهب ضوءها 0 ينظر : لسان العرب

68/9 مادة : ( خسف ) ، وأنيس الفقهاء 119 0

(158) إذا انكسفت الشمس وصلى الإمام بالناس ركعتين كهينة النافلة، في كل ركعة ركوع واحد، وقال الشافعي : ركوعان (500)، فقد روى ( 19- أ ) كلاهما في الحديث ، وما قلناه أقيس، ويطول القراءة فيهما ويخفى، وقالوا: يجهر باعتباراً بالجمعة(501) ، ولنا قوله ﷺ : (( صلاة النهار صما ثم يدعو حتى تنجلي الشمس )) (502)، لقوله ﷺ : ((إذا رأيتم من هذا الإفزاح شيئاً فارغبوا إلى الله تعالى بالدعاء)) (503)، ويصلي بهم الإمام الذي يصلي الجمعة، فإن لم يحضر الإمام صلاها الناس فرادى ؛ لأن الاجتماع بدون الإمام يقضي إلى الشر .

(159) وليس في خسوف(504) القمر جماعة إنما يصلي كل واحد وحده(505) ؛ لأن الاجتماع بالليل يشق ، وليس في الكسوف خطبة (506).

(160) باب الاستسقاء (507)

(161) قال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس وحداناً جاز، وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار ، وقالوا : يصلي الإمام ركعتين، يجهر فيها بالقراءة، ثم يخطب(508) ويستقبل القبلة بالدعاء، ويقلب الإمام رداءه، ولا يقلب القوم أرديتهم(509) ، لحديث ابن عباس : ((

(500) أي يقرأ وبعد القراءة يكبر للركوع ، وبعد الركوع يقول: الله أكبر ويرفع ، ويقرأ فاتحة

الكتاب وما تيسر من القرآن ويركع بعدها ويسجد 0 ينظر : الأم 242/1 0

(501) ينظر : متن القدوري 16 ، والمبسوط للسرخسي 76/2 0

(502) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 493/2 باب : ( صلاة النهار عجماء ) 0

(503) أورده الزيلعي في نصب الراية 234/2 ، وقال : غريب بهذا اللفظ ، وفي

الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة قال : (( فإذا رأيتموها فادعوا الله وصلّوا )) .

(504) الخسوف : بضم الخاء مصدر خُسف الشيء نقص ، هو ذهاب ضوء القمر خاصة

كلاً أو جزءاً 0 ينظر : لسان العرب 68/9 مادة : ( خسف ) ، ومعجم لغة الفقهاء

0 195

(505) في الأصل ( واحده ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(506) ينظر : متن القدوري 17 ، والهداية 88/1 0

(507) الاستسقاء : هو طلب المطر من طول انقطاع 0 بصلاة خاصة ودعاء 0 ينظر :

التعاريف للمناوي 56 ، ومعجم لغة الفقهاء 61 0

(508) في الأصل ( خطب ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 17 0

(509) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 449/1 ، والمبسوط للسرخسي 105/1 0

أن النبي ﷺ صلى في الاستسقاء ركعتين ((510) ، ولأبي حنيفة ما روي عن النبي ﷺ أنه خرج للاستسقاء فلم يكن إلا الدعاء والتضرع(511) ، فلما تركه مرة وفعله أخرى دل أنه ليس بواجب وبه يحتج أنه لا يقلب الرداء 0 ولا يحضر أهل الذمة الاستسقاء؛ لأن الخروج لطلب الرحمة وخروجهم ليس سبب الرحمة (512).

#### (162) باب قيام شهر رمضان

(163) يستحب أن يصلي الإمام بالجماعة في كل ليلة من رمضان عشرين ركعة بخمس ترويحيات، كل ترويحة تسليمتان للسنة المتوارثة ، ويجلس بين كل ترويحيتين مقدار ترويحة ثم يوتر بهم (513) 0

(164) ولا يصلي الوتر بجماعة في غير رمضان ، كذلك السنة المأثورة (514) .

#### (165) باب صلاة الخوف

(166) إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طانفتين، طائفة إلى وجه العدو، وطائفة خلفه، فيصلى بهذه الطائفة ركعة وسجدتين، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو، وجاءت تلك الطائفة فصلى بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلم، ولم يسلموا وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى فصلوا وحداناً ركعة وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة؛ لأنهم مسبقون وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو(515) .

(167) وإن كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب (20-أ)، وبالثنائية ركعة، وهذا الوجه أولي عندنا(516)؛ لأنه أوفق لظاهر الكتاب فلا تجوز الصلاة مع المقاتلة؛ لأنه عمل كثير، ولو جاز لما أخر رسول الله ﷺ أربع صلوات يوم الخندق (517) 0

---

(510) أخرجه ابن الجارود في المنتقى 74/1 حديث : ( 253 ) ، والحاكم في المستدرک 473/1 حديث : ( 1217 ) وهو جزء من حديث طويل وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه 0

(511) قال الزيلعي في نصب الرأية 238/2 : ((أما استسقاءه عليه السلام فصحيح ثابت ، وأما إنه لم يرو عنه الصلاة فغير صحيح ، بل صح أنه صلى فيه كما سيأتي ، وليس في الحديث أنه استسقى ولم يصل ، بل غاية ما يوجد ذكر الاستسقاء دون ذكر الصلاة ، ولا يلزم من عدم ذكر الشيء عدم وقوعه )) .

(512) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 450/1 ، ومتن القدوري 17 ، والهداية 89/1 0

(513) ذكر لفظ الاستحباب والأصح أنها سنة كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله ؛ لأنه واطب عليها الخلفاء الراشدون ﷺ وبين العذر في تركه المواظبة 0 الهداية 70/1 0

(514) ينظر : متن القدوري 17 ، والهداية 70/1 0

(515) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 391/1 ، فتاوى السغدي 81-82/1 0

(516) ينظر : المبسوط للسرخسي 48/2 0

(168) وإن اشتد الخوف صلوا وحداناً ركبائاً يومنون بالركوع والسجود إلى أي جهة شاءوا، إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة للضرورة (518) .

(169) باب الجنائز (519)

(170) إذا احتضر الرجل، وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن؛ لأنه الأفضل كما في القبر، ولقن الشهادتين، لقوله ﷺ: ((لقتوا موتاكم بشهادة أن لا إله إلا الله)) (520)، فإذا مات شدّ لحيته (521)، وغمضوا عينيه، فإذا أرادوا غسله وضعوه على سريره، وجعلوا على عورته خرقة، ونزعوا ثيابه، ووضنوه ولا يَمُضَمُض، ولا يستنشق؛ لأن إخراج الماء منه معسراً، ثم يفيضون الماء عليه، ويجمر سريره وترأ تعظماً له، ويغلى الماء بالسدر (522)، أو بالحرص (523)، فإن لم يكن فالماء القراح (524)، ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي (525) تنقية وتطهير، ثم يضطجع على شقه الأيسر، فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه، ثم يضطجع على شقه الأيمن فيغسل بالماء حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه، ثم يجلسه ويسنده إليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً، فإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله، روي ذلك عن إبراهيم

(517) أخرجه الترمذي في سننه 337/1 باب : ( ما جاء في الرجل تقوته الصلوات بآيتهن يبدأ ) حديث : (179) وقال : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه وليس بإسناده بأس ، وابن حجر في الدراية 206/1 حديث : ( 262 ) من طريق أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وليس في إسناده بأس 0

(518) ينظر : فتاوى السعدي 83/1 0

(519) في الأصل : ( باب صلاة الجنائز ) وما أثبت من المستصفي 53/أ 0

(520) أخرجه مسلم في صحيحه 631 /2 باب ( تلقين الموتى لا اله إلا الله ) حديث : (

916 ) 0

(521) في الأصل ( لحيته )، وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 18 0

(522) السدر : بكسر أوله وسكون ثانيه ، هو شجر النبق يخلط ورقه مع الماء ويستعمل

في التنظيف قديماً 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 243 0

(523) الحرص : بضم فسكون ؛ وهو الأشنان 0 ينظر : اللباب في شرح الكتاب 129 /1 0

0

(524) الماء القراح : وهو الماء الخالص الذي لم يجعل فيه كافور ولا حنوط 0 ينظر :

الزاهر 126 ، اللباب في شرح الكتاب 129 /1 0

(525) الخطمي : بكسر الخاء وتشديد الياء ؛ هو نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل عمل

الصابون 0 ينظر : اللباب في شرح الكتاب 129 /1 0

وعطاء (526)، وفيه بداية بالميامين، وتنقية للميت وتحقيق للغسل، ويجعل الحنوط (527) في رأسه ولحيته والكافور (528) على مساجده؛ لأن التطيب سنة، وأولى المواضع بالتطيب المساجد (529) 0

(171) والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب؛ لأنه روي: (( أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية )) (530)، وإن اقتصروا على ثوبين جاز؛ لأن المقصود هو الستر، وإكرام الميت وقد حصل ويلف إلفافة بالجانب الأيسر، ثم بالجانب الأيمن، فإذا أرادوا أن لا ينتشر الكفن عنه عقده (531) 0

(172) وتكفن المرأة في خمسة أثواب، لما روت أم عطية (532): (( أن النبي ﷺ كفن ابنته رقية في خمسة أثواب )) (533)، ويكون ذلك إزاراً وقميصاً وخماراً وخرقة تربط بها فوق ثديها ولفافة، وإن اقتصروا على ثلاثة أثواب جاز، ويجعل شعرها على صدرها، ولا يسرح شعر المرأة ولا لحية

(526) ذكر المسألة في المبسوط للشيباني (الأصل) 417/1، والمبسوط للسرخسي

58/2 عن حماد عن إبراهيم .

(527) الحنوط: وهو من أنواع الطيب يخلط للميت خاصة 0 ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه

96، والمطلع 117 0

(528) الكافور: وعاء الطلع، والمراد هنا أخلاط تجمع من الطيب تُركَّب من كافور الطلع

0 ينظر: لسان العرب 692/7 مادة: (كافور)، معجم لغة الفقهاء 375 0

(529) ينظر: متن القُدوري 18، الهداية 90/1 0

(530) السحولية: موضع في اليمن تنسب إليه الثياب 0 ينظر: لسان العرب 328/11

مادة: (سحل)، الغريب للخطابي 158/1 0 والحديث أخرجه البخاري في

صحيحه 422/1 باب: (الكفن بغير قميص) حديث: (1212)، ومسلم في

صحيحه 650/2 باب: (في كفن الميت) حديث: (941) 0

(531) ينظر: متن القُدوري 18، الهداية 91/1 0

(532) هي نسيبة بنت الحارث وقيل: نسيبة بنت كعب من كبار نساء الصحابة رضي الله

عنهم أجمعين، وكانت تغزو كثيراً مع رسول الله ﷺ وتداوي الجرحى 0 ينظر:

خلاصة تذهيب الكمال 394/3، الاستيعاب 1947/4 0

(533) أخرجه ابن حجر في الدراية 231/1 حديث: (301) وقال: حديث أم عطية لم

أجده 0

الرجل، فقالت عائشة رضي الله عنها: (( علامَ تتصون موتاكم )) (534)، ولا يقص ظفره (20-ب) ولا شعره ؛ لأنها تدفن معه، ويجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها وترأ، فإذا فرغوا منه صلوا عليه (173) وأولى الناس بالصلاة السلطان (535) إن حضر؛ لأن له الولاية، فإن لم يحضر السلطان (536) فيستحب تقديم إمام الحي (537)؛ لأنه رضي بإمامته في حياته، ثم الولي، فإن صلى عليه غير الولي والسلطان أعاد الولي؛ لأنه لم يجز لغير (538) الولي لحقه، فإن صلى الولي لا يعاد؛ لأنه لو جاز إعادة صلاة الجنائز لصلينا على رسول الله ﷺ، وإن دفن الميت ولم يُصل عليه صلى على قبره مالم يتفسخ ثلاثة أيام ؛ لأن الصلاة على الميت المسلم واجبة (539)

(174) والصلاة أن يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى عقيبتها، ثم يكبر الثانية ويصلي على النبي ﷺ ثم يكبر الثالثة يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين، ثم يكبر الرابعة ويسلم، وقد اجتمعت الصحابة ﷺ على أربع تكبيرات قال عمر رضي الله عنه : (( أربع كأربع الظهر )) (540) ، ولا يُصلى على الميت في مسجد جماعة؛ لأنه لا (541) يؤمن من تلويث المسجد، وإذا حملوه على سريره أخذوه بقوائمه الأربع تعظيماً له، لا كما يحمل الأحمال، ويمشون به مسرعين دون الخيب (542)؛ لأن التعجيل هو السنة، فإذا بلغوا إلى قبره كره للناس أن يجلسوا قبل أن يوضع من أعناق الرجال، موافقة للذين يحملون الجنائز، واستعداداً لإعانتهم، ويحفر القبر ويلحد، للحديث المرفوع ((اللحد لنا والشق لغيرنا )) (543) ، ويدخل الميت مما يلي القبلة، فإذا وضع في لحده، قال الذي يضعه: باسم الله وعلى ملة رسول الله، ويوجه إلى القبلة، ويحل العقدة؛ لأنها إنما كانت لنلا ينتشر الكفن، ويسوي اللبن عليه، ويكره الأجر والخشب؛ لأنهما للبقاء والقبر للبلاء والفناء، ولا بأس بالقصب، ثم يهال التراب عليه، ويسم القبر ولا يسطح؛ لأنه أخبر من رأى قبر رسول الله ﷺ مسماً (544) 0

(534) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 437/3 حديث : (6232) وقال : ان عائشة رأت

امراً يكدون رأسها فقالت : (علامَ تتصون ميتكم ) أي تسرحون شعره 0

(535) في الأصل ( الامام ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 18 0

(536) في الأصل (القاضي) وما أثبت يقتضيه السياق 0

(537) في الأصل زيادة ( ثم إمام لي ) وهي مخلة بالمعنى 0

(538) في الأصل ( بدون ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 18 0

(539) ينظر : المبسوط للسرخسي 59/2 0

(540) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

(541) في الأصل ( لم ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(542) في الأصل ( الجنب ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 0

(543) أخرجه الترمذي في سننه 363/3 باب: (ما جاء في قول النبي ﷺ : (اللحد لنا

والشق لغيرنا) ) قال : حديث حسن غريب ، وابن حجر في الدراية 239/1 حديث

: (309) قال : قال الترمذي : حديث ابن عباس رضي الله عنهما غريب 0

(544) ينظر : متن القدوري 18 ، الهداية 94/1 0

(175) ومن استهل<sup>(545)</sup> بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه وكفن؛ لأنه حي كسائر الأحياء ، فان لم يستهل أدرج في خرقه ولم يصل عليه؛ لأنه أقرب إلى غير المكلفين<sup>(546)</sup>.

(176) باب الشهيد

(177) الشهيد: من قتلته المشركون ، أو وجد في المعركة وبه أثر الجراحة، أو قتله المسلمون ظلماً<sup>(547)</sup>، ولم يجب بقتله دية ؛ لأنه في معنى شهداء أحد، وقال فيهم النبي ﷺ :  
( ( زملوهم بكلومهم ودمانهم ))<sup>(548)</sup> ، فأیما جريح يجرح في سبيل الله تعالى إلا ويجيء يوم القيامة وأوداجه تشخب دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك 0 ويصلي (21-أ) عليهم عندنا ولا يغسل ، وإذا استشهد الجنب غسل عند أبي حنيفة، وكذلك الصبي، وقالوا : لا يغسلان لا طلاق الحديث في شهداء أحد، ولأبي حنيفة حديث غسل الملائكة حنظلة ؛ ولأن شهداء أحد كَفَّرَ القتل عنهم ذنوبهم ، ولا يغسل عن الشهيد دمه، ولا ينزع عنه ثيابه، وينزع عنه الفرو والحشو والسلاح<sup>(549)</sup> 0

(178) ومن ارتث غسل، لحديث السعديين والخليفين، فإن سعد بن الربيع<sup>(550)</sup> وعثمان لم يرتثا فلم يغسلا، وعمر وسعد بن معاذ ؓ ارتثا فغسلا والارتثا: أن يأكل، أو يشرب، أو يداوى، أو يبقى حياً حتى يمضي وقت صلاة وهو يعقل، أو ينقل من المعركة حياً<sup>(551)</sup>

(179) ومن قُتل في حد<sup>(552)</sup> ، أو قصاص<sup>(553)</sup> غسل وصلى عليه ؛ لأنه ليس في معنى شهد أحد، ومن قتل من البغاة، أو قطاع الطرق لم يصل عليه لكنه يغسل، لأن علي ؓ لم يصل على البغاة<sup>(554)</sup>، وقال الشافعي رحمه الله : يصل على عليهم؛ لأنهم قتلوا<sup>(555)</sup> .

<sup>(545)</sup> استهل : وجد منه ما يدل على حياته من صراخ أو عطاس أو تتأوب 0 ينظر :

اللباب في شرح الكتاب 1/135 0

<sup>(546)</sup> ينظر : متن القدوري 19 ، الهداية 1/94 0

<sup>(547)</sup> ينظر : التعريفات للجرجاني 74 0

<sup>(548)</sup> أخرجه أحمد في مسنده 531/5 حديث : (23708) ، والزيلعي في نصب الراية

307/2 وقال : هذا حديث غريب بهذا اللفظ 0

<sup>(549)</sup> ينظر : متن القدوري 19 ، والمبسوط للسرخسي 2/54 ، تحفة الفقهاء 1/260 0

<sup>(550)</sup> سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك بن أمريء القيس الخزرجي ، شهد

العقبة وهو أحد النقباء الاثنى عشر ، وكان يكتب في الجاهلية وكانت الكتابة في

العرب قليلة، وشهد بدمراً وأحداً وقتل يوم أحد شهيداً 0 ينظر : الطبقات الكبرى 3/

522 ، والإصابة 3/58 0

<sup>(551)</sup> ينظر : متن القدوري 19 ، تحفة الفقهاء 1/259 0

<sup>(552)</sup> الحدُّ في اللغة : المنع 0 وفي الشرع : هو عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى 0

ينظر : لسان العرب 2/353 مادة ( حد ) ، التعريفات للجرجاني 51 0

<sup>(553)</sup> القِصاصُ في اللغة : القود ؛ وهو القتل بالقتل ، والجراح بالجراح 0 وفي الشرع :

هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل 0 ينظر : لسان العرب 7/76 مادة ( قصص )

، التعريفات للجرجاني 99 ، معجم لغة الفقهاء 364 0

<sup>(554)</sup> ينظر : متن القدوري 19 ، الهداية 1/95 0

(180) باب الصلاة في الكعبة

(181) الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها ؛ لأنه ولي وجهه شطر المسجد الحرام ، فإن صلى الإمام بجماعة فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام جاز ؛ لأنه مستقبل شطر المسجد الحرام ، ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام لا يجوز لوجود تقدمه على الإمام (556)، فإذا صلى الإمام في المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الإمام فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام ؛ لأنه لا يظهر التقدم باختلاف المتوجه إليه إذا التقدّم يكون بالنسبة الواحدة ، ومن صلى على ظهر الكعبة تجوز ؛ لأنه توجه نحو هذه البقعة والمتوجه إلى (557) تلك البقعة المحدودة إلى السماء ، ألا ترى أنه لو صلى على جبل أعلى من حيطان الكعبة تجوز (558).

(182)

(183) كتاب الزكاة (559)

(184) الزكاة واجبة على الحر البالغ المسلم العاقل إذا ملك نصيباً كاملاً ملكاً تاماً وحال عليه الحول ، ولا تجب على صبي أو مجنون عندنا (560) خلافاً للشافعي (561)، لقوله ﷺ : (( من ولي يتيماً فليزك ماله )) (562) ، ولنا أنها عبادة، فلا تجب على صبي ولا مجنون، ولا تجب على المكاتب، لقوله ﷺ : (( لا صدقة إلا عن ظهر غنى ولا غنى إلا بالملك )) (563)، ولا ملك للمكاتب في رقة المال، ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه

(555) ينظر : الأم 0 222/4

(556) ينظر : المبسوط للسرخسي 0 78 /2

(557) في الأصل ( إليه ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 019

(558) ينظر : متن القدوري 19 ، فتاوى السغدي 1 / 61 ، الهداية 1 / 95 0

(559) الزكاة في اللغة : الطهارة والنماء والبركة . وفي الشرع : هي إخراج طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص. ينظر: لسان العرب 387/4 مادة (زكا)، التعريفات للجرجاني 67.

(560) ينظر : المبسوط للشيباني 2 / 245 ، المبسوط للسرخسي 2 / 162 0

(561) إن الزكاة لا تجب عليهما ولكن تجب في مال كل منهما ، ويجب على الولي

إخراجها 0 ينظر : الأم 2 / 26 ، فتح المعين 2 / 175 0

(562) أخرجه الدار قطني في سننه 2/109 عن عمرو بن العاص ان رسول الله ﷺ

خطب الناس فقال: (( من ولي يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة

(( 0

(563) أورده ابن حجر في الدراية 1 / 269 باب ( صدقة الفطر ) حديث : ( 350 ) وقال

: أحمد بهذا ، وعلقه البخاري في الوصايا وأخرجاه من وجه آخر بلفظ ( خير

الصدقة ما كانت عن ظهر غنى )، ولمسلم عن طريق حكيم بن حزام (أفضل

الصدقة، أو خير الصدقة عن ظهر غنى)

(21-ب)، وقال الشافعي : رحمه الله تجب لإطلاق النص<sup>(564)</sup> ، ولنا إنه مشغول بحاجته الأصلية وهو دفع المال<sup>(565)</sup>، فلا يجب عليه كثياب البذلة والمهنة<sup>(566)</sup> 0

(185) وليس في دور السكنى و ثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة؛ لأنها غير فاضلة، وقال ﷺ : (( عفوت لكم صدقة الخيل والرقيق ))<sup>(567)</sup>، ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة [للأداء أو مقارنة]<sup>(568)</sup> لعزل مقدار الواجب؛ لأن العبادة لا تجوز إلا بإخلاص، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾<sup>(569)</sup>، ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه؛ لأن الواجب جزء من النصاب وقد أدي<sup>(570)</sup> .

#### (186) باب زكاة الإبل

(187) ليس في أقل من خمس ذود من الإبل<sup>(571)</sup> السائمة<sup>(572)</sup> صدقة، فإذا بلغت خمساً وحال عليها الحول ففيها شاة إلى تسع، فإذا كانت عشراً فعليها شاتان إلى أربع عشرة، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض<sup>(573)</sup> إلى خمس وثلاثين، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون<sup>(574)</sup> إلى خمس وأربعين، فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة<sup>(575)</sup> إلى ستين، فإذا كانت إحدى

<sup>(564)</sup> ينظر : آلام للشافعي 26/2 ، فتح المعين 175/2 0

<sup>(565)</sup> في الأصل ( الهلال ) وما أثبت يقتضيه النص 0

<sup>(566)</sup> ينظر : متن القدوري 19 ، الهداية 96/1 0

<sup>(567)</sup> أخرجه الدارمي في سننه 467/1 باب : (في زكاة الورق ) حديث : ( 1629 ) ، و الترمذي في سننه 16/3 باب : ( ما جاء في زكاة الذهب والورق ) بلفظ : عفوت عن ، وسؤل عن الحديث فقال : عندي صحيح 0

<sup>(568)</sup> ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري

019

<sup>(569)</sup> البينة : 5 0

<sup>(570)</sup> ينظر : متن القدوري 19 ، الهداية 98/1 0

<sup>(571)</sup> الذَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ : يطلق على القطيع من الإبل من ثلاث إلى التسع ، وقيل غير

ذلك 0 ينظر : لسان العرب 534/3 مادة : ( ذود ) 0

<sup>(572)</sup> السائمة : وهي المواشي التي ترعى دون دفع قيمة الزرع الذي ترعاه 0 ينظر : معجم

لغة الفقهاء 2520

<sup>(573)</sup> بنت مخاض من الإبل : التي استكملت سنة من عمرها ولم تتم الثانية 0 ينظر :

لسان العرب 227/7 ماد : (مخض) ، والمطلع 123/1 0

<sup>(574)</sup> بنت لبون : هي التي استكملت سنتين ودخلت في الثالثة 0 ينظر : لسان العرب

375/13 مادة : (لبن)، والزاهر 137/1 0

وستين ففيها جذعة<sup>(576)</sup> إلى خمس وسبعين، فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين، كذلك روي في كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو<sup>(577)</sup> بن حزم<sup>(578)</sup>، ثم تستأنف الفريضة، ففي الخمس شاة مع الحقتين، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، وفي الخمس والعشرين بنت مخاض، إلى مائة وخمسين فيكون فيها ثلاث حقاق، ثم تستأنف الفريضة، فيكون في الخمس شاة، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، وفي ست وثلاثين بنت لبون، فإذا بلغت مائة وستاً وتسعين ففيها أربع حقاق إلى مائتين، ثم تستأنف الفريضة هكذا<sup>(579)</sup> 0

(188) وعند الشافعي يعتبر في الزيادة على مائة وعشرين في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة<sup>(580)</sup>، لنا حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ قال: ((إذا زاد الإبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة 000))<sup>(581)</sup>، فإذا كانت أقل<sup>(582)</sup> من ذلك ففي كل خمس شاة 0

(189) والبُخت<sup>(583)</sup> والعراب سواء لعموم اسم الإبل إياهما في قوله ﷺ: ((في كل خمسة من الإبل السائمة شاة))<sup>(584)</sup>.

<sup>(575)</sup> **الحقة من الإبل** : هي التي أتمت السنة الثالثة من عمرها ودخلت في الرابعة 0

ينظر : لسان العرب 55/10 مادة : (حق) ، معجم لغة الفقهاء 183 0

<sup>(576)</sup> **الجذع من الإبل**: التي أتمت السنة الرابعة ودخلت في الخامسة 0 ينظر : لسان

العرب 44/8 مادة : (جذع) ، معجم لغة الفقهاء 161 0

<sup>(577)</sup> في الأصل : (بعض) ، وما أثبت من الهداية 99/1 0

<sup>(578)</sup> أخرجه الحاكم في المستدرک 553/1 حديث : (1446) ، وابن حجر في الدراية

250/1 باب : ( في الإبل ) حديث : (319) وعمرو بن حزم : أبو الضحاك

الخرجي ، استعمله النبي ﷺ على نجران، شهد الخندق مات في المدينة سنة

(15هـ) في إمارة معاوية بن أبي سفيان. ينظر : مشاهير علماء الأمصار 22،

الإصابة 621/4 0

<sup>(579)</sup> ينظر : متن القدوري 20 ، الهداية 98/1-99 0

<sup>(580)</sup> ينظر : آلام 4/2 ، روضة الطالبين 152/2 0

<sup>(581)</sup> سبق تخريجه في نفس الصفحة 0

<sup>(582)</sup> في الأصل ( أكثر ) وما أثبت يقتضيه النص من كتاب الهداية 99 / 1 0

<sup>(583)</sup> **البُخت** : بالضم ،الذكر بختي، وهي الإبل الخراسانية ذوات السنامين ، طوال

الأعناق ، متولدة من عراب وفالج ، والعراب: جرد ملس حسان كريمة الأبوين ،

(190) باب صدقة البقر

(191) ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة، فإذا كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبيع أو تبيعة<sup>(585)</sup>، وفي أربعين مسن أو مسنة، فإن زاد على الأربعين ففي الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله، ففي الواحدة ربع عشر مسنة، وفي الثلثين نصف عشر مسنة، وقالوا: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين، فيكون فيها تبيعان أو تبيعتان، ثم في كل ثلاثين تبيع أو تبيعة، وفي كل أربعين مسن أو مسنة، لهما أن إيجاب الشقص<sup>(586)</sup> يخالف أصول الزكاة، وعند أبي حنيفة مثل قولهما<sup>(587)</sup> 0

(192) والجواميس والبقر سواء، لاشتغال اسم البقر عليهما، لقوله ﷺ لمعاذ لما بعث إلى اليمن، (( في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مسن أو مسنة ))<sup>(588)</sup>.

(193) باب صدقة الغنم

(194) ليس في أقل من أربعين شاة صدقة، فإذا كانت أربعين سائمة، وحال عليها الحول، ففيها شاة، إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدة، ففيها شاتان، إلى مائتين، فإذا زادت واحدة، ففيها ثلاث شياة، إلى ثلاثمائة<sup>(589)</sup>، فإذا كانت بلغت أربع مائة ففيها أربع شياة، ثم في كل مائة شاة شاة، كذلك كتب أبو بكر ﷺ كتاب الصدقات لأنس ﷺ<sup>(590)</sup> والضأن والمعز سواء لشمول اسم الغنم إياها<sup>(591)</sup>.

(195) باب صدقة الخيل وغيرها

والفالج: وهو الذي له سنامان. ينظر: لسان العرب 338/1 مادة: (بخت) النهاية

في غريب الحديث 101/1، معجم لغة الفقهاء 104 0

<sup>(584)</sup> أخرجه الحاكم في المستدرک وهو جزء من حديث طويل 553/1 حديث: (1446)

، والدرية 251/1 حديث: (319) باب: (في الإبل) 0

<sup>(585)</sup> التبيع أو التبيعة: من ولد البقر ما كان له سنة وطعن في الثانية 0 ينظر: لسان

العرب 590/1 مادة: (تبع)، المبسوط للسرخسي 185/2 0

<sup>(586)</sup> الشَّقْصُ: هو الطائفة من الشيء، والقطعة من الأرض 0 ينظر: لسان العرب

48/7 مادة: (شقص)، التعاريف للمناوي 434/1 0

<sup>(587)</sup> ينظر: المبسوط للسرخسي 187/2-188، فتاوى السغدي 175/1-176 0

<sup>(588)</sup> أخرجه الحاكم في المستدرک 555/1 حديث: (1449) قال: حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه 0 وينظر: متن القدوري 20، الهداية 99/1 0

<sup>(589)</sup> في الأصل: (أربعمائة)، والصواب ما أثبت لموافقة السياق 0

<sup>(590)</sup> أخرجه أبو داود في سننه 96/2-97 باب: (زكاة السائمة) حديث: (1567)،

والبيهقي في السنن الكبرى 99/4 باب: (كيفية فرض صدقة الغنم) حديث:

0 (7091)

<sup>(591)</sup> ينظر: متن القدوري 21، الهداية 100/1 0

- (196) إذا كانت الخيل سائمة، ذكوراً وإناثاً، فصاحبها بالخيار، إن شاء أدى عن (592) كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس في ذكورها منفردة زكاة، وقالوا : لا زكاة في الخيل (593) ، لقوله ﷺ : (( عفوت لكم صدقة الخيل والرقيق )) (594)، لأبي حنيفة رحمه الله حديث أبو الزبير (595) عن جابر (596) يرفعه إلى النبي ﷺ قال : (( في كل فرس دينار، أو عشرة دراهم )) (597)، وليس في الرابطة شيء (598) 0
- (197) ولا زكاة في البغال والحمير، لقوله ﷺ : (( ليس في النخلة ولا في الجبهة ولا في الكسعة صدقة )) (599) ، قيل : النخلة: الرقيق (600)، والجبهة: الخيل (601)، والكسعة: الحمير (602)، وليس في

(592) في الأصل ( من ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(593) ينظر : المبسوط للشيباني 64/2 ، والمبسوط للسرخسي 182/2 ، وفتاوى السغدي 0 173/1

(594) سبق تخريجه 0

(595) هو أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي المكي روى عن جابر وابن عمر وابن عباس وغيرهم ، وعنه روى أبو حنيفة ومالك وشعبة والأعمش والسفيانين وغيرهم ، وثقه ابن المدني وابن معين والنسائي وضعفه ابن عيينة وغيره ، توفي سنة (128هـ) .

ينظر : سير أعلام النبلاء 57/1 ، وطبقات الحفاظ 380/5 .

(596) هو جابر بن عبد الله بن حرام بن الخزرج شهد العقبة وبدرا وغزا مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة مات بالمدينة سنة (78هـ). مشاهير علماء الأمصار 11/1 ، والإصابة 0 434/1

(597) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 119/4 باب : (من رأى في الخيل صدقة ) حديث : (7210) وقال : حديث ضعيف تفرد به عورك عن جعفر وهو ضعيف جداً ، والهيثمي في مجمع الزوائد 69/3 باب : ( صدقة الخيل والرقيق وغير ذلك ) فيه الليث بن حماد وعورك وكلاهما ضعيف 0

(598) متن القدوري 21 ، الهداية 100/1-101 0

(599) أخرجه الربيع في مسنده 137/1 حديث : (338) عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، والهيثمي في مجمع الزوائد 69/3 باب : ( صدقة الخيل والرقيق وغير ذلك ) 0

(600) ينظر : لسان العرب 59/3 مادة : (نخخ) 0

(601) ينظر : الغريب لابن سلام 7/1 0

(602) ينظر : المصدر السابق 0

الحملان والفصلان والعاجيل صدقة عند أبي حنيفة ومحمد إلا أن يكون معها كبار<sup>(603)</sup>، وقال أبو يوسف: يجب فيها واحدة منها، لأبي يوسف قوله ﷺ ((هاتوا ربع عشر أموالكم))<sup>(604)</sup>، لهما (22-ب) إنه لا يؤخذ منه في الصدقة ولا يجب فيه، وعن أبي حنيفة في هذا ثلاثة أقوال، آخرها مثل قول محمد<sup>(605)</sup> 0

(198) فإن وجب في الإبل سن فلم يوجد أخذ المصدق الأفضل ورد الفضل، أو أخذ دونها وأخذ الفضل،

ولو أخذ القيمة يجوز عندنا<sup>(606)</sup>، وعند الشافعي لا يجوز<sup>(607)</sup> 0

(199) وليس في الحوامل والمعلوفة صدقة؛ لأنها ليست من السائمة، ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا ردالته، و يأخذ الوسط؛ لأن الوسط عدل 0

(200) [ومن كان له نصاب، فاستفاد في أثناء الحول]<sup>(608)</sup> من جنس النصاب، يضم إليه عندنا<sup>(609)</sup> خلافاً للشافعي<sup>(610)</sup>، فإن أعلف السائمة نصف الحول أو أكثر فلا زكاة فيها؛ لأن جهة كونها سائمة لم تترجح فلا يجب 0

(201) والزكاة عند أبي حنيفة و أبي يوسف في النصاب دون العفو؛ لأن وجوده وعدمه سواء، وعند محمد رحمه الله في الكل؛ لأن الكل نعمة، وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت، وعند الشافعي إذا هلك بعد التفريط لا تسقط؛ لأنه صار ضامناً<sup>(611)</sup>، لذا أن الواجب جزء من النصاب وقد هلك فتعذر أداء الواجب، وإذا قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب يجوز، لوجوده بعد السبب؛ لأن المال سبب؛ ولأن الزكاة تضاف إليه<sup>(612)</sup>.

(202) باب زكاة الفضة

(203) ليس فيما دون مائتي درهم صدقة، فإذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، للحديث المعروف<sup>(613)</sup>، ولا شيء في الزيادة عند أبي حنيفة حتى يبلغ أربعين درهماً فيجب درهم،

<sup>(603)</sup> في الأصل ( كبير ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 21 0

<sup>(604)</sup> أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 4/34 باب : ( ذكر لبيان أن الزكاة واجبة على ما زاد على المائتين من الورق ) وهو جزء من حديث طويل ، والأحاديث المختارة

152/2-153 حديث: (527) قال : والصواب موقوف إسناده صحيح 0

<sup>(605)</sup> ينظر : المبسوط للشيباني 2/3-4 ، المبسوط للسرخسي 2/157 0

<sup>(606)</sup> ينظر : المبسوط للسرخسي 23/157-158 ، تحفة الفقهاء 1/289 0

<sup>(607)</sup> ينظر : روضة الطالبين 2/158 0

<sup>(608)</sup> ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 21 0

<sup>(609)</sup> ينظر : المبسوط للسرخسي 2/183 ، تحفة الفقهاء 1/308 0

<sup>(610)</sup> ينظر : روضة الطالبين 2/170 0

<sup>(611)</sup> ينظر : المهذب 1/144 ، المجموع 5/330 0

<sup>(612)</sup> ينظر : المبسوط للسرخسي 2/175-176 ، تحفة الفقهاء 1/275 0

<sup>(613)</sup> أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 4/137 باب ( نصاب الذهب وقدر الواجب فيه

إذا حال عليه الحول ) حديث : ( 7325 ) عن علي بلفظ : إذا كانت لك مائتا درهم

وحال عليه الحول ففيها خمسة دراهم ... وقال في الأحاديث المختارة 2/154

حديث : ( 528 ) عن علي : إسناده صحيح .

وقالا : يجب في الزيادة بقدره (614)، لقوله ﷺ: (( في الرقة ربع العشر مطلقاً )) (615)، لأبي حنيفة أنه في إيجار الكسور تضييقاً وما دون هذا التضييق مدفوع في الزكاة، وإذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة؛ لأن العبرة للغالب، وإن كان الغالب على الورق الغش فهي في حكم السلع، ويعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً (616).

#### (204) باب زكاة الذهب

(205) ليس فيما دون عشرين مثقالاً صدقة، فإذا كانت عشرين مثقالاً وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال، ثم في كل أربع مثاقيل ربع العشر، وليس فيما دونه صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله (617) 0  
(206) وفي تبر (618) الذهب والفضة وحليهما وأوانيهما الزكاة، قال الشافعي: لا زكاة في الحلي؛ لأنه أعد للابتذال كالثياب (619) (23-أ)، ولنا قوله ﷺ: (( يا علي ليس عليكم في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً، فإذا بلغ عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال )) (620).

#### (207) باب زكاة العروض

(208) الزكاة واجبة في عروض التجارة، أي شيء كانت بعد أن تبلغ قيمتها نصاباً من الذهب أو الورق، يقوم بما هو أنفع للفقراء والمساكين (621) إذا كان النصاب كاملاً في طرفي الحول، فنقصانه خلال الحول لا يضر؛ لأن أصل المال باق، والكمال لانعقاده سبباً في ابتداء الحول، أما لثبوت الحكم وذلك في آخر الحول (622) 0

(209) وتضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة؛ لأن الكل للتجارة؛ لأن الحجرين للتجارة وضماً وغيرهما جعلاً، ويضم الذهب إلى الفضة، بالقيمة عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يضم بالأجزاء (623)؛ لأن الشرع اعتبر الأجزاء في كل فرد منهما، فلنا أن المعتبر الغنى، لقوله ﷺ (( لا صدقة إلا عن ظهر غنى )) (624)، والغنى بالمالية لا للأجزاء 0

#### (210) باب زكاة الزروع والثمار

(211) قال أبو حنيفة رحمه الله: في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره فيه العشر، سواء سقي سحياً أو سقته السماء، إلا الحطب والقصب والحشيش، لقوله ﷺ: (( ما سقته السماء ففيه العشر، وما

(614) ينظر : المبسوط للسرخسي 2 / 189 ، فتاوى السغدي 1 / 167 0

(615) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري 2/527 باب ( زكاة الغنم ) حديث: (1386) . (

(616) ينظر : متن القدوري 21 ، الهداية 1 / 104 0

(617) ينظر : المبسوط للشيباني 2 / 87 ، المبسوط للسرخسي 2 / 190 0

(618) التبر : هو ما كان من الذهب أو الفضة غير مصوغ 0 ينظر : القاموس المحيط

1 / 379 ، والمصباح المنير 1 / 89 مادة ( تبر ) 0

(619) ينظر : الأم 2 / 41 ، المجموع 6 / 30 0

(620) أخرجه أبو داود في سننه 2 / 100 باب ( زكاة السائمة ) حديث : ( 1573 ) ،

والزيلعي في نصب الراية 1 / 257 باب ( زكاة المال ) حديث : ( 331 ) 0

(621) في الأصل : ( تطراً لهم النصاب ) ، وهي مقحمة في النص .

(622) ينظر : متن القدوري 22 ، الهداية 1 / 104-105 0

(623) ينظر : المبسوط للسرخسي 2 / 192 0

(624) سبق تخريجه 000

سقى بغرب (625)، أو دالية أو سانية (626) ففيه نصف العشر (( (627)، وقال: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية (628)، للحديث: (( ليس في الخضراوات صدقة)) (629)، ويشترط أن يبلغ خمسة أوسق، لقوله ﷺ: (( ليس في أقل من خمسة وأسق من الثمر صدقة )) ، ولا حجة لهما فيه؛ لأنه يحتمل أنه نفى زكاة التجارة (630)، والوسق: ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ (631) وليس في الخضر عندهما شيء (632).

(212) وما سقى بغير أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر في القولين، وقال أبو يوسف: الزعفران والقطن وما لا يدخل تحت الوسق يعتبر أن تبلغ قيمته قيمة خمسة (633) أوسق من أدنى ما يدخل

(625) الغَرْبُ : هو دلو عظيم من مسكٍ ثورٍ 0 ينظر : لسان العرب 6 / 590 مادة (

غرب ) 0

(626) السانية : هي الناقة التي يسقى عليها الماء 0 ينظر : لسان العرب 4 / 723 مادة

( سنا ) 0

(627) بالمعنى نفسه أخرجه الترمذي في سننه 3 / 32 باب ( ما جاء في الصدقة فيما

يسقى بالأنهار وغيرها ) حديث : ( 640 ) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن،

والبيهقي في سننه 4 / 130 باب ( الصدقة فيما أخرجت الأرض ) حديث : (

7276 ) 0

(628) ينظر : متن القدوري 22 ، والمبسوط للسرخسي 3 / 2 0

(629) أخرجه الترمذي 3 / 30 باب ما جاء في زكاة الخضروات (638) قال أبو عيسى :

إسناد هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله

عليه وسلم شيء وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه

وسلم مرسلاً .

(630) وتأويل ما رويناه زكاة التجار ، لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق 0 ينظر : الهداية

1 / 109 0

(631) ينظر : لسان العرب 10 / 378 مادة ( وسق ) 0

(632) ينظر : متن القدوري 22، اللباب في شرح الكتاب 1 / 152 0

(633) [ خمسة ] ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت يقتضيه النص من متن

القدوري 22 0

تحت الوسق اعتباراً بالنصاب المذكور من حيث المعنى، وقال محمد: [يجب العشر] (634) إذا بلغ نصابه خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه (635) 0

(213) وفي القطن خمسة أحمال، وفي الزعفران خمسة أمناء (636)، وفي العسل العشر (637) إذا أخذ من أرض العشر؛ لأن النبي ﷺ كان يأخذ العشر من خلایا كان يحميها (638)، ثم عند أبي حنيفة يجب قليل وكثير؛ لأن عنده النصاب ليس بشرط، وعند أبي يوسف رحمه الله لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة (639) أزقاق، وعند محمد لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة أفرق، والفرق ستة وثلاثون رطلاً (640) (23-ب). وليس في الخارج من أرض الخراج شيء [لئلا يجتمع العشر والخراج] (641) في أرض واحدة (642).

(214)

(215) باب من يجوز دفع الصدقة (643) إليه ومن لا يجوز

(216) قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ﴾ (644)... الآية تسقط من الأصناف الثمانية المذكورة في الآية المؤلفه قلوبهم بإجماع الصحابة ﴿ في صدر خلافة أبي بكر ﴾ (645) 0

(634) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل 0

(635) ينظر: المبسوط للسرخسي 3 / 3 0

(636) المَنْ : هو مكيال سعته رطلان عراقيان ، أو أستارا = 39.815 غراماً 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 460.

(637) زيادة من متن القدوري 22.

(638) أخرجه ابن ماجة في سننه 1 / 584 باب ( زكاة العسل ) حديث : ( 1823 ) ،

وأبو داود في سننه 2 / 109 باب ( زكاة العسل ) حديث ( 1600 ) 0

(639) في الأصل ( عشرين ) وما أثبت من متن القدوري 22 0

(640) ينظر : متن القدوري 22 ، المبسوط للسرخسي 3 / 15 - 16 0

(641) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل وما أثبت من اللباب في شرح الكتاب

0 154/1

(642) والمراد به العسل وغيره لئلا يجتمع العشر والخراج. ينظر: اللباب في شرح الكتاب

.154 / 1

(643) الصدقة : هي العطية التي يُبتغى بها الثواب عند الله تعالى 0 ينظر : لسان العرب

5 / 301 مادة ( صدق ) ، التعريفات للجرجاني 76 0

(644) التوبة : 60 0

(645) ينظر : متن القدوري 23 ، الهداية 1 / 112 0

(217) والفقير : من له أدنى شيء ، والمسكين : من (646) لا شيء له ، وقد قيل على القليل (647)، والعامل : يدفع اليه بقدر عمله كفاية له ، وفي الرقاب ، والمكاتبون : يعان منها في فك رقابهم ، والغارم : من لزمه دين (648)، وفي سبيل الله : منقطع الغزاة ، وابن السبيل : من كان له مالٌ في وطنه ، وهو في مكان لا شيء له فيه (649) 0

(218) وللمالك أن يدفع إلى كل واحد منهم، وله أن يصرف إلى صنف واحد ، وقال الشافعي: لا يجوز الأداء إلى صنف واحد لظاهر النص(650)، ولنا إن هذا بيان الصرف(651) كما في قوله ﷺ (( فليستنج بثلاثة أحجار )) (652)، ولا يجوز دفع الزكاة إلى ذمي لقوله ﷺ (( خذها من أغنيائهم وردها إلى فقرائهم )) (653) 0

(219) والمأخوذ من أغنياء المسلمين فيصرف إلى فقرائهم ، ولا يبني بها مسجد، ولا يكفن بها ميت ، ولا يشتري بها رقبة لتعتق ؛ لأن الإتيان مأمور به ، ولا تدفع إلى غني لقوله ﷺ (( لا تحل صدقة لغني ولا ذي مرة سوي )) (654) ، ولا تدفع زكاة ماله إلى أبيه وجده وان علا ، ولا إلى ولده وولد ولده وان سفل ؛ لأن هذا ليس بإتيان من كل وجه ، ولا إلى امرأته (655)، ولا المرأة إلى زوجها

(646) في الأصل (ومن) وما أثبت يقتضيه النص 0

(647) الفقير والمسكين : تجمعهما الحاجة وإن كان لهما ما يتقوتانه ؛ إما لكثرة عيال أو لقلّة ما بأيديهما ، والفقير أشدّ حالاً ؛ لأنه مأخوذ من الفقر وهو كسر الفقار . ينظر : التعاريف للمناوي 292 0

(648) ينظر : لسان العرب 12/ 436 مادة ( غرم ) ، معجم لغة الفقهاء 327 0

(649) ينظر : معجم لغة الفقهاء 240 0

(650) ينظر : الأم 2/ 71- 72 0

(651) ينظر : متن القدوري 23 ، الهداية 1/ 113 0

(652) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه 42/1 باب ( ذكر الدليل على الاستطابة ) حديث : ( 76 ) .

(653) أخرجه البخاري في صحيحه 2/ 505 باب ( وجوب الزكاة ) حديث : ( 1331 ) عن ابن عباس ، ومسلم في صحيحه 1/ 50 باب ( الدعاء إلى الإسلام ) حديث : ( 19 ) بلفظ : ( تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم ... )

(654) أخرجه الترمذي في سننه 42/3 باب ( ما جاء في من لا تحل له الصدقة ) حديث: (652) قال الترمذي: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن، وابن خزيمة في صحيحه 4/78 باب ( ذكر تحريم الصدقة على الأصحاء الأقوياء على الكسب والأغنياء بكسبهم عن الصدقة ) حديث: (2)

(655) ينظر : المبسوط للسرخسي 3/ 10 0

عند أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن الأموال بينهما مشتركة ، ولهذا لا يجوز قبول شهادة أحدهما للآخر  
0 وعندهما : يجوز دفع الزكاة إلى زوجها استحساناً (656) لحديث زينب (657) امرأة عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنهما سألت عن دفع الصدقة إلى عبد الله فقال ﷺ (( لك أجران : أجر الصدقة  
وأجر الصلاة (658) )) (659)، ولأبي حنيفة : يحتمل أن هذا في صدقة التطوع. ولا يدفع إلى مكاتبه  
ولا إلى مملوكه ولا إلى أم ولده ؛ لأنه ليس بايتاء ، ولا إلى مملوك غني ، ولا إلى ولد غني إذا  
كان صغيراً ؛ لأنه أداء إلى غني من وجه 0

(220) ولا تدفع إلى بني هاشم لقوله ﷺ (( يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم أوساخ الناس وعوضكم  
عنها بخمس الخمس من الغنيمة )) (660)، وآل هاشم هم : آل علي ، وآل عباس ، وآل جعفر  
، وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب ومواليهم لأنهم كلهم ( 24- أ ) ينسبون إلى هشام بن  
عبد مناف ، فأخرج أبو لهب بذلك (661) 0

(221) وإذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيراً ثم تبين أنه غني أو هاشمي أو كافر أو دفع في ظلمة فبان أنه  
أبوه أو جده أو ولده فلا إعادة عليه 0 وقال أبو يوسف : عليه إعادة لظهور خطئه بيقين (662)، لنا  
حديث معن بن يزيد (663) ان أباه وكل ركباً يدفع الزكاة فدفع الزكاة [ فاعطائها ] (664) فاختصما إلى

(656) ينظر : فتاوى السغدي 1/ 199 ، تحفة الفقهاء 1/ 303 0

(657) زينب بنت معاوية بن عتاب زوجة عبد الله بن مسعود وهي التي سألت رسول الله ﷺ  
عن الصدقة على زوجها 0 ينظر : أسد الغابة 6/ 134 ، الإصابة 4/ 318 0  
(658) في الأصل ( الصلاة ) وما أثبت يقتضيه النص .

(659) أخرجه مسلم في صحيحه 2/ 694 باب ( فضل النفقة والصدقة على الاقربين  
والزوج ) حديث : ( 1000 ) بلفظ : أجر القرابة وأجر الصلاة 0  
(660) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 11/ 217 (11543)، وقال الهيثمي في مجمع  
الزوائد 3/ 91 وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش وفيه  
كلام كثير وقد وثقه أبو محسن .

(661) ينظر : متن القدوري 23 ، الهداية 1/ 114 0

(662) ينظر : المبسوط للسرخسي 3/ 36 0

(663) معن بن يزيد بن الأحنس السلمي صحابي جليل قال : بايعت النبي ﷺ أنا وأبي  
وجدي دخل مصر وسكن دمشق وشهد وقعة مرج راهط وقتل فيها سنة ( 54 هـ )  
0 ينظر : معجم الصحابة 3/ 92 ، الإصابة 6/ 192 0

(664) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت يقتضيه النص .

رسول الله ﷺ فقال : (( يا معن لك ما أخذت ويا يزيد لك ما نويت )) (665)، ولو تبين أنه عبده أو مكاتبه (666) لا يجوز ؛ لأنه لم يوجد الإتيان.

(222) ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً من أي مال كان ؛ لأنه غني ، ويجوز دفع الزكاة إلى من يملك أقل من ذلك ، وإن كان صحيحاً مكتسباً (667) 0

(223) وقال الحسن البصري : تدفع الزكاة لمن له عشرة آلاف درهم ، قيل كيف ذلك قال : أن يكون له الدار ، والخادم ، والكراع ، والسلاح ، وكانوا ينهون عن بيع ذلك (668). ويكره نقل الزكاة من بلد إلى آخر ، وإنما تفرق صدقة كل قوم فيهم لقوله ﷺ (( خذها من أغنيانهم وردها إلى فقرانهم )) (669)، ألا أن ينقلها الإنسان إلى قرابته أو إلى قوم هم أحوج من أهل بلده ؛ لأن حق القرابة أولى (670)

#### (224) باب صدقة الفطر

(225) صدقة الفطر واجبة لقوله ﷺ ((أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع (671) من بر (672)، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير )) (673)، ويشترط أن يكون من يجب عليه حراً مسلماً يملك مقدار النصاب فاضلاً عن مسكنه ، وثيابه ، وفرسه ، وسلاحه ، وعبده للخدمة ؛ لأن هذه الأشياء لا تباع والفقير إليها يسبب الحرج (674) 0

(665) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 517 باب ( إذا تصدق على

أبنة وهو لا يشعر ) حديث : ( 1356 ) 0

(666) **المُكَاتَبُ** : هو العبد الذي أتم عقد بينه وبين سيده على أن يدفع له مبلغاً من المال

نجوماً ليصير حراً ، فإذا سعى وأداه عتق 0 ينظر : لسان العرب 7 / 579 مادة)

كتب ) ، معجم لغة الفقهاء 450 .

(667) ينظر متن القدوري 23 ، الهداية 1 / 114 0

(668) ينظر : المبسوط للشيباني 2 / 94 ، المبسوط للسرخسي 2 / 197 0

(669) سبق تخريجه ص 112 .

(670) ينظر : متن القدوري 23 ، الهداية 1 / 15 0

(671) **الصَّاعُ** : مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد 0 ينظر : لسان العرب 5 / 430

مادة (صوع) معجم لغة الفقهاء 270 0

(672) **البُرُّ** : هو حب القمح . ينظر : معجم مقاييس اللغة 89 مادة (برّ) ، معجم لغة

الفقهاء 105 .

(673) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 547 باب ( فرض صدقة الفطر ) حديث : (

0 ( 1432

(674) ينظر متن القدوري 23 ، الهداية 1 / 15 0

- (226) وعليه أن يؤدي عن نفسه وأولاده الصغار ، وعن مماليكه بالنص ، ولا يؤدي عن زوجته ، ولا عن أولاده الكبار لقوله ﷺ ((أدوا عمن تمونون )) (675)، وليس عليه مؤنة ولده الكبير ولا مؤنة زوجته على الإطلاق ؛ فاته لا يجب عليه أجره الطبيب(676) والحجام لاجلها(677) 0
- (227) والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما ؛ لأنه ليس في مؤنة كل واحد منهما مطلقاً . ويؤدي المسلم صدقة عن عبده الكافر لعموم قوله ﷺ ((أدوا عمن تمونون ))(678). والفطرة نصف صاع من بر أو صاع من زبيب ، كذا روى الحسن بن زياد (679) وأسد بن عمرو عن أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو الأحوط (680). وفي الجامع الصغير: نصف صاع من زبيب (681)؛ لأنه كله مأكولاً(24-ب) وجه ظاهر الرواية أن في التغذية يقصر مكان كالشعير ، والصاع عند أبي حنيفة ثمانية أرطال بالعراقي وقال أبو يوسف خمسة أرطال وتلث رطل(682) وقيل لا اختلاف بينهم(683) لأن الرطل عند أبي حنيفة عشرين إستاراً (684) وعند أبي يوسف ثلاثون إستاراً (685) 0

(675) أخرجه الدار قطني في سننه 2/ 152 كتاب ( زكاة الفطر ) حديث : ( 12 ) ،  
والزليعي في نصب الراية 2/ 412 ، قال الدار قطني : رفعه القاسم وهذا ليس بقوي  
والصواب موقوف ، القاسم وعمير لا يعرفان بجرح ولا تعديل وكلاهما من أولاد  
المحدثين 0

(676) في الأصل ( الطيب ) وما أثبت يقتضيه النص من متن القُدوري 24 0

(677) ينظر : متن القُدوري 23 ، الهداية 1/ 115 0

(678) سبق تخريجه : ص

(679) الحسن بن زياد أبو علي الكوفي الأنصاري صاحب أبي حنيفة أخذ عنه محمد بن  
شجاع الثلجي وغيره ولي القضاء ، وكان يكسو مماليكه كما يكسو نفسه ، مات سنة  
204 هـ) ينظر : سير أعلام النبلاء 9/ 543 ، طبقات الحنفية 1/ 194 0

(680) ينظر : الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير 136 ، المبسوط للسرخسي 3/  
113- 114 0

(681) ينظر : الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير 136 0

(682) قال الإسيبجاني : الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، ومشى عليه بعض العلماء

ومنهم صدر الشريعة 0 ينظر : اللباب في شرح الكتاب 1/ 160 0

(683) لأن أبا يوسف قدره برطل المدينة ؛ لأنه ثلاثون أ ستاراً 0 ينظر : اللباب في شرح

الكتاب 1/ 161 0

(228) ووجوب صدقة الفطر يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب عليه صدقة الفطر، ومن أسلم أو ولد بعد طلوع الفجر من يوم الفطر لم تجب فطرته؛ لأن سببه الفطر والفطر إنما يكون عند طلوع الفجر من أول يوم من شوال وعند الشافعي: المعتبر غروب الشمس من آخر يوم من رمضان (686)؛ لأن الفطر الدائم من ذلك الوقت لكننا نقول انه لا يسمى فطراً؛ لأن الصوم لا يتصور فيه، وإنما الفطر باليوم، والمستحب للناس أن يخرجون الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى لقوله ﷺ:

(( أغنوهم عن المسألة في هذا اليوم )) (687)، وإن قدموها قبل يوم الفطر جاز وعند بعضهم لا يجوز لعدم السبب وهو الفطر، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وعليهم إخراجها (688)؛ لأن الواجب يبقى من غير دليل مسبق.

(229)

(230)

(231) كتاب الصوم (689)

(232) الصوم ضربان: نفل وواجب (690)، فالواجب: ضربان منه ما يتعلق بزمان معين كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه من الليل بنية من النهار إلى وقت الزوال، وقال الشافعي: لا يجوز إلا بنية من الليل (691) لقوله ﷺ: (( لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل )) (692)، ولنا أن النية

(684) الإِستار : لفظ معرب ، من العدد الأربعة ؛ وهو وزن أربعة مثاقيل ونصف 0 ينظر

: معجم لغة الفقهاء 0 57

(685) ينظر : متن القدوري 24 ، المبسوط للسرخسي 3 / 90 0

(686) ينظر : المجموع 6 / 103 0

(687) أخرجه الدار قطني في سننه 2 / 152 كتاب ( زكاة الفطر ) حديث : ( 67 ) بلفظ

: أغنوهم في هذا اليوم ، والزيلعي في نصب الراية 2 / 432 فصل ( مقدار الواجب

ووقته ) قلت : غريب بهذا اللفظ 0

(688) ينظر : متن القدوري 24 ، الهداية 1 / 117 0

(689) الصَّوْمُ في اللغة : الإمساك مطلقاً ، وفي الشرع : هو عبارة عن إمساك مخصوص

وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى المغرب مع النية 0 ينظر

: لسان العرب 5 / 434 مادة ( صوم ) ، التعريفات للجرجاني 77 ، اللباب في

شرح الكتاب 1 / 162 ، معجم لغة الفقهاء 0 278

(690) (وواجب ) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 24 0

(691) ينظر : المجموع 6 / 296 0

(692) بالمعنى نفسه أخرجه النسائي في السنن الكبرى 2 / 117 كتاب ( الصيام ووجوب

الصيام ) حديث : ( 2645 ) ، والدار قطني في سننه 2 / 172 باب ( تثبیت النية

من الليل وغيره ) حديث : ( 2 ) بلفظ : لا صيام لمن لم يفرضه قبل الفجر 0

للتعین أو لصيرورته عبادة وإنه متعین وقد صار عبادة لوجود النبوة في أكثر النهار ، والضرب الثاني : ما يجب في الذمة كقضاء رمضان والنذر الذي هو غير معین فلا يجوز إلا بنية من الليل ليحصل التعین (693) 0

(233) والنفل كل يجوز بنية قبل الزوال لما روي أن النبي ﷺ ((كان يدخل على بعض نسائه ويقول هل عندك من طعام ؟ فإن قلن نعم أكل وإن قلن لا فقال : أني إذا

صائم )) (694) ، وينبغي للناس أن يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان ؛ لأنه العلم بوجوب الصوم فإذا رأوه صاموا ، وإن غم عليهم الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا لقوله ﷺ : (( صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً )) (695) (25-أ) ، ومن رأى هلال رمضان وحده صامه وإن لم يقبل الإمام شهادته عملاً بالروية. وإن كان في السماء علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل؛ لأن النبي ﷺ قبل شهادة الأعرابي بروية الهلال (696) ، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً؛ لأنه شهد (697) على نفسه قصد ، وأن لم يكن بالسماء علة لم تقبل شهادته (698) حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم؛ لأن من دونهم لو أخبر كان مكذباً بالظاهر 0

(234) ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى: ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْبَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (699) كما قال أمية بن أبي الصلت الشفيع (700) :  
(235) الخيط الأبيض لون الصبح منفتح والخيط الأسود لون الليل مكموم (701)

(693) ينظر : متن القُدوري 24 ، الهداية 1 / 118 0

(694) أخرجه مسلم 808/2 باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حق (1153)

(695) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 674 باب ( قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموه فافطروا ) بلفظ : غبي عليكم ، ومسلم في صحيحه 2 / 762 باب : (وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال) حديث : (1081) بلفظ : (فإن غمي عليكم فعدوا ثلاثين ) من حديث أبي هريرة .

(696) أخرجه الحاكم في المستدرک 1 / 586 كتاب ( الصوم ) حديث : ( 1543 ) وقال : على شرط مسلم فإنه أحتج بسماك 0

(697) في الأصل ( شهادة ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(698) في الأصل ( الشهادة ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(699) البقرة : 187 0

(700) هو أمية بن - أبي الصلت - عبدالله بن ربيعة بن عوف ، الثقفى ، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم ، توفي سنة ( 8 هـ ) ، وقيل : ( 9 هـ ) . ينظر : أمية بن أبي الصلت : حياته وشعره ، دراسة وتحقيق : د. بهجة عبدالغفور الحديثي ، 46 و 68 .

(236) الصوم : هو الإمساك عن الأكل والشرب والمباشرة نهاراً مع النية لقوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (702) عرفه بالألف واللام فينصرف إلى الصيام عن الأشياء المذكورة ، فإن أكل الصائم ، أو شرب ، أو جامع ناسياً لم يفطر لقوله ﷺ : (( لذلك الرجل تم عليك صومك فإنما أطعمك الله وسقاك )) (703) ، فإن احتلم أو احتجم أو قاء فلا يفطر للحديث المرفوع (( ثلاث

لا يفطرن الصيام القيء ، والحجامة ، والاحتلام )) (704) ، وإن استقاء فعليه القضاء لحديث أبي هريرة يرفعه إلى النبي ﷺ ((من استقاء فعليه القضاء )) (705) ، ولو نظر إلى فرج امرأة فأمنى لا يفسد صومه ؛ لأن المباشرة قاصرة ، وكذلك إذا أدهن أو اكتحل أو قبّل ؛ لأن إحدى المفطرات الثلاث لا (706) توجد ، فإن قبّل أو لمس فأنزل فعليه القضاء لكمال المباشرة معنى لا صورة (707) ، ولا بأس بالقبلة إذا أمن على نفسه ، ويكره إن لم يأمن لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : (( كان رسول الله ﷺ يقبل بعض نساته وهو صائم وكان أملككم لأبيه )) (708) 0

(701) رواية الديوان : الخيط الأبيض ضوء الصبح منفلق والخيط الأسود ضوء الليل  
مكموم

ينظر : المصدر السابق 289 .

(702) البقرة : 187 0

(703) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 682 باب ( الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً )  
حديث :

( 1831 ) بلفظ : فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه 0

(704) أخرجه الترمذي في سننه 3 / 97 باب ( ما جاء في الصائم يذره القيء ) حديث :

(719) ، وابن حجر في الدراية 1 / 278 حديث : ( 368 ) قال : أخرجه الترمذي

من حديث أبي سعيد وقال : محفوظ، والمشهور عن عطاء بن يسار مرسلًا ليس

فيه أبو سعيد 0

(705) أخرجه الدارمي في سننه 2 / 24 باب ( الرخصة ) حديث : ( 1729 ) ، والدار

قطني في سننه 2 / 184 باب ( القبلة للصائم ) حديث : ( 20 ) وقال : رواه

ثقات كلهم 0

(706) ( لا ) ساقطة من الأصل وما أثبت يقتضيه النص 0

(707) ينظر : متن القدوري 24 ، الهداية 1 / 122-123 0

(708) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 680 باب ( المباشرة للصائم ) حديث : ( 1826

( ، ومسلم في صحيحه 2 / 776 باب ( بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة

على من لم تحرك شهوته ) حديث : ( 1106 ) 0

(237) من ابتلع الحصة أو النواة أو الحديد أفطر لوجود الأكل ولا كفارة عليه ؛ لأنه ليس في معنى ما ورد به النص بإيجاب الكفارة (709)، ومن جامع عامداً في أحد السبيلين ، أو أكل ، أو شرب ما يتغذى به ، أو يتداوى به فعليه القضاء والكفارة (710)، أما القضاء : لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (711) فلما وجب القضاء على المعذور إذا أفطر فعلى غير المعذور أولى (25 - ب)، وأما الكفارة : لحديث الأعرابي في الوقاع (712)؛ لأنه مفسد للصوم (713) لا لأنه وقاع وقد وجد الإفطار الكامل في الأكل والشرب لوجود صورته ومعناه ، وليس في إفساد صوم غير رمضان كفارة ؛ لأنه لم يهتك حرمة الشهر فلا يكون في معنى حديث الأعرابي ، ومن جامع فيما دون الفرج فأنزل فعليه القضاء لكمال المباشرة ، ولا كفارة عليه ؛ لأنه دون الجماع الذي غلقت به الكفارة في حديث الأعرابي، فإن احتقن أو استعطى أو قطر في أذنه أو داوى جانفة (714)، أو أمة (715) بدواء فوصل إلى جوفه أو دماغه أفطر للحديث (( الفطر مما دخل )) ؛ ولأنه أكل معنى في النفع الواصل إلى الباطن بالإدخال ،

(238) وإن أفطر في إحليله لم يفطر عند أبي حنيفة ؛ لأن الوصول إلى الجوف لم يوجد ؛ لأن البول إلى المثانة بالترشح وعند أبي يوسف يفطره استدلالاً بالحقنة (716) . ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطره

(709) وذلك انه متى حصل الفطر بما لا يتغذى به عادةً فعليه القضاء دون الكفارة ؛ لأن وجوب الكفارة يستدعي كمال الجنائية ، والجنائية تتكامل بتناول ما يتغذى به 0 ينظر : المبسوط للسرخسي 3 / 138 0

(710) ينظر : الملتقط في الفتاوى الحنفية 87 0

(711) البقرة : 184 0

(712) حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 684 باب ( المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاججين ) حديث : ( 1835 ) ومسلم في صحيحه 2 / 781 باب ( يغلظ تحريم الجماع في نهار رمضان ) حديث : ( 1111 ) عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت يا رسول الله قال: وما أهلكك ، قال: وقعت على أمراة في رمضان ، قال : هل تجد ما تعتق رقبة ، قال لا ، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ، قال لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ، قال : لا ... .

(713) ينظر : متن القدوري 24 ، الهداية 1 / 123 0

(714) الجائفة : هي الطعنة التي تبلغ الجوف 0 ينظر : المطلاع 367 0

(715) الآمة : هي الشجة في الرأس إذا بلغت أم الدماغ ، وأم الدماغ : الجلدة التي تجمع

الدماغ . ينظر : معجم لغة الفقهاء 37 0

(716) ينظر : المبسوط للسرخسي 3 / 68 ، فتاوى السغدي 1 / 158 0

ويكره ذلك ؛ لأنه لم يصل إلى الجوف ، ويكره للمرأة أن تمضغ الطعام لصبيها إذا كان لها منه بدلاً ؛ لأنه تعريض للصوم على الفساد ، ومضغ العلك يكره كذلك ولا يفطره ؛ لأنه لم يصل إلى الجوف(717) 0 [ ومن كان ] (718) مريضاً في رمضان فحاف إن صام ازداد مرضه أفطر وقضى لإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ (719) ، وإن كان مسافراً لا يستنصر بالصوم فصومه أفضل لقوله ﷺ : (( من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله )) (720) ، وإن أفطر وقضى جاز لقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (721) ، وإن مات المريض أو المسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء ؛ لأن الوقت عدة من أيام أخر ولم يقدر ، وإذا صح المريض ، أو أقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة ؛ لأن القدرة وجدت بهذا القدر(722) .

(239) وقضاء رمضان إن شاء فرقه وإن شاء تابعه لقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (723) فإن لم يقض حتى دخل رمضان آخر صام الثاني وقضى الأول بعده ولا فدية عليه ؛ لأنه قدر على القضاء لإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (724) ، والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما أفطرتا وقضتا كالمريض ولا فدية عليهما؛ لأنهما قادرتان على القضاء ، والشيوخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً كما في الكفارة؛ لأنه لا يقدر على القضاء ، وقال ابن عباس ﷺ : في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ (725) قال يطوقونه ولا يطبقونه (726) (26- أ ) ، ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه ولده لكل يوم مسكيناً ؛ لأنه لا يقدر على القضاء ، ومن دخل في صوم التطوع أو في صلاة التطوع ثم أفسدها قضاها (727) ، وقال الشافعي : لاشيء عليه (728) لقوله ﷺ لتلك المرأة التي قالت كنت صائمة إلا إنني كرهت أن

(717) ينظر : متن القدوري 0 25

(718) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 0 25

(719) البقرة : 0 184

(720) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 683 باب ( إذا جامع في رمضان ) بالمعنى

نفسه 0

(721) البقرة : 0 184

(722) ينظر : متن القدوري 25 ، الهداية 1 / 126 0

(723) البقرة : 0 184

(724) البقرة : 0 184

(725) البقرة : 0 184

(726) ينظر : تفسير القرطبي 2 / 286 0

(727) ينظر : المبسوط للسرخسي 4 / 107 0

(728) ينظر : المهذب 1 / 188 0

أرد سورك، قال ﷺ : (( إن شئت قضيت وإن شئت لا )) (729)، ولنا قوله ﷺ لعائشة وحفصة وكانتا صائميتين متطوعتين أفطرننا: ((أقضيا يوم مكانه)) (730) وهذا أولى بالأخذ؛ لأنه محرم ترك القضاء ، وذلك يصح ترك القضاء على العمل بالمحرم 0 وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أمسكا ببقية يومهما أو صاماً ما بعده ؛ لأن النبي ﷺ (( أمر منادياً ينادي إلا من أكل منكم فلا يأكلن ببقية يومه ومن لم يأكل فليصم )) (731)، ولم يقضيا ما مضى؛ لأن صوم ذلك اليوم لم يكن واجباً عليه 0 ومن أغمي عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الإغماء ؛ لأنه نواه من الليل وقضى ما بعده لعدم النية ، وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه ؛ لأنه قد يطول وقد يقصر ، فإن قصر فهو كالإغماء ، وإن طال استوعب ولا يقضي كالصبي (732) 0 وإذا حاضت المرأة أو نفست أفطرت وقضت لحديث عائشة رضي الله عنها (( الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة )) (733)، فإن قدم المسافر أو ظهرت الحائض في بعض النهار أمسكا عن الطعام والشراب ببقية يومهما ، وإن تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع أو أفطر وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب أو قد طلع الفجر قضى ذلك اليوم لوجود الإفطار ، ولا كفارة عليه لقصور الجنابة (734)، ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر لقوله ﷺ : ((فطركم يوم تفطرون)) (735) ، وإذا كان بالسماء علة لم تقبل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ؛ لأنه شهادة بحق العباد

(729) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 407/24 حديث: (990) ، والبيهقي في سننه 174/2 باب (تبييت النية من الليل وغيره) حديث: (12) بالمعنى نفسه عن سماك عن هارون عن جدته .

(730) أخرجه الترمذي في سننه 112/3 باب (ما جاء في أيجاب القضاء عليه) حديث : ( 284 ) ، وابن حجر في الدراية 1/ 283 حديث : ( 376 ) أخرجه الثلاثة ورجحه الترمذي أنه عن الزهري عن عائشة 0

(731) أخرجه البخاري في صحيحه 2/ 705 باب ( صيام يوم عاشوراء ) حديث : ( 1903 ) بلفظ : من أكل فليصم ببقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم 0 ينظر : متن القدوري 25 ، الهداية 1/ 128 0

(732) أخرجه مسلم في صحيحه 1/ 365 باب ( قضاء وجوب الصوم على الحائض دون الصلاة ) حديث : ( 335 ) 0 ينظر : متن القدوري 25 ، الهداية 1/ 129 0

(733) أخرجه البيهقي في سننه 4/ 251 باب ( القوم يخطئون في رؤية الهلال ) حديث : ( 7995 ) ( رُوِيَنا من حديث حماد بن زيد عن أيوب مرفوعاً وتابعه عبد الوارث وروح بن القاسم عن ابن المنكدر مرفوعاً 0

؛ لأنهم ينتفعون بالفطر في أمر الدنيا ، وإن لم يكن بالسما علة لم تقبل إلا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم ؛ لأن خبر القليل يكون مخالفاً للجماعة (736).

(240) باب الاعتكاف (737)

(241) الاعتكاف مستحب اعتكفه رسول الله ﷺ (738) وهو: اللبث في المسجد مع الصوم لحديث علي عليه السلام : (( لا اعتكاف إلا بالصوم )) (739)، ويشترط فيه نية الاعتكاف أيضاً ؛ لأن الأعمال بالنيات ، ويحرم على المعتكف الوطء ، واللمس ، والقبلة لقوله تعالى (26-ب) : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (740) ، ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة؛ لأن الخروج ينافي اللبث ، ولا بأس بأن يبيع ويبتاع في المسجد من غير أن يحضر السلعة لمكان الضرورة ، ولا يتكلم إلا بخير لقوله تعالى:

﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (741) ، ويكره له الصمت والأولى له الذكر.

(242) وإن جامع المعتكف ليلاً أو نهاراً بطل اعتكافه لاطلاق قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (742) 0 ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام معدودة لزمه اعتكافها بلياليها ؛ لأن اسم الأيام ينتظم ما بآزائها من الليالي عرفاً ، تقول ما رأيتك منذ عشرة أيام دخلت الليالي المتخللة ويكون متتابعاً في الشهر وإن لم يشترط التتابع (743)؛ لأن اسم الشهر يتناول الأيام والليالي المتوالية المتتابعة .

(243)

(244)

(245)

(246)

(736) ينظر : المبسوط للشيباني 2 / 329 ، المبسوط للسرخسي 3 / 140 0

(737) الاعتكاف في اللغة : الاحتباس والاقامة على الشيء 0 وشرعاً : هو مكث الصائم

في المسجد بنية القرية . ينظر : لسان العرب 6 / 385 مادة ( عكف ) ، التعريفات

للجرجاني 24 ، معجم لغة الفقهاء 0 76

(738) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر 2 / 830 باب ( الاعتكاف ) حديث : (

713 ) .

(739) أخرجه الحاكم في المستدرک 1 / 606 حديث : ( 1605 ) ، والبيهقي في السنن

الكبرى 4 / 317 باب ( العمل في العشر الأواخر من رمضان ) حديث : ( 8362 )

( بلفظ ) \_\_\_\_\_ ظ :

لا اعتكاف إلا بصوم 0

(740) البقرة : 0 187

(741) الإسراء : 0 53

(742) البقرة : 0 187

(743) ينظر : متن القدوري 26 ، الهداية 1 / 134 0

(247)

(248)

(249)

(250)

(251) كتاب الحج (744)

(252) الحج واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلاً عن المسكن وما لا بد منه، وعن نفقة عياله إلى حين عودته (745)، وكان الطريق آمناً لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (746) .

(253) والمستطيع : هو الموصوف بهذه الأوصاف ، ويعتبر للمرأة أن يكون لها محرماً يحج بها (747)، أو زوج لقوله ﷺ : (( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا أن يكون معها أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو رحم محرم منها )) (748)، إلا إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام ؛ لأنها لا تكون مسافرة (749) 0

(254) والمواقيت التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا محرماً ما روي أن النبي ﷺ (( وقت لأهل المدينة ذو الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم، وفي رواية لأهل العراق ذات عرق هن لهن ولمن مر بهن من غير أهلهن )) (750)، لمن أراد الحج والعمرة، وإن قدم الإحرام على هذه المواقيت جاز (751) 0

(255) قيل في قوله ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (752) إتمام الحج أن يحرم الرجل من دويرة أهله (753)، ومن كان بمكة فميقاته في الحج الحرم ليحرم من دويرة أهله ، وفي العمرة الحل ؛ لأن عائشة

---

(744) الحَجَّ في اللغة : القصد إلى الشيء المعظم 0 وفي الشرع : هو أعمال مخصوصة

في وقت مخصوص بشروط مخصوصة مع النية 0 ينظر : لسان العرب 2/ 327

مادة ( حجج ) ، التعريفات للجرجاني 50 ، معجم لغة الفقهاء 174 0

(745) ينظر : الملتقط في الفتاوى الحنفية 95 0

(746) آل عمران : 97 0

(747) ينظر : الملتقط في الفتاوى الحنفية 99 0

(748) أخرجه مسلم في صحيحه 2/ 977 باب ( سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره )

حديث : (1340) بالمعنى نفسه 0

(749) ينظر : متن القدوري 26 ، الهداية 1/ 135 0

(750) أخرجه البخاري في صحيحه 2/ 554 باب ( مهل أهل مكة للحج والعمرة ) حديث

: (1453) عن ابن عباس ، ومسلم في صحيحه 2/ 838 باب (مواقيت الحج )

حديث : ( 1181 ) عن ابن عباس 0

(751) ينظر : متن القدوري 26 0

(752) البقرة : 196 0

رضي الله عنها أمرها رسول الله ﷺ أن تهل بالعمرة من التعميم (754)، وإذا أراد الإحرام اغتسل وتوضأ والغسل أفضل ؛ لأن النبي ﷺ اغتسل وأحرم ولبس ثوبين جديدين أو غسيلين إزار ورداء كذلك السنة، ومس طيباً إن كان له، قالت عائشة رضي الله عنها: (( كنت أطيب رسول الله لإحرامه قبل إهلاله )) (755)، وصلي ركعتين لقوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ (756) (27 - ب) ، وقل اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني (757)، وإنما يدعو للاستعانة بالله تعالى ويسأله القبول كما قال إبراهيم عليه صلوات الله لما بنى البيت ربنا تقبل منا، ثم يلي عقيب صلاته كذلك المروي، فإن كان مفرداً بالحج ينوي بالتلبية الحج ، والتلبية أن يقول : (( لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد ، والنعمة لك ، والملك ، لا شريك لك )) (758)، ولا ينبغي أن يخل بشيء من هذه الكلمات للسنة المتوارثة، وإن زاد جاز ، وروي عن ابن مسعود أنه قال: (( أسئمت الناس أم طال عليهم العهد أن يقولوا لبيك بعدد التراب )) (759)، فإذا لبي ناوياً للإحرام صار محرماً كما لو كبر للصلاة فليتيق ما نهى الله عنه من الرفث (760)، والفسوق (761)،

(753) ينظر : تفسير القرطبي 2 / 365 0

(754) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 632 باب ( عمرة التعميم ) حديث ( 1692 ) ،  
ومسلم في صحيحه 2 / 880 باب ( بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج  
والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ، ومتى يحل القارن من نسكه )  
حديث : ( 1212 ) 0

(755) بالمعنى نفسه أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 558 باب ( الطيب ثم الإحرام وما  
يلبس إذا أراد أن يحرم ) حديث : ( 1465 ) ، ومسلم في صحيحه 2 / 846 باب  
( الطيب للمحرم ثم الإحرام ) حديث : ( 1189 ) 0

(756) البقرة : 45 0

(757) ينظر : متن القدوري 26 0

(758) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 561 باب ( التلبية ) حديث : ( 1474 ) ، ومسلم  
في صحيحه 2 / 841 باب ( التلبية ) حديث : ( 1184 ) 0

(759) أورده ابن حجر في الدراية 2 / 10 باب ( الإحرام ) حديث : ( 40 ) حديث ابن  
مسعود رواه إسحاق بن راهويه وأبو يعلى وفيه زاد ابن مسعود في تلبيته لبيك عدد  
التراب 0

(760) الرَّفْثُ : هو الفحش في الكلام ، والتصريح بما يكنى عنه من ذكر النكاح 0 ينظر :

معجم لغة الفقهاء 224 0

والجدال ، ولا يقتل الصيد لقوله تعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (762) ، ولا يشير إليه ، ولا يدل عليه لقوله ﷺ حديث أبي قتادة (763) إنه أصاب حمار وحش وهو حلال وأصحابه محرمون فقال ﷺ : (( هل أعنتم هل أشرتتم فقالوا : لا فقال : كلوا إذا )) (764) ، ولا يلبس قميصاً ، ولا سروال (765) ، ولا عمامة ، ولا قلنسوة ، ولا قباء ، ولا خفين إلا أن لا يجد النعلين فيقطعهم لأسفل الكعبين ؛ لأن النهي ورد عن لبس الخف والمخيط، ولا يغطي رأسه ، ولا وجهه لقوله ﷺ : (( إحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه )) (766) ، ولا يمس طيباً لقوله ﷺ : (( المحرم الشعث التفل )) (767) ، ولا يحلق رأسه ولا شعر بذنه ، ولا يقص من لحيته ، ولا من ظفره ؛ لأنه يزيل الشعث ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بورس (768) ولا زعفران ولا عصف (769) ؛ لأنه تطيب إلا أن

(761) **الفسوق** : هو ارتكاب الكبائر قصداً ، أو الإصرار على الصغائر بغير تأويل 0

ينظر : معجم لغة الفقهاء 0 346

(762) المائدة : 0 95

(763) الحارث بن ربيعي أبو قتادة الاسلامي شهد أحداً والمشاهد ، له مائة وسبعون حديثاً مات سنة (54 هـ) بالمدينة 0 ينظر : خلاصة تذهيب الكمال 3 / 238 ، شذرات الذهب 1 / 60 0

(764) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 648 باب ( لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد ) حديث : ( 1727 ) ، ومسلم في صحيحه 2 / 852 باب ( تحريم الصيد للمحرم ) حديث : ( 1196 ) .

(765) **السروال** : لفظ معرب ؛ لباس يغطي السرة والركبتين وما بينهما 0 ينظر : معجم لغة الفقهاء 244 .

(766) ينظر : تلخيص الحبير 2 / 272 باب ( محرمات الإحرام ) حديث : ( 1083 ) موقوفاً عن ابن عباس .

(767) جزء من حديث طويل أخرجه الشافعي في مسنده 1 / 109 عن ابن عمر ، والترمذي في سننه 5 / 225 حديث : ( 2998 ) قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه عن ابن عمر إلا من حديث إبراهيم بن الخوزي المكي .

**والشعث** : هو المغبر الرأس المنثور الشعر . ينظر : معجم لغة الفقهاء 263 .

(768) **الورس** : هو نبات أصفر يزرع في اليمن يصبغ به الثياب . ينظر : لسان العرب 273/9 مادة ( ورس )

يكون غسباً

لا ينفذ (770)، ولا بأس بأن يشد في وسطه الهميان (771)؛ لأنه لا يكون لبساً ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي؛ لأنه تطيب، ولا بأس بأن يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت والمحمل؛ لأنهم كانوا لا ينفون عن ذلك، ويكثر من التلبية عقب الصلاة وكلما علا شرفاً، أو هبط وادياً، أو لقي ركباناً وبالأسحر كذلك روي عن الصحابة رضي الله عنهم، فإذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد الحرام (772)، فإذا عين البيت كبر وهلل ثم ابتداءً بالحجر الأسود فاستلمه، أو استقبله إن لم يمكنه وكبر ورفع يديه وقبله إن استطاع من غير أن يؤدي مسلماً (773)؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قبله واستلمه وقال لعمر رضي الله عنه ((إنك لرجل قوي وإنك لتؤذي الضعيف فإذا وجدت مسلماً فاستلم وإلا فدع)) (774)، وكبر وهلل ثم أخذ عن يمينه مما (27 - ب) يلي الباب وقد اضطجع (775) رداً قبل ذلك كذلك السنة ويطوف بالبيت سبعة أشواط من وراء الحطيم (776) قال صلى الله عليه وسلم ((الحطيم من البيت)) (777)، ويرمل (778) في الأشواط الثلاث الأولى ويمشي فيما بقي على هنتته كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (779)، ويستلم

(769) **العُصْفَر** : نبات معروف ، عصفرت الثوب صبغته بالعصفر 0 ينظر : المصباح

المنير 2/ 493 مادة ( عصف ) 0

(770) أي لا تفوح رائحته ؛ لأن المنع للطيب 0 ينظر : اللباب في شرح الكتاب 1/ 181

0

(771) **الهِمِيَانُ** : هميان الدراهم ؛ الذي تجعل فيه النفقة 0 ينظر : لسان العرب 15/ 364

مادة (همي)

(772) ( الحرام ) ساقطه من الأصل وما أثبت يقتضيه النص من متن القُدوري 26 .

(773) ينظر : متن القُدوري 26 0

(774) أورده ابن حجر في الدراية 2/ 13 حديث : (413) وقال : رواه أحمد والبيهقي عن

سعيد بن المسيب عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث 0

(775) **اضْطَبَعَ** : أي أدخل الرداء تحت الإبط 0 ينظر : لسان العرب 8/ 261 مادة (

ضبع ) 0

(776) **الحَطِيم** : وهو جدار الكعبة 0 ينظر : لسان العرب 12/ 140 مادة ( حطم ) 0

(777) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه 2/ 573 باب ( فضل مكة

وبنيانها ) حديث : ( 1507 ) عن عائشة ، ومسلم في صحيحه 2/ 973 باب (

جدر الكعبة وبابها ) حديث : ( 1333 ) عن عائشة .

(778) **يَرْمَلُ** : الرمل : الإسراع في المشي وهز المنكبين 0 ينظر : لسان العرب 11/ 295

مادة ( رمل ) ، النهاية في غريب الحديث 2/ 65 .

(779) أخرجه البخاري في صحيحه 2/ 584 باب ( من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن

يرجع إلى بيته ثم صلى ركعتين ثم خرج إلى الصفا ) حديث : ( 1537 ) ، ومسلم

الحجر كلما مر به إن استطاع ويختم بالاستلام الطواف ، ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين (780)  
لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (781) أو حيث (782) تيسر من المسجد حتى يكون  
أتيا بركعتي الطواف صلاهما رسول الله ﷺ إلى حائط وهذا طواف (783) القدوم للتحية وهو السنة  
وليس بواجب (784)؛ لأن الواجب هو طواف الزيارة والمراد من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ  
وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ

الْعَتِيقِ ﴾ (785) ذكر هذه الجملة بكلمة ثم بعد ذكر البدن ، والأضاحي ، والطواف المتأخر عن  
الأضاحي : هو الواجب وهو طواف الزيارة المراد بالنص .

(256) وليس على أهل مكة طواف القدوم بالتحية؛ لأنه لا يكون لهم تجديد العهد بالبيت، ثم يخرج إلى  
الصفا ويبدأ (786) بما بدأ الله تعالى فيصعد على الصفا (787)، ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر  
ويهلل ويصلي على النبي ﷺ ، ويدعو لحاجته ويرفع يديه لحديث مقسم (788) عن ابن عباس ؓ  
( ( لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن منها عند الصفا والمروة ) ) (789)، ويختم بالمروة ، ويخط  
نحو المروة ويمشي على هنيئته، فإذا بلغ بطن الوادي سعى بين الميلين الأخضرين سبعاً كذلك  
السنة حتى يأتي المروة فيصعد ليها ويفعل كما فعل (790) على الصفا، وهذا شوط فيطوف سبعة  
أشواط يبئدئ بالصفا ويختم بالمروة لقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ (791) ، ثم

في صحيحه 291/2 باب (استحباب الرمل في الطواف والعمرة وفي الطواف الأول  
من الحج) حديث: (1262).

(780) ينظر : الملتقط في الفتاوى الحنفية 0 96

(781) البقرة : 0 125

(782) في الأصل ( بحيث ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(783) في الأصل ( الطواف ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(784) ينظر : متن القدوري 27 ، الهداية 1 / 0 141

(785) الحج : 0 29

(786) في الأصل : ( لقوله ﷺ ابدؤوا ) .

(787) أخرجه الترمذي في صحيحه 3 / 261 باب ( ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة )

حديث : (862) حديث جابر . قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح .

(788) مقسم أبو القاسم صاحب عبد الله بن عباس وهو مولى الحارث بن نوفل ، لزم ابن

عباس وروى عنه توفي سنة ( 101 هـ ) وكان كثير الحديث 0 ينظر : الطبقات

الكبرى 5 / 471 ، ومورد العلماء ووفياتهم 1 / 0 242

(789) ينظر : مجمع الزوائد 2 / 0 102

(790) في الأصل ( يفعل ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(791) البقرة : 0 158

يقيم بمكة حراماً ، ويطوف بالبيت كلما بدا له لقوله تعالى : ﴿ طَهَّرْنَا بَيْتَنَا لِلطَّائِفِينَ ﴾ (792) فإذا كان قبل يوم التروية بيوم فالإمام يخطب خطبتاً (793) يعلم الناس فيها الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والإفاضة كذلك السنة ، فإن صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج إلى منى فأقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ويتوجه إلى عرفات فيقيم بها كذلك فعله النبي ﷺ (794) ، فإذا زالت الشمس يوم عرفة صلى الإمام بالناس الظهر والعصر قال ابن مسعود ؓ : ( ما صلى رسول الله ﷺ إلا لمواقيتها ما خلا عرفة قصراً وجمعاً ثم يبتدئ فيخطب خطبة يعلم الناس فيها الصلاة والوقوف بعرفة، والمزدلفة، ورمي الجمار، والنحر، والحلق ، وطواف (795) الزيادة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وإقامتين (796).

(257) كذلك روي عن النبي ﷺ ، ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى كل واحدة منها في وقتها عند أبي حنيفة ، وقال : يجمع بينها المنفرد كسائر الصلاة (797) ؛ لأن وقت العصر في حق الحاج بعد الظهر ، ولأبي حنيفة أن وقت العصر بعد ما صار ظل كل شيء مثليه إلا فيما ورد به النص (798) ، والنص ورد بصلاة النبي ﷺ بعرفات يوم عرفة بجماعة فيعتبر جميع الأوصاف ثم يتوجه إلى الموقف فيقف بقرب الجبل ، وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (799) ، وينبغي للإمام أن يقف بعرفات على راحته ، ويدعو ، ويعلم الناس المناسك كذا روي عن النبي ﷺ (800) ، ويستحب أن يغتسل قبل الوقوف بعرفة ، ويجتهد في الدعاء لما روي أن النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة ماداً يديه كالمستطعم المسكين ، فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هينتهم كذلك السنة (801) ، حتى يأتوا المزدلفة فيبيتون بها ، والمستحب أن ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقدة ويقال له قرح ، ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة في وقت العشاء ، ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند أبي

(792) البقرة : 125 0

(793) ( خطبتاً ) ساقطة من الأصل وما أثبت يقتضيه النص من متن القدوري 27 0

(794) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه 2 / 886 - 889 باب ( في المتعة

بالحج والعمرة ) حديث : ( 1216 ) 0

(795) في الأصل ( الطواف ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(796) أخرجه مسلم في صحيحه 2 / 886 - 891 باب ( حجة النبي ﷺ ) حديث : (

1218 ) 0

(797) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 2 / 361 ، متن القدوري 27 0

(798) ينظر : متن القدوري 27 ، الهداية 1 / 144 0

(799) البقرة : 199 0

(800) أخرجه البخاري في صحيحه 2 / 601 باب ( أمر النبي ﷺ بالسكينة ثم الإفاضة

واشارته إليهم بالسوط ) حديث : ( 1587 ) 0

(801) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 5 / 117 باب ( أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة )

حديث : ( 9257 ) ، وابن حجر في الدراية 2 / 20 حديث : ( 442 ) عن ابن

عباس عن الفضل وفيه حسن بن عبد الله ؛ وهو ضعيف 0

حنيفة (802) لحديث أسامة بن زيد (803) أنه قال: كنت رديف رسول الله ﷺ وهو يسير من عرفات إلى المزدلفة فقلت: الصلاة قال ﷺ: (( الصلاة أمامك )) (804) أي بالمزدلفة، فإذا طلع الفجر صلى الإمام الفجر بالناس بغلس (805)، ثم وقف ووقف الناس معه فدعا كذلك السنة، قال الله تعالى: ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ (806)، ومزدلفة كلها موقف إلا وادي محسير (807) 0  
 (258) فإذا طلعت الشمس أفاض الإمام والناس معه حتى يأتوا منى؛ لأن يوم النحر قضاء التفتت (808)، ووفاء النذور، ونحر البدن، فيبتدئ بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي سبع حصية مثل حصى الخذف (809) يكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها، ويقطع التلبية مع أول حصاة ثم يذبح إن

(802) ينظر: متن القدوري 27، الهداية 1/144 0

(803) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي أبو محمد وأبو زيد حب رسول الله ﷺ أمره رسول الله ﷺ على جيش فيه أبو بكر وعمر، شهد مؤتة مات سنة (45 هـ) 0 ينظر:

خلاصة تذهيب الكمال 1/66، شذرات الذهب 1/59 0

(804) أخرجه البخاري في صحيحه 2/600 باب (النزول بين عرفة وجمع) حديث: (1584)، ومسلم في صحيحه 2/931 باب (استحباب إدامة الحاج التلبية حتى

يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر) حديث: (1280) 0

(805) الغلس: هو ظلام آخر الليل. ينظر: لسان العرب 6/654 مادة (غلس)،

معجم لغة الفقهاء 333 0

(806) البقرة: 198 0

(807) وادي محسير: هو وادٍ بين مزدلفة ومنى ليس من واحد منهما، وسمي بذلك؛ لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه، وقيل ما صب من محسر فهو منها وما صب منها في

منى فهو من منى. ينظر: معجم البلدان 1/449، تحرير ألفاظ التنبيه 156 0

(808) التفتت: الوسخ والشعث.

والتفتت في المناسك: قص الشارب والأظافر ونتف الإبط وحلق شعر العانة ونحو

ذلك.

ينظر: لسان العرب 1/612 مادة (تفتت)، معجم لغة الفقهاء 138 0

(809) حصى الخذف: هي الحصاة الصغيرة التي ترمى بالأصابع 0 ينظر: لسان العرب

44/3 مادة: (حذف) 0

أحب ثم يخلق أو يقصر لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ (810) والخلق أفضل لقوله ﷺ : (( رحم الله المحلقين )) فقيل : والمقصرين ، فقال ﷺ : (( والمحلقين )) (28-ب ) ، فقيل : والمقصرين في المرة الثالثة أو الرابعة ، قال : (( والمقصرين )) (811) ، وقد حل له كل شيء إلا النساء كذا روي عمر ﷺ (812) ، ثم يأتي مكة الطواف قال الله تعالى :

﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (813) ، ووقت الطواف أيام النحر : وهي ثلاثة أيام ، فإن كان سعي [بين الصفا والمروة عقب] (814) طواف القدوم ، [لم يرمل في هذا الطواف] (815) ،

ولا سعي عليه ؛ لأن إيجاب الشيء لا يقتضي التكرار ، ولا يرمل في هذا الطواف إن لم يكن قدم السعي رمل في هذا الطواف وسعي بعده ؛ لأنه رمل في طواف بعده سعي ؛ لأنه يخالف السكنينة والوقار فيقصر شعره على مورد النص ، فإذا طاف ورمل فيه وسعى حل له النساء ، لتمام الحج ، وهذا الطواف هو الواجب المراد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (816) ، ويكره تأخيرها من هذه الأيام ، فإن أخر منها لزمه دم ؛ لأنه جناية ، ويكفر بالدم ، كالحلق في غير أوانه ، ثم يعود إلى منى فيقيم بها ؛ فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر في الجمار الثلاث يبتدئ بالتلي المسجد فيرميها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويقف عندها فيدعو عندها ، ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ، ويقف عندها ، ثم يرمي جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها ، والوقوف عقب كل رمي بعده رمي ، ويرفع يديه روي نافع عن ابن عمر ﷺ ، (( لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن )) (817) ، [فإذا كان من الغد رمى الجمار] (818) الثلاث بعد زوال الشمس كذلك ، فإذا أراد أن يتعجل النفر نفر إلى مكة ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (819) ، وإن أراد أن يقيم رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع بعد زوال الشمس ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ﴾ (820) ، فإن قدم الرمي في اليوم الرابع فرمى بعد طلوع الفجر يجوز عند أبي حنيفة (821) ؛ لأنه لو تركه يجوز ، ويكره أن يقدم

(810) الحج : 29 0

(811) أخرجه مسلم في صحيحه 946/2 باب : (تفضيل الحلق على القصر وجواز

التقصير) حديث : (1301) عن ابن عمر 0

(812) أخرجه مالك في الموطأ 410/1 باب : (الإفاضة) حديث : (922) 0

(813) الحج : 29 0

(814) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 28 0

(815) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 28

(816) الحج : 29 0

(817) سبق تخريجه ص 70 .

(818) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 28

(819) البقرة : 203 .

(820) البقرة : 203 .

(821) ينظر : متن القدوري 28 ، الهداية 49/1 0

الإنسان ثقله إلى مكة يقيم حتى يرمي، روي أنهم كانوا ينهاون عن ذلك، فإذا نفر<sup>(822)</sup> إلى مكة نزل بالمحصب، وقالوا: التحصيب ليس بنسك، ثم يطوف طواف الصدر: وهو طواف الوداع سبعة أشواط لا رمل فيه ولا سعي، وهو واجب إلا على أهل مكة؛ لأنهم لا يصدرون من مكة قال ﷺ: (( من حج هذا البيت فليكن آخر (29-أ) عهده بالبيت الطواف ))<sup>(823)</sup> ثم يعود إلى أهله، فلو لم يدخل المحرم مكة حتى وقف بعرفات ففعل ما ذكرنا، ولا شيء عليه بترك طواف التحية؛ لأنه لم يترك واجباً، ومن أدرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يومها إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج؛ لأن النبي ﷺ وقف بعرفات بعد الزوال<sup>(824)</sup>، وهذا بيان لأول الوقت ومن أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج بين أن الليل وقت الإدراك، وقال: (( من فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج ))، بين أن آخر وقته آخر الليل، ومن اجتاز بعرفة مغمى عليه، أو نائماً، أو لم يعلم أنها عرفة أجزاء ذلك عن الوقوف، لقوله ﷺ: (( من وقف بعرفة فقد تم حجة ))<sup>(825)</sup> 0

(259) والمرأة في جميع ذلك كالرجل؛ لأن الأدلة لا تفضل إلا أنها لا تكشف رأسها، وتكشف وجهها، لقوله ﷺ: (( إحرام المرأة في وجهها ))<sup>(826)</sup>، ولا ترفع صوتها بالتلبية؛ لأنه فتنة، ولا ترمل في الطواف سترأ ولا تسعى بين الميلين، ولا تحلق رأسها؛ لأنه مثله ولكن تقصر<sup>(827)</sup>.

(260) باب القرآن<sup>(828)</sup>

( نفر ) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 28 .<sup>(822)</sup>

أخرجه الترمذي في سننه 280/3 باب : ( ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة )<sup>(823)</sup>  
قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، والتحقق في أحاديث  
الخلاف 151/2 حديث : ( 1327 ) عن نافع عن ابن عمر قال الترمذي : هذا  
حديث صحيح 0

أخرجه البخاري في صحيحه 599/2 باب : ( قصر الخطبة بعرفة ) حديث :<sup>(824)</sup>  
( 1580 ) وهو جزء من حديث طويل ، وابن حجر في الدراية 31/2 حديث :  
( 480 ) معرف من عدة أحاديث منها حديث جابر الطويل 0

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 226/3 حديث : ( 13682 ) قال : إذا وقف<sup>(825)</sup>  
بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك ، والترمذي في سننه 238/3 باب : ( ما جاء  
فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج ) قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح 0

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 47/5 باب : ( المرأة تنتقب في إحرامها ولا تلبس<sup>(826)</sup>  
القفازين ) حديث : ( 8830 ) ، وابن حجر في الدراية 10/2 حديث : ( 401 ) وقال :  
أخرجه البيهقي في سننه من حديث ابن عمر والدار قطني موقوف 0

ينظر : متن القدوري 28 ، الهداية 152/1 0<sup>(827)</sup>

- (261) القرآن أفضل من التمتع والإفراد عندنا روي أن النبي ﷺ أفرد بحج فقال : (( لبيك بحجة )) (829)، روي أنه ﷺ قال: (( لبيك بحجة وعمرة ))، لكن رجحنا القرآن؛ لأن القارن يحل له أن يقول: لبيك بحجة وعمرة، وأما المفرد بالحج لا يحل له أن يقول: لبيك بحجة وعمرة، وصف القرآن : أن يحرم بالحج والعمرة معاً من الميقات، ويقول عقيب الصلاة: اللهم إني [ أريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلهما مني ، فإذا دخل مكة ] (830) ابتداءً فطاف بالبيت [ سبعة أشواط، يرمل في الثلاث، ويسعى بين الصفا والمروة ] (831) كما ذكر، فهذه أفعال العمرة يبدأ بها لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ (832)، ثم ابتداءً بأفعال الحج، فيطوفوا طواف القدوم سبعة أشواط، يرمل في الثلاث الأول، ويسعى كما ذكرنا في الحج، فإذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة، لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (833)، فإن لم يكن لديه ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة؛ لأن أيام الحج التي يجوز فيها الصيام هذه الأيام ثم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (834) (29-ب)، وإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج يجوز؛ لأن قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ للترفيه فلا يوجب التصديق، فإن فاته صوم أيام الحج حتى أتى يوم النحر لم يجزه الصوم، لأن الصوم إنما قام مقام الهدى بالنص، والنص أقام صوماً موقوفاً بأن يصوم ثلاثة أيام منها في الحج المعروف والمعهود ولم يوجد (835) 0
- (262) وإن لم يدخل القارن مكة وتوجه إلى عرفات، صار رافضاً لعمرته بالوقوف، لتعذر السبق بالعمرة وسقط عنه دم القرآن، وعليه دم لرفض العمرة، وعليه قضاؤها لوجود الشروع فيها (836) .
- (263) باب التمتع (837)

- (828) القرآن : بكسر القاف هو الجمع بين العمرة والحج بإحرام واحد في سفر واحد 0
- ينظر : لسان العرب 337/7 مادة : ( قرن ) ، التعريفات للجرجاني 0 98
- (829) أخرجه البخاري في صحيحه 885/2 باب : ( الاشتراك في الهدى والبدن وإذا أشرك الرجل في هديه بعدما هذا ) حديث : ( 2371 ) وهو جزء من حديث طويل 0
- (830) ما بين المعقوفتين ممسوح من الأصل وما أثبت من متن القدوري 0 29
- (831) ما بين المعقوفتين ممسوح من الأصل وما أثبت من متن القدوري 0 29
- (832) البقرة : 0 196
- (833) البقرة : 0 196
- (834) البقرة : 0 196
- (835) وقال الشافعي رحمه الله : يصوم بعد هذه الأيام ؛ لأنه صوم موقت فيقضى كصوم رمضان ، وقال مالك رحمه الله : يصوم فيها لقوله تعالى (( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج )) وهذا وقته . ينظر : الهداية 0 155/ 2
- (836) ينظر : متن القدوري 29 ، والهداية 0 156-155/1

(264) التمتع أفضل من الأفراد عندنا ؛ لأنه جمع بين النسكين ؛ لأن التمتع من حج وأعتمر في سفرة واحدة ، والتمتع على وجهين : متمتع يسوق الهدى ، ومتمتع لا يسوق الهدى ، وصفة التمتع : أن يبتدئ من الميقات، فيحرم لعمرته ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى، ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته ويقطع التلبية إذا ابتدأ الطواف (838) 0

(265) والمفرد بالحج يقطع بأول حصة رماها بجمرة العقبة، والقارن كالمفرد بالحج، ثم يقيم التمتع بمكة حلالاً، فإذا كان يوم التروية (839) أحرم بالحج من المسجد؛ لأنه في معنى المكي كما قال ﷺ في المواقيت: (( هُنَّ لَهْنٌ وَلَمَنْ مَرَّ بِهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلَهُنَّ )) (840)، فمن أراد الحج والعمرة، وفعل ما يفعله المفرد بالحج عليه ذم التمتع، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، وإن أراد التمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق، فإن كانت بدنه قلدها بمزادة أو شرك نعل، قالت عائشة رضي الله عنها: (( كنت أقتل قلائد بدن رسول الله ﷺ )) (841)، وأشعر (842) البدنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وقد روي الإشعار في الآثار: وهو أن يشق سنامها من الجانب الأيسر ، وقال أبو حنيفة : يكره الإشعار ؛ لأنه تعذيب الحيوان بلا فائدة، وقد نهى عنه والمحرم مع المبيح إذا وردا فالمحرم أولى (843) 0

(837) **التمتع في اللغة** : الانتفاع ، وفي الشرع : هو الجمع بين أفعال الحج والعمرة في

أشهر الحج في سنة واحدة بإحرامين ، بتقديم أفعال الحج 0 ينظر : التعريفات

للجرجاني 41، واللباب في شرح الكتاب 1/194، ومعجم لغة الفقهاء 145 0

(838) ينظر : متن القدوري 29 ، والهداية 1/156 0

(839) **يوم التروية** : هو اليوم الثامن من ذي الحجة ، وسمي بذلك ؛ لأن الحجاج يروون

فيه الإبل ويتزودون بالماء استعداداً للذهاب إلى عرفة 0 ينظر : المبسوط

للرخسي 4/52 ، ومعجم لغة الفقهاء 129 0

(840) أخرجه مسلم في صحيحه 2/838 باب: ( مواقيت الحج والعمرة ) حديث: (1181)

( وهو جزء من حديث طويل 0

(841) أخرجه البخاري في صحيحه 2/608 باب: (من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم)

حديث: (1609) عن عائشة، ومسلم في صحيحه 2/957 باب: ( استحباب بعث

الهدى إلى الإحرام لمن يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل قلائده ...)

حديث : (1321) عن عائشة.

(842) **الإشعار** : هو الطعن في سنام الهدى حتى يسيل منه الدم فيعلم به انه هدي 0

ينظر : طلبة الطلبة 36 ، ومعجم لغة الفقهاء 69 0

(843) قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : هو حسن ، وقال الشافعي رحمه الله : هو

سنة؛ لأنه مروى عن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين فان وقع التعارض فالترجيح للمحرم

(266) فإذا دخل مكة وطاف وسعى لم يتحلل حتى يُحرم بالحج يوم التوربية لقيام المنفى للإحرام، وأن قدم الإحرام قبله جاز وعليه دم التمتع ، وإذا حلق يوم النحر فقد حلَّ من الإحرامين لوجود ما ينافي الإحرام ، وليس لأهل حاضر المسجد الإحرام [تمتع ولا قرآن وإنما الأفراد خاصة] (844) 0

(267) وإذا عاد المتمتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه؛ لأنه لم يتمتع بالسفر تمتعاً كاملاً، ومن تمتع بالعمرة قبل أشهر الحج (30-أ) فطاف لها أقل من أربعة أشواط، ثم دخلت أشهر الحج فتممها وأحرم بالحج كان متمتعاً؛ لأن أكثر طواف العمرة وجد في أشهر الحج فقد وجد أكثر أحد النسكين، والنسك الآخر قام به في أيام الحج حتى لو طاف لعمرة قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً (845) 0

(268) وأشهر الحج شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ، وكذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ (846) ، فإن قدم الإحرام بالحج عليها جاز إحرامه وانعقد حجاً؛ لأن الإحرام شرط، فيجوز تقديمه على الوقت كالطهارة للصلاة ، وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت للإحرام فأحرمت وصنعت كما يصنع الحاج ، غير إنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ؛ لأن الحائض ممنوعة عن دخول المسجد ، فإن حاضت بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها لترك طواف الصدر ؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن صفية حاضت فقال: (( عقرى حلقى (847) أحابستنا هي )) ، فقيل: إنها أفاضت ، قال : (( فلتنفر إذا )) (848) .

(269)

(270)

(271) باب الجنائيات (849)

0 ينظر : الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير 119 ، ومتن القدوري 29 ، والهداية 157/1 0

(845) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 29 0 وينظر : المبسوط للسرخسي 31/4 ، والهداية 159/1 0

(845) ينظر : متن القدوري 29 ، المبسوط للسرخسي 31/4 ، الهداية 158/1 0  
(846) البقرة : 197 0

(847) قال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم 153/8 : (( عقرى حلقى هكذا يرويه المحدثون بالألف التي هي ألف التأنيث ويكتبونه بالياء ولا يبنونونه ، وهكذا نقله جماعة لا يحصون من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية المحدثين ، وهو صحيح فصيح ، قال الأزهرى في تهذيب اللغة : قال أبو عبيد : معنى عقرى عقرها الله تعالى وحلقى حلقها الله ، قال : يعنى عقر الله جسدها وأصابها بوجع في حلقها )) .  
(848) أخرجه مسلم في صحيحه 965/2 باب : ( وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ) حديث : ( 1211 ) عن عائشة 0 ينظر : متن القدوري 29 ، الهداية 160/1 0

(849) الجنائيات : مفردها جنائية وهي في اللغة الذنب والجرم ، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة ، شرعاً : هو كل فعل محظور يتضمن ضرراً على النفس أو غيرها ، وجناية الحج : فعل ما وجب على المحرم

- (272) إذا تطيب المحرم فعلية الكفارة<sup>(850)</sup> ؛ لأنه باشر محذور الإحرام فعلية الدم كالحلق ، فإن تطيب عضواً كاملاً فما زاد فعلية الدم لتمام التطيب عادة ، وإن كان أقل من عضو فعلية صدقة ؛ لأنه دون ما يجب به الدم ، وإن لبس ثوباً مخيطاً أو غطى رأسه يوماً كاملاً فعلية دم ، لتمام الجنائية عادة ، وإن كان أقل من ذلك فعلية صدقة ، وإن حلق ربع رأسه فصاعداً فعلية دم<sup>(851)</sup> ؛ لأن من الناس من لا يحلق أكثر من الربع ، فقد وجب الحلق عادة ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾<sup>(852)</sup> ، وإن كان أقل من الربع فعلية صدقة ، وإن حلق موضع المحاجم فعلية دم عند أبي حنيفة ؛ لأنه مقصود بالحلق ، وعندهما : عليه صدقة<sup>(853)</sup> ؛ لأنه الحلق<sup>(854)</sup> تبعاً للرأس<sup>(855)</sup> 0
- (273) وإن قص أظافر يديه أو رجليه فعلية دم ؛ لأنه يزيل الشعث ، وهو من قضاء الشعث وإن قص أقل من خمسة أظافر فعلية صدقة ، وإن قص خمسة أظافر متفرقة من يديه أو رجليه فعلية صدقة عندهما ، وقال محمد : عليه الدم كما لو قصها من واحدة ، ولهما إنه يزيل الشعث من وجهه ؛ لأن قبح غير (30-ب) المقصوص يظهر بجانب المقصوص ويضدها تبين الأشياء<sup>(856)</sup> 0
- (274) وإن تطيب ، أو لبس ، أو حلق من عذر فهو مخير إن شاء ذبح شاة ، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصواع<sup>(857)</sup> من طعام ، وإن شاء صام ثلاثة أيام ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾<sup>(858)</sup> ، نزلت في كعب بن

- 
- اجتنبه 0 ينظر : لسان العرب 154/14 مادة : (جنى ) ، التعريفات للجرجاني 48 ، معجم لغة الفقهاء 167 0
- (850) الكفارة في اللغة : ما كفر به من صدقة أو صوم أو نحوه ، شرعاً ما وجب على الجاني جبراً لما منه وقع وزجراً عن مثله. ينظر: لسان العرب 148/5 مادة: (كفر)، التعاريف للمناوي 606
- (851) في الأصل ( الدم ) وما أثبت يقتضيه النص 0
- (852) البقرة : 196 0
- (853) لأنه إنما يحلق لأجل الحجامة ، وهي ليست من المحظورات ، وكذا ما يكون وسيلة إليها إلا أن فيه إزالة شيء من التفتت فتجب الصدقة 0 ينظر : الهداية 2 / 162 0
- (854) في الأصل ( يحلق ) وما أثبت يقتضيه النص 0
- (855) ينظر : المبسوط للشيباني (الأصل) 433/2 ، المبسوط للسرخسي 74/4 0
- (856) ينظر : المبسوط للسرخسي 77/4 ، الهداية 160/1 0
- (857) في الأصل ( اصوع ) وما أثبت من متن القدوري 30 0
- (858) البقرة : 196 0 وينظر في سبب النزول : تفسير الطبري 229/2 0

عجزة(859) قال :كنت أوقد النار تحت برمة لي والقمل يتهافت في وجهي فقال ﷺ : (( أيؤذيك هوام  
(860) رأسك يا كعب)) ، فقلت : نعم  
يا رسول الله فأنزل الله هذه الآية، فقال ﷺ : ((أحلق وأذبح شاة نسيكة ، أو صم ثلاثة أيام ، أو  
أطعم ستة مساكين ))(861) 0

(275) فإن قبل أو لمس بشهوة فعليه دم، لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (862) ؛  
لأن القبلة والملامسة محظور بالإحرام ، ومن جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة، فسد  
حجة وعليه شاة، ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد حجة، وعليه القضاء، كذلك عن ابن  
عباس ؓ (863)، وليس عليه أن يفارق امرأته إذا حج في سنة أخرى ؛ لأنه تعريض لهما على  
الزنا ، ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجة، وعليه بدنة، كذلك عن ابن عباس ؓ (864)،  
وإن جامع بعد الحلق فعليه شاة ؛ لأنه محرم بعد ، ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة  
أشواط أفسدها، ومضى فيها، وقضاها وعليه شاة ؛ لأنه لم يأت بأكثر العمرة ، وإن وطئ بعدما  
طاف أربعة أشواط فعليه شاة، ولا تفسد عمرته، وكفارته دون كفارة الحج، ولا يلزمه قضائها ؛  
لأنه لو اقتصر على أربعة أشواط تجوز عمرته ، وعليه دم لترك ثلاثة(865) أشواط كذلك هذا ، ومن

(859) هو كعب بن عجرة الأنصاري الحديبي ، أبو محمد وقيل : أبو عبد الله وهو الذي  
نزلت فيه الرخصة بالحديبية في حلق رأس المحرم والفدية مات سنة (51 هـ) وقيل  
(52 هـ) وهو ابن (77 سنة ) 0 ينظر : شذرات الذهب 58/1 ، تذهيب التذهيب  
0 436/1

(860) ينظر : النهاية في غريب الحديث 274/5 .

(861) أخرجه البخاري في صحيحه 1534/4 باب : (غزوة الحديبية ) حديث : (3954)  
ومسلم في صحيحه 859/2 باب : (جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أداً  
ووجوب الفدية لحلقه ... ) حديث : (1201) عن كعب بن عجرة 0  
(862) البقرة : 197 0

(863) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 164/3 باب : ( في الرجل يواقع أهله وهو محرم  
( ..... ) حديث :  
(13083) ، والبيهقي في السنن الكبرى 167/5 باب : ( ما يفسد الحج ) حديث :  
0 (9563)

(864) أخرجه ابن الجعد في مسنده 58 حديث : (276) ، وابن أبي شيبة في مصنفه  
360/3 باب : ( في الرجل يواقع امرأته قبل أن يزور البيت ) حديث : (14932)  
، وأورده الزيلعي في نصب الراية 127/3 باب : ( الجنایات ) حديث : (4) 0

(865) في النص ( الثلاث ) وما أثبت يقتضيه النص 0

جامع ناسياً كان كمن جامع عامداً ، لإطلاق النص ورد الفارق بين الناسي والعامد في الصوم فقط  
0(866)

### فصل (276)

(277) ومن طاف طواف القدوم محدثاً فعليه صدقة ؛ لأن تركه لا يوجب شاة، فالحديث دونه، [وإن طاف جنباً فعليه شاة](867)، فإن طاف طواف الزيارة محدثاً فعليه شاة؛ لأنه فرض الحج ، ولو طاف جنباً فعليه بدنة، وكذا إذا طاف الأكثر جنباً ، أو محدثاً ؛ لأنه أكثر ولأكثر حكم الكل ، والأفضل أن يعيد الطواف ما دام بمكة، ليصير أتياً بالطواف الكامل ؛ لأن الطواف صلاة بالحديث ، فمن حيث إنه صلاة لا يجوز محدثاً ، ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة؛ لأن بتركه تجب شاة، والإتيان به محدثاً(31-أ) دون الترك، وإن طاف جنباً فعليه شاة، ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه شاة ؛ لأنه لو ترك الأكثر وهو أربعة أشواط فصاعداً بقي محرماً أبداً [ حتى يطوفها ](868) ؛ لأن طواف الزيارة فرض الحج وهو طواف الزيارة، قال الله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾(869)، ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدور فعليه صدقة؛ لأنه دون تركه، وتركه أو ترك الأكثر منه يوجب الدم 0(870)

(278) ومن ترك السعي بين الصفا والمروة تم حجه؛ لأنه ليس بفرض؛ لأن دليل الفرضية الكتاب والسنة المتواترة ولم يوجد وعليه دم ؛ لأنه واجب، والدليل على أنه ليس بفرض قوله تعالى: ﴿ فَلَإِنْ جُنَّحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾(871)، ولا جناح يدل على الإباحة إلا أن النبي ﷺ سعى، وكذلك قوله ﷺ : (( خذوا عني مناسككم ))(872)، أمر والأمر للوجوب .

(279) ومن أفاض من عرفة قبل الإمام فعليه دم ؛ لأن النبي ﷺ ولي آخر النهار وقال : ((من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ))(873) ، ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم ؛ لأنه ترك الواجب، فإن النبي ﷺ قال : (( من وقف معنا هذا الموقف وصلى معنا هذه الصلاة وكان

(866) ينظر : المبسوط للسرخسي 119/4 ، الهداية 164/1-165 0

(867) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 30 0

(868) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 30 0

(869) الحج : 29 0

(870) ينظر : متن القدوري 30 ، الهداية 165/1-166 0

(871) البقرة : 158 0

(872) أخرجه مسلم في صحيحه 943/2 باب : ( استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً وبيان قوله ﷺ لتأخذوا مناسككم ) حديث : ( 1294 ) عن جابر بلفظ لتأخذوا مناسككم 0

(873) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط 285/5 حديث: (5329) بلفظ: (( من أدرك عرفة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الحج )) ، والحاكم في المستدرک 305/2 حديث: (3100) بلفظ: \_\_\_\_\_ظ:

(( من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج )) قال : حديث صحيح ولم

يخرجاه 0

وقف قبل ذلك بعرفة فقد تم حجه ((874)، علق به تمام الحج ، ومن ترك رمي جمره العقبة يوم النحر [ فعليه دم ](875)؛ لأن وظيفة ذلك اليوم كالنحر، فإن ترك رمي جمره من الجمار الثلاث يوماً من الأيام الثلاث فعليه صدقة، لكل حصاة نصف صاع ؛ لأن ترك وظيفة اليوم يوجب الدم، فما دونها يوجب الصدقة (876) 0

(280) ومن آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة، لقوله تعالى : ﴿ تَمْ لِيَقْضُوا تَقَاتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (877)، معطوف على نحر البدن، فاختصا بأيام النحر فالتأخير عنه محذور، وعندهما : لا يجب بتأخير النسك دم، لما روي عن النبي ﷺ أنه سئل عن من يخلق قبل أن يذبح، قال : (( افعل ولا حرج )) فما سئل عن شيء يومئذ قدم أو أخر إلا قال : (( افعل ولا حرج ))(878)، وكذا لو أخر طواف الزيارة عن أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة(879) .

#### فصل (281)

(282) وإذا قتل محرم صيداً، أو دل عليه، فعليه الجزاء، لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾(880) ، قال ابن عباس : على الدال الجزاء ، والعامد والناسي، والمبتدئ، والعامد فيه سواء، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾(881) والناسي في معناه(882) ؛ لأنه متلف المحل، والجزاء عند أبي حنيفة و أبي يوسف: قيمة الصيد في المكان الذي قتل الصيد

(874) أخرجه الطيالسي في مسنده 181/1 حديث : ( 1282 ) ، وابن خزيمة في صحيحه

255/4 باب : ( ذكر البيان أن الوقوف بعرفة من سنة إبراهيم خليل الرحمن ) ،

والحاكم في المستدرک 634/1 حديث : ( 1700 ) قال الحاكم : صحيح على شرط

الشيخين ولم يخرجاه ، والزيلعي في نصب الراية 73/3 حديث : ( 55 ) 0

(875) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 31 0

(876) ينظر : متن القدوري 30-31 ، الهداية 167/1 0

(877) الحج : 29 0

(878) أخرجه البخاري في صحيحه 619/2 باب : (إذا رمى بعدما أمسى أو حلق قبل أن

يذبح ناسياً أو جاهلاً ) حديث : ( 1650 ) عن عمرو بن العاص ، ومسلم في

صحيحه 948/2 باب : (من يخلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي) حديث :

( 1306 ) عن عمرو بن العاص .

(879) ينظر : المبسوط للشيباني(الأصل) 396/2، المبسوط للسرخسي 60/4، فتاوى

السغدي 224/1

(880) المائة : 95 0

(881) المائة : 95 0

(882) ينظر : تفسير القرطبي 307/6 0

فيه، أو في أقرب المواضع منه، يقومه ذوا عدل (31-ب)، ثم هو مخير في القيمة<sup>(883)</sup>، إن شاء ابتاع بها هدياً فذبحه إن بلغ هدياً، أو اشترى بقيمته طعاماً فتصدق على كل مسكين نصف صاع، أو يصوم بقدر طعام كل مسكين يوماً<sup>(884)</sup>، لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَفَّةِ﴾<sup>(885)</sup>، فلهذا لا يجوز الهدى إلا بالبع الكعبة، أو كفارة طعام مسكين، أو على ذلك صياماً، يعني عدل الطعام صياماً، فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع، فهو مخير إن شاء صام عنه يوماً، وإن شاء أطعمه؛ لأن الصوم [عن أقل من يوم] <sup>(886)</sup> لا يجوز، وقال محمد: يجب في الصيد النظير فيما له نظير، ففي الطيبي شاة، وفي الضبع شاة، وفي النعامة بدنة، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة<sup>(887)</sup>؛ لأن الله تعالى أمر بالمثل، ولهما أن مثل الحيوان القيمة، قال الله تعالى

﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(888)</sup>، فقال الله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(889)</sup>، ثم في إتلاف الحيوان القيمة مفهومة من اسم المثل كذا هذا، ومن جرح صيداً، أو نفض ريشه، أو شعره، أو قطع عضو منه ضمن ما نقص منه<sup>(890)</sup>.

(283) وإتلاف الكل يوجب ضمان الكل، وإتلاف البعض يوجب ضمان البعض، وإن نطف ريش طائر، أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الإمتاع فعليه قيمة كاملة؛ لأنه أتلف عليه مع الصيد 0

(284) ومن<sup>(891)</sup> كسر بيض الصيد فعليه قيمته، لقوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوتَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾<sup>(892)</sup>، قيل ما تناله الأيدي هو البيض، فإن خرج من البيض فرخ<sup>(893)</sup> ميت فعليه قيمته حياً لاحتمال أنه هو المتلف، وليس في قتل الكلب العقور، والغراب، والحدأة<sup>(894)</sup>، والذئب، والحية، والعقرب، والفأرة جزاء لقوله ﷺ: ((خمس من الفواسق يقتلن في الحل

<sup>(883)</sup> ينظر: المبسوط للسرخسي 82/4، تحفة الفقهاء 0 423/1

<sup>(884)</sup> صاعاً من بر أو صاعاً من تمر أو شعير 0 متن القدوري 31 0

<sup>(885)</sup> المائدة: 0 95

<sup>(886)</sup> ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها النص 0

<sup>(887)</sup> الجفرة: وهي من أولاد المعز الذي أتى عليه ستة أشهر 0 ينظر: تحفة الفقهاء

0 423/1

<sup>(888)</sup> المائدة: 0 95

<sup>(889)</sup> البقرة: 0 194

<sup>(890)</sup> ينظر: متن القدوري 31، الهداية 0 170/1

<sup>(891)</sup> (من) ساقطة من الأصل وما أثبت من متن القدوري 31 0

<sup>(892)</sup> المائدة: 0 94

<sup>(893)</sup> في الأصل (صيد) وما أثبت من متن القدوري 31 0

<sup>(894)</sup> الحدأة: طائر يطير يصيد الجردان 0 ينظر: لسان العرب 54/1 مادة: (حدأ)

والحرم بلا جزاء الحداة ، والفأرة ، والعقرب ، والحية ، والكلب العقور )) (895)، والذنب في معناه

0

(285) وليس في قتل البعوض ، والبراغيث ، والقراد شيء ؛ لأنها مؤذية ، ومن قتل قملة تصدق بما شاء ؛ لأن قتلها من إزالة الشعث ، لأنها تنشأ من الدرن الذي يكون على البدن، ومن قتل جرادة تصدق بما شاء، قال عمر رضي الله عنه : (( يا أهل حمص إنكم قوم كثير دراهمكم تمرة خير من جرادة )) (896) ، ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من السباع ولحومها فعليه الجزاء، لقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (897) ، واسم الصيد تناول كل ممتع بقوائمه أو بجناحيه (898) ، كقول الشاعر (899) :

(286) صيد الملوك أرناب وثعالب فإذا ركبت فصيدي الأبطال

(287) ولا يتجاوز (32-أ) بقيمته شاة ؛ لأنه لا يزيد عليها ظاهراً ، فإن صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه ؛ لأنه يجب عليه الدفع ، وإن اضطر المحرم إلى أكل سبع أو لحم صيد فعليه الجزاء ؛ لأنه بقي صيداً اسماً و عرفاً 0

(288) ولا بأس بأن يذبح الشاة ، والبقرة ، والبعير ، والدجاجة ، والبط الكسري (900) ؛ لأن هذه الأشياء لا تُعد من الصيد ؛ لأنها غير ممتعة بالجناح والقوائم ، ولو ذبح الحمام والمسروول (901) ، والظبي المستأنس فعليه الجزاء ؛ لأنهما من الصيد بالنظر إلى الأصل ، وإذا ذبح المحرم صيداً فذبيحته ميتة لا يحل أكلها، لقوله رضي الله عنه : (( هل أعنتم هل أشرتم ))، يعني إلى الصيد، قالوا: لا،

(895) أخرجه البخاري في صحيحه 1204/3 باب : خمس من الدواب فواسق يقتلن في

الحرم ( حديث : (3136) ) ، ومسلم في صحيحه 856/2 باب : (ما تبدي للمحرم

وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم) حديث : ( 1198 ) 0

(896) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 4 / 410 حديث : ( 8246 ) ، وابن حجر في

الدراية 2 / 44 قال : أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق إبراهيم عن كعب

أنه مرت به جرادة فذكر نحوه فقال له عمر : أنكم يا أهل حمص أكثر شيء

دراهمكم تمرة خير من جرادة 0

(897) المائة : 95 0

(898) في الأصل ( بجناحه ) وما أثبت يقتضيه النص 0 وينظر : متن القدوري 31 ،

والمبسوط للسرخسي 101/4 ، والهداية 172/1 0

(9) لم أعر عليه .

(900) **البط الكسري** : وهو البط الذي يكون في الحياض وهو كالدجاج 0 ينظر :

المبسوط للسرخسي 94/4 0

(901) **الحمام المُسْرَوَل** : هو الطائر الذي ألبس ريشه ساقيه 0 ينظر : لسان العرب

334/11 مادة : (سرول) 0

قال: (( فكلوا )) (902)، فهذا قلنا : إنه لا بأس للمحرم أن يأكل صيداً اصطاده حلالاً وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بصيده ، وفي صيد الحرم إذا ذبحه الحلال فعليه الجزاء، لقوله ﷺ : (( ألا أن مكة حرام من حرام الله تعالى لم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة ألا لا يختل خلاها ولا يعضد شوكةا ولا ينفر صيدها )) (903) 0 (289) وإن قطع حشيش الحرم أو الشجرة التي ليست بمملوكة لأحد ولا مما ينبتها الناس فعليه القيمة، لقوله ﷺ : (( ألا لا يختل خلاها )) (904)، نهى عن اختلاء الخلاء المنسوب إلى الحرم ، وإنما ينسب إلى الحرم إذا لم يكن مملوكاً لأحد ولا منسوباً إليه بالإنبات ، وفي كل موضع يجب على المفرد دم فعلى القارن دمان ؛ لأنه جنى على إحرامين : إحرام لعمرته وإحرام لحجته إلا أن يتجاوز الميقات غير محرم، ثم إحرام بالحج والعمرة فعليه دم واحد ؛ لأنه لم يجن إلا جناية واحدة ، وإذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كاملاً ؛ لأن كل واحد جنى على إحرامه ؛ لأن الشركة في الإلتاف فوق الدلالة والدلالة على الصيد يوجب الجزاء فالشركة أحق ، وإذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد؛ لأن الواحد ضمان المحل ، وإذا باع المحرم صيداً أو ابتاعه فالبيع باطل ؛ لأنه فوق الدلالة (905) .

#### (290) باب الإحصار (906)

(291) إذا أحصر (907) المحرم بعدو ، أو أصابه مرض منعه من المضي جاز له التحلل ، وقيل: أبعث شاة تذبح في الحرم وواعد من يحملها بيوم بعينه يذبحها فيه ثم تحلل ، فإن كان قارناً بعث بدمين، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (908)، والهدي : هو المبعوث إلى الحرم، ولهذا قلنا: لا يجوز ذبحه إلا في الحرم ، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة لإطلاق النص، وعندهما : لا يجوز (32-ب) إلا في يوم النحر استدلالاً بالضحايا (909)؛ ولأنه خلف عن الحج فلا يجوز مع القدرة على الأصل، وإنما بعجز مطلق عن الحج بعد فوات وقت الحج ، وهو

(902) أخرجه البخاري في صحيحه 647/2 باب : (قوله تعالى : ولا تقتلوا الصيد وأنتم

حرم ) حديث : (1725) ، ومسلم في صحيحه 853/2 باب : (تحريم الصيد

للمحرم ) حديث : (1196) وهو جزء من حديث طويل 0

(903) أخرجه البخاري في صحيحه 1164/3 باب : (أثم الغادر للبر والفاجر) حديث :

(3017) ، ومسلم في صحيحه 986/2 باب : ( تحريم مكة وصيدها وخلاها

وشجرها ولقطها إلا لمنشد على الدوام ) حديث : (1353) 0

(904) سبق تخريجه في الصفحة نفسها0

(905) ينظر : متن القدوري 31 ، والمبسوط للسرخسي 74/4 0

(906) الإحصار : هو حصول ما يمنع من المضي في أعمال الحج أو العمرة بعد الإحرام

. ينظر: لسان العرب 2 / 472 مادة ( حصر ) ، معجم لغة الفقهاء 47 0

(907) في الأصل ( حصر ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(908) البقرة : 196 0

(909) ينظر : متن القدوري 32 ، والمبسوط للسرخسي 76 / 4 0

عند صبيحة يوم النحر، حتى لو كان محصراً بالعمرة بجوز ذبحه متى شاء ؛ لأن فوات وقتها لا يتصور 0

(292) والمحصر بالحج إذا تحلل فعليه حجة وعمرة، أما الحج ف قضاء ، وأما العمرة فلأن فانت الحج يتحلل بأفعال العمرة ، وعلى المحصر بالعمرة القضاء ، وعلى القارن حجة وعمرتان، عمرة قضاء وعمرة إفساد الحج ، فإذا بعث المحصر هدياً وواعدهم أن يذبحوا في يوم بعينه، ثم زال الإحصار، فإن قدر على إدراك الحج والهدي لم يجز له التحلل، وألزمه المضي ؛ لأنه قدر على الأصل، وإن قدر على إدراك الهدي دون الحج تحلل لفوات الأصل ، وإن قدر على إدراك الحج دون الحج الهدي جاز له التحلل استحساناً ؛ لأن ذبح الهدي محلل، والقياس أن لا يكون له التحلل لقدرته على الأصل 0

(293) ومن أحصر بمكة وهو ممنوع عن الوقوف والطواف كان محصراً ، وإن قدر على إدراك أحدهما فليس بمحصر ؛ لأن المحصر: هو ممنوع، والممنوع من الحج: هو ممنوع عن الركنتين جميعاً، ولم يوجد حتى لو صار ممنوعاً عنهما جميعاً كان محصراً داخلياً في إطلاق النص (910).

(294) باب الفوات

(295) إذا أحرمت بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج، لقوله ﷺ : (( من فاته عرفه بليل فقد فاته الحج )) (911)، وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة يطوف ويسعى، لقوله ﷺ : (( من فاته الحج يحل بالعمرة ويقضى الحج من قابل ولا دم (912) عليه )) (913)، والعمرة لا تقوت ؛ لأنه يجوز فعلها في سائر السنة، إلا في خمسة أيام يكره فعلها فيها : يوم عرفه ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ؛ لأنها مشغولة بأفعال الحج 0 والعمرة سنة : وهي الإحرام والطواف والسعي ، [والحلق أو التقصير] (914).

(296)

(297) باب الهدي

(298) الهدي (915) أدناه شاة وهو من ثلاثة أنواع : الإبل ، والبقر ، والغنم ؛ لأن الهدي ما يهدى إلى الكعبة ، وتجزي في ذلك الثني (916) فصاعداً لقوله ﷺ : (( ضحوا بالثنيان ولا تضحوا بالجدعان

(910) ينظر : متن القدوري 32 ، والهداية 1 / 187 0

(911) أخرجه الطبراني في الأوسط 5 / 285 حديث : ( 5329 ) ، الحاكم في المستدرک

2 / 305 حديث : ( 3100 ) بلفظ : ( فمن أدرك عرفه قبل طلوع الفجر فقد أدرك

الحج ) ، وقال : حديث صحيح ولم يخرجاه 0

(912) في الأصل ( والدم ) وما أثبت من متن القدوري 30 0

(913) أخرجه الترمذي في سننه 3 / 273 باب : ( ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد

أدرك الحج ) قال : سمعت وكيعاً ذكر هذا فقال : هذا الحديث أم المناسك ، والدار

قطني في سننه 2 / 241 باب : ( المواقيت ) حديث : ( 21 ) ، البيهقي في السنن

الكبرى 5 / 175 باب : ( ما يفعل من فاته الحج ) حديث : (960) 0

(914) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من اللباب في شرح الكتاب : 1

0 215 / وينظر : متن القدوري 32 ، والهداية 1 / 182 – 183 0

(915) ( الهدي ) ساقط من الأصل وما أثبت من متن القدوري 32 0

(( 917)، ويجوز من الضأن فقط الجذع، لحديث أبي هريرة يرفعه إلى النبي ﷺ : (( نعم الأضحية الجذع من الضأن إذا كان ضخماً عظيماً )) (918)، ولا يجوز في الهدي مقطوع الإذن، لقوله ﷺ : (( استشرفوا العين والأذن )) (919)، وكذلك مقطوع الذنب، أو اليد، أو الرجل، أو ذاهية العين، أو العجفاء (920)، أو العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك، لحديث جابر يرفعه: (( لا تضحوا بالعرجاء البين عرجها ولا بالعوراء البين عورها ولا بالمريض البين مرضها ولا بالعجفاء البين ضلعها ولا بالكبيرة التي لاتنقى )) (921).

- (916) **الثَّئِيَّ** : من الإبل هو ابن خمس سنين ، ومن البقر سنتين ، ومن الغنم ابن سنة  
0 ينظر : لسان العرب 1/ 714 مادة ( ثئي ) ، تحفة الفقهاء 3/ 84  
(917) أورده ابن حجر في الدراية 2/ 216 حديث : ( 216 ) قال : لم أجده بهذا اللفظ ،  
وفي مسلم عن جابر : ( لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من  
الضأن 0  
(918) أخرجه الترمذي في سننه 4/ 87 باب : ( ما جاء في الجذع ) حديث : ( 1499 )  
قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن غريب ، وأورده ابن حجر في  
الدراية 2/ 217 حديث : ( 931 ) قال : رواه الترمذي واستغربه 0  
(919) أخرجه الطبراني في الأوسط 9/ 161 حديث : ( 9421 ) ، والحاكم في المستدرک  
1/ 640 حديث : ( 1720 ) قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، وأورده  
الزيلي في نصب الراية 4/ 214 حديث : ( 9 ) قال الترمذي: حديث حسن  
صحيح 0  
(920) **العَجْفَاء** : هي الدابة التي انحنى ظهرها من الهزل ويبس لحمها 0 ينظر : لسان  
العرب 6/ 101 مادة ( عجف ) 0  
(921) لم أجده عن جابر أخرجه الترمذي في سننه عن البراء بن عازب يرفعه 4/ 85 باب  
: ( ما يجوز من الأضاحي ) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه  
إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء والعمل على هذا الحديث، وأورده الزيلي  
في نصب الراية 4/ 213 حديث: (8) وقال : أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن شعبة  
أخبرني سليمان بن عبد الرحمن سمعت عبيد بن فيروز قال : سألت البراء بن  
عازب عما نهى من الأضاحي 0

(299) والشاة جائزة في كل شيء إلا في موضعين: من طاف طواف الزيارة جنباً ، ومن (33-أ) جامع بعد الوقوف بعرفة، فإنه لا يجوز فيهما إلا بدنة<sup>(922)</sup>، والبدنة والبقرة يجوز كل واحد منهما عن سبعة، لقوله ﷺ: (( البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ))<sup>(923)</sup>، فإذا أراد أحد الشركاء بنصيبه لحم لم يجز عن الباقيين<sup>(924)</sup>؛ لأنها لم تصر كلها لله تعالى، وقال النبي ﷺ: (( يقول الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل لي عملاً وأشرك فيه غيري فهو له وأنا منه بريء ))<sup>(925)</sup> 0

(300) ويجوز الأكل من هدي التطوع والمتعة والقران كما في الأضاحي<sup>(926)</sup>، ولا يجوز الأكل من بقية الهدى؛ لأن في الجنایات يجب التكفير، وذلك بالتصدق وإراقة الدم جميعاً، ولا يجوز ذبح هدي التطوع، والمتعة، والقران إلا في يوم النحر، لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(927)</sup>، فكذا الأصل وهو دم المتعة، ويجوز ذبح بقية الهدايا أي وقت شاء لإطلاق النصوص ألا أن الهدى لا يجوز ذبحه إلا في الحرم لقوله تعالى: ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ ﴾<sup>(928)</sup>؛ لأن الهدى ما يهدي ولا يتصور إلا بالنقل إلى مكاته<sup>(929)</sup>، ولا مكان ورد النص بالنقل إليه إلا<sup>(930)</sup> الكعبة، ويجوز التصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم لإطلاق النص، ولا يجب التعريف بالهدايا<sup>(931)</sup>؛ لأن النص بأمر الهدى، وإنه لا ينبئ عن التعريف، والأفضل في البدن النحر، لقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾<sup>(932)</sup>، أي انحر الجزور، وفي البقر الذبح قال الله تعالى: ﴿ أَنْ تَذْبُحُوا بَقْرَةً ﴾<sup>(933)</sup>، وكذلك في الغنم، لقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ يَنْبَأُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾<sup>(934)</sup>، وهو ما أعد للذبح:

<sup>(922)</sup> في الأصل تأخر حديث إلى هذا الموضع والصواب الموضع الذي وضع فيه

0 ويظر: متن القدوري 32، والهداية 1/ 185 0

<sup>(923)</sup> أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر 2/ 955 باب: ( الاشتراك في الهدى وإجزاء

البقر والبدنة كل منها عن سبعة ) حديث: ( 1318 ) 0

<sup>(924)</sup> وينظر: متن القدوري 32- 33 0

<sup>(925)</sup> أخرجه ابن حبان في صحيحه 16/ 340 باب: ( ذكر الأخبار عن الوصف الذي

به يحشر الناس يوم القيامة حديث: ( 7345 ) 0

<sup>(926)</sup> ينظر المبسوط للسرخسي 4/ 76 0

<sup>(927)</sup> البقرة: 196 0

<sup>(928)</sup> المائدة: 95 0

<sup>(929)</sup> في الأصل (مكان) وما أثبت يقتضيه النص 0

<sup>(930)</sup> في الأصل (إلى) وما أثبت يقتضيه النص 0

<sup>(931)</sup> ينظر: متن القدوري 33، الهداية 1/ 186 0

<sup>(932)</sup> الكوثر: 2 0

<sup>(933)</sup> البقرة: 67 0

وهو الكيش في التفسير (935)، الأولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن الذبح، لقوله ﷺ لفاطمة : (( يا فاطمة قومي إلى أضحيتك )) (936)؛ ولأنها قريبة، وفي القربات الأولى أن يفعل بنفسه إظهاراً للخضوع والتضرع ، ويتصدق بجلالها وخطامها ، ولا يعطي أجره الجزار منها، كذلك أمر رسول الله ﷺ (937) 0

(301) ومن ساق بدنة فاضطر إلى ركوبها ركبتها ، والمستغنى لم يركبها ؛ لأنه يجب تعظيم شعائر الله تعالى، فإن كان لها لبن لم يلبها وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ؛ لأنه من أجزائه ، ومن ساق هدياً فعطب في الطريق ، فإن كان تطوعاً فليس عليه غيره ؛ لأنه فارق المحل (938)، وإن كان (33-ب) واجباً يقيم غير مقامه يسقط عنه الواجب، وكذلك إن أصابه عيب كثير أقام غير مقامه ويصنع بالمعيب ما شاء ؛ لأن الواجب عنه قد سقط بالكامل، فإذا عطبت البدنة في الطريق، [ فإن كان تطوعاً نحرها وصيغ نعلها بدمها، وضرب بها صفحة سنامها، ولا يأكل هو ولا غيره من الأغنياء منها ] (939)، كما أمر رسول الله ﷺ ناجية الأسلمي (940) حين بعث هدياه، فقال : (( نحرها واصيغ نعلها بدمها واضرب بها صفحة سنامها واخل بينها وبين الناس ولا تأكل أنت ولا أحد من

(934) الصافات : 107 0

(935) ينظر : التبيان في غريب القرآن /1 /354 ، روح المعاني /23 /131 0

(936) أخرجه الحاكم في المستدرک عن عمران بن حصين 4 /247 حديث : ( 7524 )

وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، والبيهقي في السنن الكبرى 5 /

238 باب : ( ما يستحب من ذبح صاحب النسيكة نسيكته بيده وجواز الاستنابة

فيه ثم حضور الذبح لما يرجى من المغفرة ثم سفح الدم ) حديث : ( 10005 ) 0

(937) أخرجه البخاري في صحيحه 2/613 باب: ( لا يعطى الجزار من الهدى شيء )

حديث :

(1629) ، ومسلم في صحيحه 2 /954 باب : ( في الصدقة بلحوم الهدى

وجلودها وجلالها) حديث : (1317) 0

(938) لأن القربة تعلقت به وقد فات ، ولم يكن سؤقه متعلقاً بذمته 0 ينظر : اللباب في

شرح الكتاب 1 /219 0

(939) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل وما أثبت من الهداية : 1/188 0

(940) ناجية بن كعب الخزاعي صاحب هدي رسول الله ﷺ سأله كيف يصنع بما عطب

من الإبل فأمره أن ينحر كل بدنة عطبت ثم يلقي نعله في دمها ويخلي بينها وبين

الناس 0 ينظر : الإصابة 6/401، معجم الصحابة 3/160-161 0

رفقتك (( 941)، يعني إذا كانوا أغنياء، وإن كانت (942) واجبة أقام غيرها مقامها ؛ لأن الواجب لا يتأدى بالذي عطب في الطريق ، ويفعل بها ما شاء ، ويقلد هدي التطوع ، والمتعة والقران ؛ لأن التقليد إظهار المتعة والقران ؛ وأنهما من الطاعات، وظهار الطاعات ليقتدي بها حسن، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (943)، ولا يقلد دم الإحصار، ولا دم الجنائيات ؛ لأنه يؤدي إلى إظهار الجنائيات، والواجب (944) هو الستر مهما أمكن تقليلاً للفاحشة، كما قال ﷺ: (( من أصاب من هذه القادورات شيئاً فليستتر بستر الله تعالى )) (945) .

(302)

---

(941) أخرجه مسلم في صحيحه 2/ 962 باب: ( الهدي ) حديث : ( 4024 ) 0

(942) في الأصل ( كان ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(943) البقرة : 271 0

(944) في الأصل ( واجب ) وما أثبت يقتضيه النص 0

(945) أخرجه الإمام مالك في الموطأ 2/825 باب : ( ما جاء فيمن اعترف على نفسه

بالزنا ) حديث: (1508) ، والحاكم في المستدرک 4/272 حديث : ( 7615 ) ،

والبيهقي في سننه 8/326 باب : ( ما جاء في صفة السوط ) عن زيد بن أسلم 0